أثر ملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة في ظل تفشي جائحة كوفيد19

"دراسة إمبريقية على الشركات المساهمة المصرية"

إعداد

د. السيد أحمد محمود فودة
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة – جامعة الزقازيق
foda80us@yahoo.com

د. محمود حسن عبدالفتاح
مدرس المحاسبة
كلية التجارة – جامعة الزقازيق
dr_mahmoudhassan60@yahoo.com

أحمد محمود عبدالله السيد
المعيد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة الزقازيق
ahmedmahmoud2195@gmail.com

مجلة البحوث التجارية ـ كلية التجارة جامعة الزقازيق
المجلد السابع والأربعون ـ العدد الأول 2025
رابط المجلة: https://zcom.journals.ekb.eg/

الملخص

في إطار الاهتمام بجودة المراجعة وتَبعَاتها على جودة التقارير المالية، وفي ضوء التباين الفلسفي والإمبريقي الذي اكتنف مردود خصائص لجنة المراجعة (الاستقلالية، الخبرة المالية، الاجتماعات، الحجم) على جودة المراجعة؛ أفرد الأدب الأكاديمي مساحة لتناول العوامل الجديرة بتنظيم استجابة جودة المراجعة لتلك الخصائص. لذا، يستهدف البحث الحالي التحقق من الأثر المُنظِّم لكلٍّ من: ملكية كبار حملة الأسهم، وأزمة جائحة كوفيد-19، على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة المذكورة آنفاً وجودة المراجعة، ولِيَتْبَع ذلك، اختبار ما إذا كان الأثر المُنظِّم لملكية كبار حملة الأسهم يتباين في ظل فترة أزمة جائحة كوفيد-19، عمَّا في غيرها من فترة الاستقرار. ولتحقيق هدف البحث الحالي، اعتمد الباحثون على النموذج الشرطي "Moderated Moderation"، وذلك بالتطبيق على عينة من (75) شركة مدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2017 – 2022)، بإجمالي مشاهدات (450) مشاهدة. وفي ضوء نتائج التحليل الإحصائي انتهى البحث إلى ثَمَّة أثر موجب معنوي لملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة بين كلٍّ من: الخبرة المالية، والحجم، للجنة المراجعة، وبين جودة المراجعة، لِيعني ذلك أن لجنة المراجعة المُتصفة بأحدهما أو كليهما، قد تنشط في الطلب على جودة المراجعة، في ظل الأجواء المحفوفة بصراعات الوكالة بين كبار وأقليات حملة الأسهم؛ كما تبين وجود أثر موجب معنوي لأزمة جائحة كوفيد-19، على العلاقة بين كلٍّ من: الخبرة المالية، والحجم، للجنة المراجعة، وبين جودة المراجعة، لِيعكس ذلك أن لجنة المراجعة المُتصفة بأحدهما أو كليهما قد يتحرك لديها الطلب على جودة المراجعة إبَّان الأزمة وما ينبثق عنها من مخاطر تُهدِّد مصداقية القوائم المالية؛ هذا، وقد اتضح أنه في ظل أزمة جائحة كوفيد-19، دون ما سواها من فترة الاستقرار، ثَمَّة أثر موجب معنوي لملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وجودة المراجعة، بينما هناك أثر سالب معنوي لملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة بين كلٍّ من: الخبرة المالية، والحجم، للجنة المراجعة، وبين جودة المراجعة، لِيُوحي ذلك بأن اندماج مخاطر الأزمة بشأن تدهور قيمة الثروة، مع حرص كبار الملاك على قيمة ثرواتهم، قد يُمرِّر ضغوط تُثبِّط المردود الرقابي لبعض خصائص لجنة المراجعة، باستثناء خاصية الاستقلالية.

الكلمات الدالة: خصائص لجنة المراجعة، جودة المراجعة، إدارة الأرباح، ملكية كبار حملة الأسهم، جائحة كوفيد-19.

أولاً: مقدمة ومشكلة البحث

لطالما مَثَّلت جودة المراجعة واحدة من القضايا الهامة التى يتجدد طرحها بشكل مستمر على الساحة البحثية، خاصةً في أعقاب الانهيارات المالية التي أطاحت بكبريات الشركات العالمية، إذ أن حدوث تلك الانهيارات بشكل مفاجئ وبدون سابقة إنذار من قبل المراجع الخارجى بشأن وجود إشارات تحذيرية توحي بها المعلومات المحاسبية المتاحة قبيل وقوع مثل هذه الانهيارات؛ لهو أمر من شأنه أن يثير الشكوك والتساؤلات حول مدى استقلالية المراجع الخارجى وجودة أدائه المهنى (إبراهيم، 2019).

ولما كانت نظرية الوكالة (Agency Theory) هي المنظور الدارج في تفسير حوكمة الشركات في الأدبيات المحاسبية (Beasley et al., 2009)، حيث أن الانفصال بين الملاك والإدارة في منشآت الأعمال الحديثة (الشركات المساهمة) يهيئ السياق المثالي لسريان نظرية الوكالة، وذلك بما يقترن به هذا الانفصال من عدم مقدرة الملاك على التحقق المباشر من مدى مواتية تصرفات الإدارة لمصالحهم مما يحدو بهم نحو الاستثمار في آليات رقابية منها لجنة المراجعة (Kalbers and Fogarty, 1998). لذا فقد كان لوقوع تلك الانهيارات المالية أثر كبير فى تكريس الإهتمام بحوكمة الشركات على مختلف الأصعدة الأكاديمية والمهنية والتشريعية (نويجي، 2017)، وقد تَسلّط الضوء على لجنة المراجعة (Audit Committee "AC") كآلية إشرافية رقابية محورية ضمن آليات حوكمة الشركات (Waweru et al., 2008).

هذا، وقد اتسع نطاق مهام لجنة المراجعة ليشمل: اختيار المراجع الخارجي وتحديد أتعابه، فحص برنامج المراجعة لتحديد نطاقه ومناقشة المراجع الخارجي في الأمور التي تتطلب إيضاح، التنسيق بين الإدارة والمراجع الخارجي للتأكد من قيام الإدارة بتوفير ما تتطلبه عملية المراجعة، تسوية أي خلاف قد ينشأ بين المراجع الخارجي والإدارة مما قد يعزز من موقف المراجع الخارجي في القضايا الخلافية مع الإدارة، مراجعة شروط وأتعاب التعاقدات مع المراجع الخارجي لأداء خدمات بخلاف المراجعة للتأكد من عدم تأثيرها على استقلاليته، ودراسة تقرير المراجع الخارجي والملاحظات الواردة به لتلافي الملاحظات التي قد تنال من مصداقية القوائم المالية (حسن، 2018). ولعلَّ في كافة ذلك دعم لإستقلالية المراجع الخارجى وإثراء لجودة المراجعة (نويجي، 2017). بما قد يتمخض عن تقييد ممارسات إدارة الأرباح (Becker et al., 1998; Dang, 2004; Chen et al., 2011).

ولقد انصب الاهتمام الأكاديمي والتنظيمي على عددٍ من الخصائص قد عُلّقت عليه الآمال بشأن تفعيل ممارسات لجنة المراجعة لمهامها. أهمها: أن يتسم أعضاؤها بالاستقلال عن الإدارة والملاك،

أن يتوافر لديهم قدر من الخبرة المالية، أن يجتمع أعضاء اللجنة بصورة مكثفة للوقوف على مُجريات أمور الشركة، وأن يتناسب عدد أعضاء اللجنة مع حجم مهامها (نويجي، 2017).

حيث يَنظُر أعضاء لجنة المراجعة المستقلين إلى عضويتهم باللجنة كوسيلة لتعزيز سمعتهم في سوق العمل الإداري، لذا قد يتولد لديهم دافع قوي للطلب على جودة مرتفعة للمراجعة بغرض الحفاظ على وإثراء سمعتهم، واتقاء المساءلة القانونية (Abbott et al., 2003). كذلك يُنظَر إلى الخبراء الماليين على أنهم الطرف الأكثر مسئولية، ومن ثَمَّ فإن سمعتهم في سوق العمل الإداري تكون على المحك حال تدهور جودة المراجعة، لذلك قد يتولد لديهم دافع قوي للمطالبة بمراجعة ذات جودة مرتفعة (Kim et al., 2015). كما أن الاجتماعات المتواترة للجنة المراجعة رُبَّما تجعلها أكثر إحاطة بقضايا المراجعة ومن ثَمَّ يزداد احتمال تدعيمها للمراجع الخارجي وتفهم مشاكله (Kikhia, 2014)، أيضاً لجنة المراجعة التي تجتمع بشكل منتظم قد تؤثر بصورة إيجابية على نطاق المراجعة (Abbott et al., 2003)، نتيجة احتمالية تناولها – مع المراجع – للمجالات المثيرة للقلق فيما يخص التحريفات المحتملة (Cohen et al., 2002). كذلك يمكن لكبر حجم لجنة المراجعة أن يُسفِر عن انخراطها – على إثر اشتمالها على خبرات متنوعة – في ممارسات رقابية مكثفة على الإدارة (Choi et al., 2004; Baxter and Cotter, 2009)، بالشكل الذي يجعلها تنشد مستوى مرتفع لجودة المراجعة (Hoitash and Hoitash, 2009).

وبالرغم مما سبق، فإن الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة تحوي – بخلاف نظرية الوكالة – نظريات أخرى تفسر حوكمة الشركات انطلاقاً من زوايا مغايرة لنظرية الوكالة؛ فتفترض النظرية المؤسسية (Institutional Theory) أن آليات الحوكمة – ومنها لجنة المراجعة – هي أشبه بالممارسات التنظيمية التي تفرضها الحاجة إلى اكتساب الشرعية أكثر منها إلى تفعيل الإشراف والرقابة (عرفه ومليجي، 2014؛ Kalbers and Fogarty, 1998). كما وتفترض نظرية الهيمنة الإدارية (Managerial Hegemony Theory) أن الإدارة العليا تمارس أحياناً تأثيرها لانتقاء المقربين منها (باطناً) – لشغل عضويات مجلس الإدارة ولجانه – الذين لن يحدوا من ممارساتها الانتهازية، وبذلك يكونوا مشاركين سلبيين في هيكل الحوكمة، يعتمدون على الإدارة في استقاء المعلومات، مما يفرغ لجنة المراجعة من مضمونها (Cohen et al., 2008).

ومن ثَمَّ فإن خصائص لجنة المراجعة سالفة الذكر – وفقاً لتلكما النظريتين السابقتين – قد لا تعدو كونها خصائص رمزية (شكلية) تساهم في تأمين الشرعية التنظيمية – على إثر الامتثال والتوافق مع الإصدارات التنظيمية – أكثر من كونها قد ترمي إلى تفعيل ممارسات اللجنة لمهامها.

وعليه، يتبين أن هنالك ثَمَّة غموض يكتنف الآثار الناجمة عن خصائص لجنة المراجعة على جودة المراجعة، وهو ما قد تُرجِم – في حدود علم الباحثين – في شكل تباين إمبريقي يتراوح بين مسارين؛ أولهما يُنبئ عن أن خصائص لجنة المراجعة تؤتي ثمارها فيما يتعلق بتفعيل ممارسات لجنة المراجعة لمهامها، وهو ما يمكن تَلمُّسه عبر تحسن جودة المراجعة المقيسة عكسياً من خلال إدارة الأرباح، وأما المسار الآخر، فيكشف عن أن خصائص لجنة المراجعة لم تُشكِّل فارق إيجابي ذا دلالة على صعيد جودة المراجعة المقيسة عكسياً عبر إدارة الأرباح.

بناءً على ذلك، وفي إطار تحليلي أعمق، رُبَّما يتعين – متى ما وُجِد تباين إمبريقي – البحث عما من شأنه تنظيم استجابة جودة المراجعة لخصائص لجنة المراجعة. في هذا الصدد، وبإمعان النظر في أحد العوامل المؤثرة في جانب الطلب (Demand Side) على جودة المراجعة. فإن كبار حملة الأسهم (Blockholders) هم أحد الأطراف الفاعلة في تَسْيِيس أمور الشركة، لاسيِّمَا في الدول ذوات الحماية المنخفضة نسبياً للمستثمرين (Barroso et al., 2016)، وذلك بما لديهم من امكانيات وصلاحيات (Ben Ali and Lesage, 2011).

ففي البيئات التي تتصف بحماية ضعيفة نسبياً للمستثمرين يمكن رسم السيناريو الخاص بملكية كبار حملة الأسهم وعلاقتها بجودة المراجعة عبر مرحلتين (Barroso et al., 2016):

- المرحلة الأولى: مرحلة الرقابة Monitoring Phase، تتسم تلك المرحلة في بدايتها بمستويات منخفضة لملكية كبار حملة الأسهم، وعدم تماثل كبير في المعلومات بين الملاك والإدارة، ومن ثَمَّ احتدام الصراع بينهم فيما يعرف بصراع الوكالة من النوع الأول Conflict (Type I Agency)، ومع التدرج التصاعدي لملكية كبار حملة الأسهم؛ يلتمسون – في سبيل حماية استثماراتهم – معلومات مالية أكثر شفافية، عبر مراجعة خارجية ذات جودة مرتفعة تمثل آلية الدفاع أمام انتهازية الإدارة.
- المرحلة الثانية: مرحلة الترسيخ Entrenchment Phase، بمجرد أن يكتسب كبار حملة الأسهم السيطرة الكافية – بشكل أساسي من خلال مقاعد مجلس الإدارة – للولوج إلى المعلومات الخاصة بالشركة؛ تبدأ آنذاك مرحلة الترسيخ، حيث تنخفض حاجتهم إلى جودة المراجعة الخارجية المرتفعة، نظراً لكونهم – في تلك المرحلة – يحظون بسيطرة شبه كاملة على الإدارة، ينخفض على إثرها عدم تماثل المعلومات، كما وأن كبار حملة الأسهم – في تلك المرحلة – قد يرون أن جودة المراجعة المرتفعة من شأنها أن تُجَابه المزايا التي تُدرَّها لهم السيطرة على حساب مساهمي الأقلية، حيث صراع الوكالة من النوع الثاني (Type II Agency Conflict).

وبهذا الشكل، لربَّما يُنظِّم مستوى ملكية كبار حملة الأسهم طبيعة العلاقة ما بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة بإدارة الأرباح. ففي ظل "مرحلة الرقابة" بما تنطوي عليه من ملكية صاعدة لكبار حملة الأسهم، وتفاقم صراع الوكالة بين الملاك والإدارة؛ قد يكون الطلب على الجودة المرتفعة للمرجعة الخارجية ضمن أولويات كبار المساهمين. أما في ظل "مرحلة الترسيخ" بما تنطوي عليه من تَكتُلات ضخمة لملكية كبار حملة الأسهم، وسيطرة على الإدارة، واندثار لفجوة المعلومات؛ فإن الجودة المرتفعة للمراجعة قد تُضحي تكلفة غير مُحبَّذة لكبار المساهمين. ولعلَّه يُواتي ذلك – على الصعيد الإمبريقي – ما خلص إليه Habbash (2013) من أن العلاقة السالبة بين فعالية لجنة المراجعة (النابعة من خصائص لجنة المراجعة) وإدارة الأرباح (كمؤشر عكسي لجودة المراجعة) تتأثر عكسياً بمستوى ملكية كبار حملة الأسهم.

وانطلاقاً مما سلف، قد يُثار تساؤل بحثي مؤداه: **هل هنالك أثر لملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة – المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح – للشركات المساهمة المصرية؟.**

وفي سياق متصل، يمكن تسليط الضوء على أحد العوامل التي رُبَّما من شأنها التأثير على جانبي: الطلب والعرض لجودة المراجعة (Demand and Supply Side). وذلك إذا ما أُخِذَ في الاعتبار، أن فترات الأزمات تخلق بيئة محفوفة بالمخاطر والتحديات للشركات ومراجعيهم الخارجيين على حدٍ سواء (Xu et al., 2013).

فَإبّان فترة الأزمة تَعْمَد الشركات إلى إدخال تعديلات كبيرة على سياساتها الإنتاجية والتجارية لمواصلة عملياتها، كما تُقدِم على ممارسات محاسبية بديلة للتأثير على ناتج النظام المحاسبي بطريقة توائم احتياجاتها وتعزز من صورة وضعها المالي (Iatridis and Dimitras, 2013)، وفي مثل هذه الأوقات تتفاقم مخاوف المستثمرين بشأن جودة التقارير المالية (Gong et al., 2022)، ومن ثَمَّ تتعاظم الحاجة لجودة المراجعة الخارجية باعتبارها آلية فعالة لضمان نزاهة القوائم المالية (علي، 2021 أ).

كما أنه خلال فترة الأزمة يتولد قدر كبير من الرقابة التنظيمية، وتتعاظم مخاطر فشل المراجعة، ومن ثَمَّ مخاطر التقاضي والإضرار بالسمعة؛ وعليه قد يصبح زيادة جهد المراجعة أحد الاستراتيجيات الفعالة المتاحة أمام المراجع لمجاراة مثل هذه المخاطر (Xu et al., 2013).

هذا، وعلى الصعيد الإمبريقي، كشفت دراسة Persakis and Iatridis (2016) – من واقع بيانات (18) دولة أوروبية – عن انخفاض جودة المراجعة ومن ثَمَّ جودة الأرباح، أثناء الأزمة المالية العالمية، كما انتهت إلى أنه أثناء الأزمة المالية العالمية، جودة المراجعة كانت أعلى

(أقل) بالنسبة للبيئات ذوات الحماية القوية (الضعيفة) للمستثمرين، وعليه، جودة الأرباح كانت أعلى (أقل) بالنسبة للبيئات ذوات الحماية القوية (الضعيفة) للمستثمرين.

وبالنظر إلى أزمة جائحة كوفيد-19 باعتبارها الأزمة الأسوء منذ الأزمة المالية العالمية؛ فإنه يمكن تصنيفها كحدث غير نمطي يصاحبه حالة من حالات عدم التأكد، يترتب عليه تَأثُّر المحاسبة المالية من عدة نواحي: مستويات قياس القيمة العادلة ومدى مصداقيتها، احتمالية عدم ملاءمة طرق تقييم المخزون، مشاكل القياس اللاحق للأصول غير الملموسة بما فيها الشهرة، مشاكل الاعتراف بالخسائر الطارئة نتيجة توقف الأنشطة، احتمالية عدم ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية، ولعلَّ كافة ذلك يُفرد مساحة للحكم الشخصي من قبل معدي القوائم المالية، مما قد ينعكس بالسلب على مصداقية القوائم المالية، وتزداد معه الحاجة إلى جودة المراجعة، هذا من جانب الطلب؛ أما من جانب العرض، يواجه المراجع الخارجي – المعني بالتحقق من سلامة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية – في ظل الجائحة تحديات، أهمها: القيود على الحركة ونطاق العمل، تأخر وصول المصادقات، تعذر ملاحظة الجرد الفعلي للمخزون، زيادة كم التقديرات المحاسبية، مما قد ينال من جودة أدائه لخدمة المراجعة (علي، 2021 أ).

ولمَّا كانت لجنة المراجعة يُفترض فيها الحساسية تجاه المخاطر (Krishnan and Visvanathan, 2009)؛ فإن لجنة المراجعة الفعالة قد تنشط في الطلب على جودة المراجعة خلال الأزمة؛ تلبيةً لمخاوف المستثمرين بشأن جودة التقارير المالية، واتقاءً للمساءلة القانونية، كما أنها قد تبذل الدعم للمراجع الخارجي خلال الأزمة، التي تستدعي منه زيادة جهد المراجعة نظراً لتفاقم خطر المراجعة، بَيْدَ أن سريان وجهة النظر تلك خلال الأزمة قد يُجابَه عند هيمنة الإدارة، التي ترى جودة المراجعة المرتفعة قيد على ممارساتها الانتهازية وقت الأزمة، مما يعني أن تلك الفترة قد تُسفِر عن تقييم لموازين القوى بين الطرفين (Beck and Mauldin, 2014).

لذا، رُبَّما من الأهمية ألا يتم تناول آثار خصائص لجنة المراجعة – كَمُحركات لفعالية اللجنة – على جودة المراجعة بمنأى عن طبيعة الفترة: فترة استقرار أم أزمة كجائحة كوفيد-19.

وعلى هذا الأساس، قد يُثار تساؤل بحثي مفاده: **هل هنالك أثر لأزمة جائحة كوفيد-19 على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة – المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح – للشركات المساهمة المصرية؟.**

مما يقود إلى تساؤل بحثي آخر مؤداه: **هل يتباين أثر ملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة – المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح – للشركات المساهمة المصرية في ظل فترة أزمة جائحة كوفيد-19عمَّا في غيرها من فترة الاستقرار؟.**

وفي ضوء ما قد سبق؛ يُصوِّر الشكل التالي رقم (1) التساؤلات البحثية للبحث الحالي:

شكل رقم (1): التصور العام لمشكلة البحث

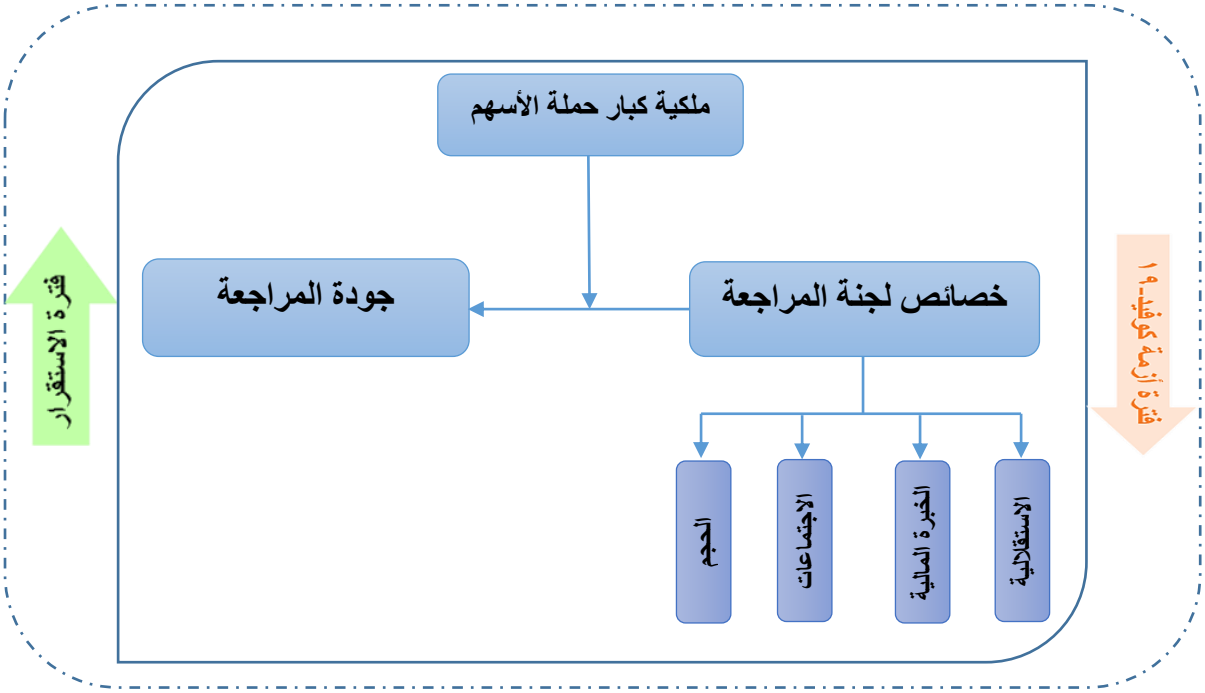

(المصدر: الباحثون)

ثانياً: أهداف البحث

في ضوء تساؤلات البحث؛ يتبلور الهدف الرئيسي له، في اختبار أثر ملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة (الاستقلالية، الخبرة المالية، الاجتماعات، الحجم)، وجودة المراجعة ، في ظل فترات تتراوح بين الاستقرار، والأزمة [جائحة كوفيد-19]. وذلك لاستيضاح العوامل التي قد تُنظِّم استجابة جودة المراجعة لخصائص لجنة المراجعة.

ثالثاً: أهمية البحث

يستمد البحث الحالي أهميته على **الصعيد الأكاديمي** من كونه يمثل امتداد للأدبيات المحاسبية التي تناولت الجدل القائم حول ما إذا كانت خصائص لجنة المراجعة (الاستقلالية، الخبرة المالية، الاجتماعات، الحجم) – المُوصى بها من قبل الإصدارات التنظيمية لحوكمة الشركات كمحركات لفعالية عمل اللجنة – ترتبط بتحسن في جودة المراجعة، أم أنها قد لا تشكل فارق إيجابي ذا دلالة لجودة المراجعة، هذا، بالإضافة إلى تقصي – استحثه وجود تباين إمبريقي بشأن طبيعة تلك العلاقة – عوامل [ملكية كبار حملة الأسهم، أزمة جائحة كوفيد-19] يُحْتَمل لها أن تنظم تلك العلاقة. كذلك قد يستمد البحث الحالي أهميته **العملية** من المحاور التالية:

- لم تزل جودة المراجعة من القضايا التي تستأثر باهتمام المستثمرين والهيئات التنظيمية والرقابية معاً، وذلك باعتبارها ركيزة محورية في السعي نحو جودة التقارير المالية، بما يستتبعه ذلك من حماية مصالح المستثمرين وترشيد قراراتهم ودعم كفاءة سوق المال، ومن ثَمَّ فإن إفساح المجال

لتناول محددات جودة المراجعة (إيجاباً أو سلباً)، لهو أمر يقع على رأس اهتمامات المستثمرين والمنظمين على حدٍ سواء، وهو ما يُتوقع أن تسهم نتائج البحث الحالي في تلبية شيءٍ منه.

- إمداد الهيئات التنظيمية والرقابية بتغذية عكسية – مُمثلة في دليل إمبريقي – حول ما إذا كانت خصائص لجنة المراجعة – سالفة الذكر – التي دأبت الإصدارات التنظيمية ذات الصلة بحوكمة الشركات على اعتبارها من محددات فعالية عمل اللجنة، تؤتي ثمارها في هذا الشأن بما قد يستجلبه ذلك من تحسين لجودة المراجعة، وحول ما إذا كانت تلك العلاقة قد تَقْوَى أو تَضْعُف في ظل عوامل أو ظروف بعينها.
- تعزيز وعي المستثمرين والهيئات التنظيمية والرقابية، بطبيعة ممارسات كبار حملة الأسهم، هل هي ممارسات رقابية على الإدارة تستدعي زيادة الطلب على جودة المراجعة، أم هي ممارسات مصادرة أو تجريد لمساهمي الأقلية، تستلزم ألا تكون جودة المراجعة مرتفعة؟.
- محاولة إمداد المستثمرين وغيرهم من صانعي قرار الاستثمار بتقييم مبدئي ضمني لموازين القوى داخل الشركات المساهمة المصرية، إذ أن فترة أزمة جائحة كوفيد-19 قد تخلق سياق مثالي للكشف عن الجانب المهيمن (الإدارة، أم ممثلي الملاك: لجنة المراجعة) داخل الشركة، وذلك حسبما ستكون عليه العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة (كمُحددات لفعالية اللجنة) وجودة المراجعة بين فترة الاستقرار وفترة الأزمة معبراً عنها بجائحة كوفيد-19.

رابعاً: خطة البحث

تحقيقاً لهدف البحث، سوف يعمد الباحثون إلى تقسيم باقي البحث على النحو التالي:

- الإطار النظري والفلسفي والأسانيد الإمبريقية واشتقاق الفروض.
- تصميم الدراسة الإمبريقية.
- اختبار الفروض ومناقشة النتائج.
- الخلاصة والتوصيات وحدود النتائج.
- البحوث المستقبلية.

خامساً: الإطار النظري والفلسفي والأسانيد الإمبريقية واشتقاق الفروض

لا تزال جودة المراجعة من القضايا التي تَسْتَرْعِي الاهتمام على كافة الأصعدة، لاسِيَّمَا في ظل التطورات التي تُعايشها بيئة الأعمال في الوقت الراهن، وفي أعقاب الانهيارات المالية التي مُنِيَت بها كبريات الشركات العالمية في الآونة الماضية دونما أية إشارة من قبل مراجعيها الخارجيين حول

وجود تهديدات للاستمرارية، مما افتعل أزمة ثقة لدى الأطراف المستفيدة من مهنة المراجعة، وأثار التساؤلات حول استقلالية المراجع الخارجي وجودة مخرجات المراجعة.

ولعلّ ذلك قد أفرد مساحة مناسبة لتناول المحددات المختلفة لجودة المراجعة، وفي هذا الصدد، واتكاءً على مضامين نظرية الوكالة، أسندت الإصدارات التنظيمية ذات الصلة بحوكمة الشركات إلى لجنة المراجعة – باعتبارها آلية رقابية محورية – مهام ترمي إلى دعم استقلالية المراجع الخارجي وخلق ظروف مواتية لإثراء جودة المراجعة، كما أوصت تلك الإصدارات بأن تتضمن لجنة المراجعة أعضاء مستقلين وأعضاء من ذوي الخبرة المالية، وأن تجتمع بشكل منتظم، وأن تحظى بعدد أعضاء مناسب لحجم مهامها، بَيْدَ أنه على الجانب الآخر، ثَمَّة رؤىً مغايرة – مردها للنظرية المؤسسية، ونظرية الهيمنة الإدارية – تذهب إلى أن لجنة المراجعة قد لا تعدو كونها رمز للانصياع إلى المتطلبات التنظيمية، أملاً في نَيْل الشرعية وثقة الأطراف الخارجية، لذا قد تكون غير ذات وزنٍ رقابي، ولا مغزى لخصائصها.

وانبعاثاً من ذلك التباين الفلسفي؛ عكف قطاع من الأدبيات المحاسبية على اختبار مردود خصائص لجنة المراجعة (الاستقلالية، الخبرة المالية، الاجتماعات، الحجم) على تفعيل ممارسات اللجنة لمهامها، ومن ثَمَّ مدى جودة مخرجات عملية المراجعة، وهو ما أفضى عن تباين إمبريقي، رُبَّما يبعث على استكشاف المتغيرات المُنظِّمة لتلك العلاقة، وهو ما يقترح الباحثون معه أن تكون [ملكية كبار حملة الأسهم] و[أزمة جائحة كوفيد-19] ، أحد تلك المتغيرات.

وفي ضوء ما سبق، يستهدف الباحثون تسليط الضوء على الجوانب التالية:

1- جودة المراجعة (مفهوم، ومقاييس).

2- لجنة المراجعة (نظريات مُفسِّرة، مسئوليات، وخصائص).

3- فلسفة العلاقات المحتملة بين متغيرات البحث والأسانيد الإمبريقية واشتقاق الفروض.

ويمكن تناول ما سبق تفصيلاً على نحو ما يلي:

1- جودة المراجعة (مفهوم، ومقاييس)

في ضوء استمرار اهتمام الأدبيات الأكاديمية بقضية "جودة المراجعة"، على خلفية الانهيارات المالية المدوية التي أطاحت بكبريات الشركات على الصعيد العالمي، وفي ضوء ما لجودة المراجعة من تداعيات جوهرية على جودة التقارير المالية بما يستتبعه ذلك من التأثير على رشد القرارات الاقتصادية في أسواق المال؛ فإنه من الأهمية بمكان الوقوف على:

1/1 مفهوم جودة المراجعة.
2/1 مقاييس جودة المراجعة.

ويمكن تناول ذلك تفصيلاً كما يلي:

1/1 مفهوم جودة المراجعة

إلى وقتنا الراهن لم تستقر الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة على مفهوم موحد لجودة المراجعة، ولعلَّ ذلك مرده إلى أن الأطراف المستفيدة من خدمة المراجعة تتباين تصوراتهم لجودة المراجعة، إذ أن لكل منهم مفهومه الخاص عن الجودة الذي تمليه عليه مصلحته الخاصة (باسودان والمالكي، 2016). فينظر المراجعون إلى جودة المراجعة من زاوية إتمام عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني (حسن، 1998)، بينما يرى معدو القوائم المالية أن جودة المراجعة تتبلور في مقدار الثقة الذي تضفيه خدمة المراجعة على القوائم المالية المعدة بمعرفتهم (عيسى، 2008)، في حين ينظر مستخدمو القوائم المالية إلى جودة المراجعة من ناحية مستوى الإشباع الذي تلبيه خدمة المراجعة لاحتياجاتهم (حسن، 1998). وعليه فإن مفهوم جودة المراجعة يتراوح بين أكثر من مدخل ويتعدد بين أكثر من اتجاه، وهو ما يمكن التعرض له عبر الجدول التالي رقم (1).

جدول رقم (1): جودة المراجعة في ضوء المداخل والاتجاهات التفسيرية المختلفة

المدخل/الاتجاه التفسيري	جودة المراجعة
المدخل العام	يتأسس على أن الجودة عبارة عن مجموعة الخصائص التي تلبي احتياجات العملاء سواء كان المنتج سلعة أو خدمة، ومن ثم تُعرَّف جودة المراجعة بالخصائص التي يتميز بها رأي المراجع بما يؤدي إلى إشباع احتياجات مستخدمي القوائم المالية في حدود القيود العملية والاقتصادية لعملية المراجعة (إسماعيل وقطب، 2003).
المدخل التشغيلي:	يستند إلى جودة أداء عملية المراجعة أو ما يعرف بالجودة التشغيلية لأداء عملية المراجعة ويتشعب هذا المدخل إلى اتجاهين: الاتجاه المهني، واتجاه فريق العمل (محمد، 2000؛ إسماعيل وقطب، 2003).
الاتجاه المهني	يقوم على ربط جودة أداء المراجعة بدرجة التزام المراجع بمعايير وإرشادات المراجعة وقواعد السلوك والعرف المهني (محمد، 2000؛ إسماعيل وقطب، 2003).
اتجاه فريق العمل	يقوم على ربط جودة أداء المراجعة بدرجة التزام فريق عمل المراجعة بالخطط الموضوعة والبرامج التفصيلية للعمل والموازنات التي توضح الحدود المالية والزمنية لتنفيذ عملية المراجعة (محمد، 2000؛ إسماعيل وقطب، 2003).
مدخل مخرجات المراجعة:	يرتكز على نتائج عملية المراجعة. ويتفرع هذا المدخل إلى اتجاهين: اتجاه الجودة المدركة للمراجعة، واتجاه الجودة الفعلية للمراجعة (Dang, 2004).
الجودة المدركة للمراجعة	يستند على تصورات مستخدمي القوائم المالية بشأن جودة خدمة المراجعة (الأباصيري، 2017). فتُعرَّف جودة المراجعة بأنها إدراك وتقييم السوق لاحتمالية أن يكتشف المراجع التحريفات الجوهرية في القوائم المالية للعميل ويفصح عنها (DeAngelo, 1981; Dang, 2004).
الجودة الفعلية للمراجعة	يستند على مقدرة المراجع في الكشف عن التحريفات الجوهرية والإفصاح عنها، فتُعرَّف جودة المراجعة بأنها مدى مقدرة المراجع على اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية والإعلان عنها (الأباصيري، 2017؛ Dang, 2004).

مدخل مخرجات المراجعة (منظور شامل)	يستند إلى رؤية شاملة مفادها أن جودة المراجعة المرتفعة تعكس درجة عالية من التأكيد بشأن جودة التقارير المالية، لأن مسئوليات المراجع تمتد إلى ما هو أبعد من اكتشاف الانتهاكات المحاسبية والتقرير عنها لتشمل تقديم تأكيد مناسب بشأن جودة التقارير المالية، فهو ما تنص عليه معايير المراجعة عندما تطالب المراجع بتقييم جوانب الجودة للممارسات المحاسبية المطبقة بما في ذلك التحيز المحتمل في أحكام الإدارة، أي أن تلك المعايير تحمل المراجع مسئولية ضمان جودة التقارير المالية بما يتجاوز مجرد التوافق مع إطار التقرير المالي المطبق (DeFond and Zhang, 2014).

(المصدر: الباحثون)

بناءً على ما سبق واتساقاً مع المنظور الشامل لجودة مخرجات عملية المراجعة، يتسنى للباحثين تعريف جودة المراجعة على أنها مستوى التأكيد الذي يقدمه المراجع بشأن صدق وعدالة عرض القوائم المالية، والذي يعكس درجة تأكد المراجع من أن القوائم المالية مُعدة ومعروضة ليس فقط بالشكل الذي يتفق مع إطار إعداد التقرير المالي المطبق، وإنما أيضاً بالشكل الأقرب إلى تمثيل الحقيقة الاقتصادية للشركة.

2/1 مقاييس جودة المراجعة

يكتنف قياس جودة المراجعة العديد من الصعوبات؛ نظراً لأن المراجعة خدمة وليست منتج مادى يخضع لمقاييس فنية يمكن الحكم عليها مباشرةً، كما أن عملية المراجعة تتأثر بشخصية وسلوك المراجع، والسلوك لا يمكن تقييمه لاختلاف الحكم عليه (إبراهيم، 2019). كما أن عدم وجود مفهوم موحد متفق عليه لجودة المراجعة من قبل الأطراف المهتمة أضفى عليها مزيداً من الغموض وجعل من الصعب قياسها بصورة مباشرة (العتيبي، 2009). لذا فقد أقدم الأدب الأكاديمي للمراجعة على تناول العديد من المقاييس البديلة (Proxies) لها.

فتتمثل إحدى طرق قياس جودة المراجعة في النظر إلى مخرجات عملية المراجعة، مثل: القوائم المالية المعدلة، وجودة التقارير المالية، وذلك فيما يندرج تحت فئة مقاييس جودة المراجعة المعتمدة على مخرجات عملية المراجعة، في حين على الجانب الآخر، تتمثل إحدى طرق قياس جودة المراجعة في النظر إلى مدخلات عملية المراجعة مثل حجم مكتب المراجعة، والتخصص القطاعي للمراجع، وذلك فيما يندرج تحت فئة مقاييس جودة المراجعة المعتمدة على مدخلات عملية المراجعة (DeFond and Zhang, 2014). وعليه، سوف يتم التعرض لتلكما الفئتين لمقاييس جودة المراجعة على نحو ما يلي:

1/3/1 مقاييس جودة المراجعة المعتمدة على مخرجات عملية المراجعة:

إن تلك الفئة من مقاييس جودة المراجعة تحاول أن تعكس – قدر المستطاع – المستوى الفعلى المقدم لجودة خدمة المراجعة مما قد يجعلها أكثر جاذبية للاعتماد عليها دون غيرها (DeFond and Zhang, 2014). فهي تَعْمَد إلى قياس جودة المراجعة على مستوى كل خدمة مما قد ينجم عنه قياس أكثر فعالية. وهو ما يتفق مع كون جودة المراجعة مفهوم قائم على أساس كل خدمة على حدة (On

a Service-by Service لأن المراجع ليس بالتأكيد يؤدي كافة خدمات المراجعة بنفس الدرجة من الجودة (Lam and Chang, 1994).

ويأتي في طليعة مقاييس جودة المراجعة ضمن هذه الفئة **القوائم المالية المعدلة**، حيث أن تنقيح القوائم المالية السابق إصدارها ليعكس تصحيحاً لخطأ ما في تلك القوائم قد يعد مؤشر صريح على انخفاض جودة المراجعة التي كانت قد تمت مسبقاً لتلك القوائم (عيطة، 2020).

وبذلك تكتسب القوائم المالية المعدلة ميزة رئيسية، هي أنه عادةً ما يستدل بها على تدهور جودة المراجعة، بَيْدَ أن هنالك بعض المثالب التي تعتري ذلك المقياس، أهمها: أنه لا يتم دائماً تعديل القوائم المالية التي أجريت لها مراجعة منخفضة الجودة، كما أنه لا يُمكن الجزم بأن تعديل القوائم المالية السابق مراجعتها ينم عن تدهور جودة المراجعة المسبقة لأنه حتى المراجعة ذات الجودة قد لا تصادف الانتهاكات المُتقنة، كذلك إن القوائم المالية المعدلة قد تكون غير شائعة الحدوث مما يحد من قوتها الإحصائية، وأيضاً يؤخذ على هذا المقياس أنه يتبلور في قيمتين منفصلتين (حالة التعديل: جودة مراجعة منخفضة / حالة عدم التعديل: جودة مراجعة مرتفعة) مما لا يجعله قادر على أن يعكس التباين الدقيق في جودة المراجعة (DeFond and Zhang, 2014)، هذا فضلاً عن أنه يتعذر استخدامه بالدول النامية إذ لا إفصاح كافي له (إبراهيم، 2019).

يَعقُب ما سبق ضمن مقاييس تلك الفئة، **جودة التقارير المالية**، إذ أن الصلة الوطيدة ما بين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية تجعل من جودة التقارير المالية مقياساً هاماً لجودة المراجعة، وحيث أن جودة التقارير المالية هي مفهوم واسع؛ فإن الأدب الأكاديمي للمراجعة (e.g., Carey and Simnett, 2006; Hoitash et al., 2007; Jackson et al., 2008; Francis and Yu, 2009; Choi et al., 2010; Francis et al., 2011; Asthana and Boone, 2012; Lim et al., 2013) يُوظِّف إدارة الأرباح لتنُم عن جودة المراجعة، مدفوعاً بافتراض أن المراجعة الجيدة من شأنها تقييد إدارة الأرباح (DeFond and Zhang, 2014). فالقوائم المالية هي منتج مشترك للتفاوض بين المراجع والإدارة (Becker et al., 1998)، لذا يُفتَرض أن جودة الأرباح قادرة على أن تعكس جودة المراجعة (Bing et al., 2014).

إذ يرى مؤيدو استخدام جودة التقارير المالية، تحديداً إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات (Accruals-based Earnings Management "AEM") كمقياس عكسي لجودة المراجعة، أنه طالما استخدام الاستحقاقات الاختيارية في الشركات قد يكون له أثر سلبي، حيث يعطي الإدارة الحق في استخدام الجانب التقديري لتحديد الأرباح في القوائم المالية بالشكل الذي قد ينافي الحقيقة الاقتصادية، فإن عدم مقدرة إجراءات المراجعة على اكتشاف مثل تلك الممارسات والحد منها رُبَّما يعني قصور المراجعة عن الوفاء بوظيفتها الأساسية المتمثلة في إضفاء الثقة على القوائم المالية

(إبراهيم، 2019). لا سيَّما وأن معايير المراجعة تُطالب المراجع بتقييم الجوانب النوعية للخيارات المحاسبية والتحيز المحتمل في أحكام الإدارة (DeFond and Zhang, 2014).

هذا، وتُقدِّم الأدبيات الأكاديمية التي تستخدم إدارة الأرباح بالاستحقاقات كمقياس عكسي لجودة المراجعة، ثلاثة نماذج لقياس الاستحقاقات الاختيارية، هي: نموذج جونز (Jones Model)، نموذج جونز المعدل (Modified Jones Model)، نموذج جونز المعدل بالأداء (Performance) Adjusted Modified Jones Model (Bing et al., 2014).

وبصفة عامة، تتميز مقاييس جودة التقارير المالية – كمقاييس لجودة المراجعة – بطبيعة إحصائية متصلة (Continuous Nature) تجعلها تجسد بدقة التباين في جودة المراجعة حتى في الدراسات التي قد تعتمد على عينات صغيرة نسبياً، بينما على الجانب الآخر، تشوبها بعض العيوب أبرزها: أنها قد تنطوي على أخطاء قياس مرتفعة وتحيز (DeFond and Zhang, 2014).

2/3/1 مقاييس جودة المراجعة المعتمدة على مدخلات عملية المراجعة:

تقوم تلك الفئة لمقاييس جودة المراجعة بتقييم جودة المراجعة بناءً على مدخلات عملية المراجعة، غير أنه نظراً لأن جودة المدخلات ليست حتماً تترجم إلى مخرجات ذات جودة، فإن مقاييس تلك الفئة قد تكون مقاييس مشوشة (Noisy) نسبياً (DeFond and Zhang, 2014).

ويأتي في مقدمة مقاييس تلك الفئة. **حجم مكتب المراجعة،** والذي قد درج الأدب الأكاديمي (e.g., Becker et al., 1998; Krishnan, 2003) على قياسه من خلال انتماء مكتب المراجعة لمكاتب المراجعة الأربعة العالمية (Big4) من عدمه (Dang, 2004)، حيث ينوب الأربعة الكبار عن جودة المراجعة المرتفعة، أما ما دونهم من مكاتب المراجعة فينوب عن جودة المراجعة المنخفضة (Francis, 2004). وذلك على افتراض أن مكاتب المراجعة الأربعة العالمية – دون ما سواها – لديها من الموارد البشرية والتكنولوجية ما يؤهلها لتقديم مراجعة ذات جودة مرتفعة.

غير أن حجم مكتب المراجعة – كمقياس للجودة – تنتابه بعض العيوب أهمها: أنه يفترض أن مكتب المراجعة (Big4 / NonBig4) يقدم مستوى واحد (High / Low) من جودة المراجعة عبر مختلف العملاء عند نفس النقطة الزمنية، وكذلك على مدار الفترات الزمنية المختلفة، وهو ما يعتبر محل شك إذ أنه غير محتمل أن يحافظ مكتب المراجعة على مستوى واحد من جودة المراجعة عبر مختلف العملاء نظراً لتباين الخبرات بين قطاعات الأعمال، وعلى مدار الفترات الزمنية المختلفة نظراً لعامل تراكم الخبرات، كما أن هذا المقياس لا يعكس مدى التفاوت في جودة المراجعة بين مكاتب المراجعة داخل كل مجموعة (Big4 / NonBig4) وهو ما يعتبر أيضاً محل شك فليس من المحتمل أن تتجانس مستويات جودة المراجعة داخل كل مجموعة (Dang, 2004).

يلي ما سبق في مقاييس تلك الفئة، **التخصص القطاعي للمراجع**. فيُعتبر التخصص القطاعي للمراجع من الأمور الهامة لجودة المراجعة إذ أنه من شأن تخصص المراجع في مراجعة شركات قطاع معين أن يجعله يكتسب المعرفة الفنية بطبيعة ظروف الصناعة والمخاطر التشغيلية وظروف عدم التأكد حول المبيعات المستقبلية ومقدرة الشركة على الاستمرار (فودة وسمعان، 2021).

هذا، وتتنوع المداخل المستخدمة في قياس التخصص القطاعي للمراجع، فوفقاً لمدخل الحصة السوقية يُعتبَر المراجعون الذين يمتلكون حصة سوقية أكبر في قطاع نشاط معين هم الأكثر تخصصاً في ذلك النشاط، بينما وفقاً لمدخل حصة المحفظة يتم قياس التخصص القطاعي للمراجع على أساس تشكيلة العملاء لدى مكتب المراجعة، في حين وفقاً لمدخل الحصة السوقية المرجحة يتم الجمع بين المدخلين السابقين، حيث يتم ترجيح الحصة السوقية بوزن نسبي هو حصة المحفظة، ويتم مقارنة الحصة السوقية المرجحة بحد أدنى ينبغي أن يحصل عليه مكتب المراجعة حتي يتم تصنيفه على أنه متخصص قطاعياً (فوده وآخرون، 2018).

بَيْدَ أنه يعيب التخصص القطاعي للمراجع – كمقياس لجودة المراجعة – أنه يفتقر إلى توافق في الآراء بشأن كيفية قياسه مما يشير إلى أنه قد يعكس جودة المراجعة مع وجود خطأ قياس كبير نسبياً (DeFond and Zhang, 2014).

وفي ضوء ما تم تناوله، يتضح أن الأدب الأكاديمي قد أفرز مقاييس متباينة لجودة المراجعة؛ منها ما يعكس جودة مخرجات عملية المراجعة مثل: القوائم المالية المعدلة، وجودة التقارير المالية (تحديداً جودة الأرباح)، وتلك المقاييس أقرب إلى التقاط صورة لجودة المراجعة الفعلية، حيث تتأثر بشكل مباشر بأداء المراجع على مستوى كل عملية مراجعة. ومنها ما يعكس جودة مدخلات عملية المراجعة مثل: حجم مكتب المراجعة، والتخصص القطاعي للمراجع، وتقوم تلك المقاييس على افتراض أن جودة مدخلات عملية المراجعة تزيد من احتمالية جودة مخرجات عملية المراجعة.

وعليه، ينتقي الباحثون من بين مقاييس جودة المراجعة المستعرضة آنفاً مقاييس جودة التقارير المالية، تحديداً إدارة الأرباح بالاستحقاقات المقاسة من خلال نموذج جونز المعدل بالأداء بواسطة Kothari et al. (2005). وذلك لتنوب عكسياً عن مدى جودة مخرجات عملية المراجعة.

وفي إطار التمهيد لتناول العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة، يُسلّط الباحثون الضوء على لجنة المراجعة، كما بالجزء التالي.

2- لجنة المراجعة (نظريات مُفسِّرة، مسئوليات، وخصائص)

تمثل لجنة المراجعة أحد الأضلاع الرئيسية لحوكمة الشركات، فهي من أهم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وقد حظيت لجنة المراجعة باهتمام متزايد على مختلف الأصعدة، خاصةً في أعقاب الانهيارات المالية المدوية التي حلت بكبريات الشركات العالمية، فقد ألقت تلك الأزمات الضوء على

أهمية لجنة المراجعة باعتبارها إحدي آليات الحوكمة التي يمكن الاستعانة بها في استعادة ثقة مستخدمي التقارير المالية في جودة المراجعة الخارجية، وذلك انطلاقاً من المسئوليات الموكلة إليها في هذا الشأن واضطلاعها الفعال بتلك المسئوليات، والذي قد يعد موقوفاً على توافر مجموعة من الخصائص. لذلك يمكن تناول الأبعاد التالية للجنة المراجعة:

1/2 نظريات مُفسِّرة للجنة المراجعة.

2/2 مسئوليات لجنة المراجعة ذات الصلة بالمراجعة الخارجية.

3/2 خصائص لجنة المراجعة.

ويمكن تناول ذلك تفصيلاً كما يلي:

1/2 نظريات مُفسِّرة للجنة المراجعة

تزخر الأدبيات المحاسبية (انظر على سبيل المثال: عرفه ومليجي، 2014؛ Kalbers and Fogarty, 1998; Cohen et al., 2008; Beasley et al., 2009) بعدد من النظريات – المتنافسة – المُفسِّرة لحوكمة الشركات وما تتضمنه من آليات، ومن بينها لجنة المراجعة. وهو ما سوف يتم التعرض له بإيجاز في الجدول التالي رقم (2).

جدول رقم (2): لجنة المراجعة في ضوء نظريات مُفسِّرة لحوكمة الشركات

النظرية / المحاور	نظرية الوكالة Agency Theory	النظرية المؤسسية Institutional Theory	نظرية الهيمنة الإدارية Managerial Hegemony Theory
نبذة تعريفية	يخلق الانفصال بين الملاك والإدارة السياق المثالي لنظرية الوكالة، فذلك الانفصال يقترن بعدم مقدرة الملاك على التحقق مباشرةً من مدى مواتية تصرفات الإدارة لمصالحهم مما يدفعهم نحو الاستثمار في آليات رقابية منها لجنة المراجعة.	تشير إلى أن آليات الحوكمة (ومنها لجنة المراجعة) هي أشبه ما تكون بالممارسات التنظيمية التي تفرضها الحاجة إلى اكتساب الشرعية أكثر منها إلى تفعيل الإشراف والرقابة.	ترى تلك النظرية أن مجلس الإدارة ولجنة المراجعة النابعة منه كلاهما يخضعان لسيطرة الإدارة، فالإدارة العليا تختار أحياناً المقربين منها الذين لن يحدوا من أفعالها الانتهازية، ليكونوا مشاركين سلبيين ضمن هيكل الحوكمة.
مفهوم لجنة المراجعة	إحدى لجان مجلس الإدارة المسئولة عن مراقبة الإدارة التي قد تتصرف على نحو انتهازي.	إحدى لجان مجلس الإدارة التي يتم تشكيلها كممارسة تنظيمية باعثة على الاطمئنان لدى الأطراف الخارجية.	إحدى لجان مجلس الإدارة التي تدين – شأنها شأن مجلس الإدارة – بالولاء للإدارة.
اختيار أعضاء لجنة المراجعة	بشكل أساس من قبل المساهمين	بشكل أساس من قبل الإدارة	بشكل أساس من قبل الإدارة
طبيعة دور لجنة المراجعة	إشرافي رقابي يرجى به تحجيم انتهازية الإدارة.	رمزي يرجى به استيفاء متطلبات الشرعية التنظيمية في نظر الأطراف الخارجية.	شكلي يرجى به تلبية المتطلبات التنظيمية، وإضفاء الشرعية على الإدارة.
الخصائص الأساسية للجنة المراجعة	الاستقلالية في المظهر والجوهر، الخبرة المالية، الاجتماعات المنتظمة بالقدر الذي تستدعيه الحاجة إلى تلبية مسئوليات اللجنة، الحجم المناسب للاضطلاع بمسئوليات اللجنة.	الاستقلالية، الخبرة المالية، الاجتماعات المنتظمة، الحجم المناسب. بيد أن تلك النظرية تراها خصائص رمزية تساهم في تأمين الشرعية أكثر من كونها ترمي إلى تفعيل ممارسات اللجنة.	الاستقلالية في المظهر، الخبرة المالية، الاجتماعات المنتظمة، الحجم المناسب، إلا أن تلك النظرية تراها خصائص شكلية لأعضاء غير مستقلين جوهرياً عن الإدارة، وهو ما يفرغ اللجنة من مضمونها الرقابي.
موقف الإصدارات ذات الصلة بالحوكمة من النظرية	داعمة، وهو ما يتجلى عبر ما أوكلته تلك الإصدارات للجنة المراجعة من المهام الإشرافية والرقابية، وعبر ما أشارت إليه من ضرورة توافر الخصائص السابقة.	غير داعمة، فلم تكن ترمي تلك الإصدارات إلى أن تكون لجنة المراجعة مجرد ممارسة تنظيمية قسرية تحتمها الحاجة إلى نيل الشرعية التنظيمية.	غير داعمة، فلم تكن ترمي تلك الإصدارات إلى أن تكون لجنة المراجعة مجرد لجنة شكلية - موالية للإدارة - تفرضها الحاجة إلى التوافق وإضفاء الشرعية على الإدارة.

(المصدر: الباحثون استقاءً من الأدبيات ذات الصلة)

في ضوء الجدول السابق، يتسنى القول بأن نظرية الوكالة تقدم رؤية وظيفية (Functional View) لآليات الحوكمة، فنظرية الوكالة تتبنى رؤية مفادها أن للجنة المراجعة دور إشرافي ورقابي مخطط ضمن هيكل الحوكمة، أما على الجانب الآخر، فإن كلاً من النظرية المؤسسية ونظرية الهيمنة الإدارية يقدم رؤية غير وظيفية (Nonfunctional View) لآليات الحوكمة، فالنظرية المؤسسية تراها مجرد رمز للتوافق مع الإصدارات التنظيمية لضمان الشرعية التنظيمية، ونظرية الهيمنة الإدارية تراها مجرد رمز يَكفُل شرعية الإدارة (Cohen et al., 2008).

2/2 مسئوليات لجنة المراجعة ذات الصلة بالمراجعة الخارجية

يتسع نطاق مسئوليات لجنة المراجعة ذات الصلة بالمراجعة الخارجية. فتشتمل تلك المسئوليات على: اختيار المراجع الخارجي وتحديد أتعابه، فحص برنامج المراجعة لتحديد نطاقه ومناقشة المراجع الخارجي في الأمور التي تتطلب إيضاح من جانبه، التنسيق بين الإدارة والمراجع الخارجي للتأكد من قيام الإدارة بتوفير كافة البيانات والمعلومات التي تتطلبها المراجعة، كما تقوم اللجنة بتسوية أي خلاف قد ينشأ بينهما فيما يخص القوائم المالية مما قد يعزز من موقف المراجع الخارجي في القضايا الخلافية مع الإدارة التنفيذية، مراجعة الشروط والأتعاب للتعاقدات مع المراجع الخارجي لأداء خدمات بخلاف المراجعة، ودراسة تقرير المراجع الخارجي والملاحظات الواردة به لتلافي وجود ملاحظات من شأنها أن تنال من مصداقية القوائم المالية (حسن، 2018).

وبناءً على استقراء مسئوليات لجنة المراجعة بشأن المراجعة الخارجية في ضوء أبرز الإصدارات التنظيمية على الصعيدين المحلي والدولي (على سبيل المثال؛ الدليل المصري لحوكمة الشركات: الهيئة العامة للرقابة المالية (2016)؛ قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية: الهيئة العامة للرقابة المالية (2023)؛ قانون: Sarbanes Oxley "SOX" (2002)؛ دليل حوكمة الشركات بالمملكة المتحدة: Financial Reporting Council "FRC" (2018)) يتبين للباحثين أن نطاق مسئوليات لجنة المراجعة بصدد المراجعة الخارجية يشمل الأبعاد التالية:

- ترشيح المراجع الخارجي مع التوصية بتجديد تعيينه أو استبداله إذا اقتضت الظروف ذلك.
- تحديد أتعاب المراجعة مع الأخذ في الاعتبار مدى تناسبها مع حجم وتعقد مهمة المراجعة.
- مناقشة خطة ونطاق عملية المراجعة مع المراجع الخارجي مع إبداء الملاحظات إن لزم الأمر.
- العمل على تسوية القضايا الخلافية التي قد تطرأ بين المراجع الخارجي والإدارة.
- دراسة تقرير المراجع الخارجي ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات ومتابعة ما تم في شأنها.

3/2 خصائص لجنة المراجعة

هنالك ثَمَّة خصائص رُبَّما تؤثر على فعالية أداء لجنة المراجعة للمسئوليات المنوطة بها، ألا وهي: الاستقلالية، الخبرة المالية، الاجتماعات، الحجم. ويمكن التعرض لها تِباعاً كما يلي:

1/3/2 استقلالية لجنة المراجعة

تكمن قوة لجنة المراجعة وقدرتها على القيام بالمسئوليات المسندة إليها في استقلاليتها، فإذا لم تتوافر الاستقلالية للجنة المراجعة صارت تحمي مصالح الإدارة ولا تستطيع أن تلعب دور المراقب المستقل (عبدالحليم، 2012). وهنالك ثَمَّة شروط لاستقلالية عضو لجنة المراجعة هي: ألا يكون من موظفي الشركة أو شركاتها التابعة، ألا يحصل على أية مكافأة مالية من الشركة أو إحدى شركاتها التابعة بخلاف تلك المقررة له نظير عضويته، ألا يكون ضمن أقاربه من يعمل كموظف تنفيذي بالشركة أو بإحدى شركاتها التابعة، ألا يكون مديراً أو مورداً لجهة لها تعاملات تجارية مع الشركة أو إحدى شركاتها التابعة (النعيم والبراك، 2021).

وبناءً عليه، فإن هنالك: عضو مستقل تنطبق عليه شروط الاستقلالية، وعضو رمادي يستوفي بعض شروط الاستقلالية حيث لا يشغل مواقع وظيفية داخل الشركة ولكنه قد تربطه بالشركة رابطة قوية لسبق العمل بها أو لوجود روابط عائلية مع أفراد الإدارة التنفيذية، لذا، فإن استقلاليته تكون منقوصة ويُسمى في تلك الحالة بالعضو غير التنفيذي، وعضو غير مستقل يشغل منصباً تنفيذياً بالشركة ومن ثم فهو غير مؤهل لشغل عضوية لجنة المراجعة (مليجي وملوالعين، 2014).

2/3/2 الخبرة المالية للجنة المراجعة

انطلاقاً من مسئولية لجنة المراجعة عن الإشراف على مراجعة القوائم المالية تقتضي الحاجة ضرورة أن يكون أحد أعضاء اللجنة خبير مالي (الإبياري، 2012). إذ أن أعضاء لجنة المراجعة من ذوي الخبرة المالية قد يمكنهم التواصل بشكل فعال مع المراجعين الخارجيين بشأن القوائم المالية وتقييم المسائل المعروضة عليهم بشكل جيد (Baxter and Cotter, 2009).

هذا، وتتراوح الخبرة المالية لعضو لجنة المراجعة بين ثلاثة محاور: الخبرة المالية المحاسبية والتي يمتلكها مثلاً المحاسب أو المدير مالي أو المحاسب قانوني، الخبرة المالية غير المحاسبية والتي تتوافر مثلاً لدى موظفي البنوك أو شركات التأمين، والخبرة المالية الإشرافية والتي تُكتسب من تَقلُّد منصب إشرافي على مُعدي القوائم المالية، مثل المدير التنفيذي الأول أو رئيس مجلس الإدارة (حسن، 2018؛ Cohen et al., 2014).

3/3/2 اجتماعات لجنة المراجعة (دورية الانعقاد)

يمثل تواتر اجتماعات لجنة المراجعة أحد الخصائص الهامة التي قد تعزز من فعالية أدائها (عاشور، 2019). إذ أن عدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال الفترة المالية قد يعد أحد مؤشرات الاستدلال على وفاء اللجنة بمسئولياتها وممارسة دورها بشكل إيجابي (عبدالحليم، 2013).

وفي هذا الصدد، يتعين أن تجتمع لجنة المراجعة دورياً وفقاً لبرنامج محدد بميثاق عمل اللجنة وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر بحيث تتزامن تلك الاجتماعات مع دورة المراجعة وتوقيت نشر التقارير المالية الفترية والسنوية (الإبياري، 2012؛ Saleh et al., 2007). كما أنه من الأهمية بمكان أن تعقد لجنة المراجعة اجتماعات منفصلة مع المراجع الخارجي على الأقل مرة واحدة سنوياً للتعرف على المشاكل والعقبات التي تعترضه بخصوص إجراءات المراجعة والأخطاء التي تم اكتشافها ومدى علاقتها بالإدارة (حسن، 2018)، وحتى يتم مناقشة المراجع الخارجي حول مدى ملاءمة الأساليب المحاسبية المتبعة بما في ذلك البدائل المحاسبية والخيارات التي قامت بها الإدارة ومناقشة نطاق واستراتيجية وخطة عمل المراجعة (عبدالحليم، 2012).

4/3/2 حجم لجنة المراجعة

يتمثل حجم لجنة المراجعة في عدد أعضائها، ويعد أحد العناصر الضرورية التي قد تساعد اللجنة في بلوغ أهدافها (عبدالحليم، 2019). وفي هذا الشأن يتعين أن يكون حجم لجنة المراجعة كافياً ومناسباً في ضوء مسئولياتها وطبيعة ظروف الشركة، كما يجب أن تتكون اللجنة من عدد فردي يكفل صحة عمليات التصويت بشأن القرارات والتوصيات (الإبياري، 2012). حيث أن توافر العدد الكافي والمناسب من أعضاء لجنة المراجعة قد يمثل أحد مقومات نجاح اللجنة في أداء دورها بفعالية إذ أنه يستقدم خبرات ومهارات ويتيح الفرصة لإحداث نوع من تبادل الخبرات داخل اللجنة، مما قد يسهم في فعالية أداء لجنة المراجعة (عبدالحليم، 2019). مع الحذر من أنه مع زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة قد يتخلق نوع من التباين في الآراء وصعوبة التوافق داخل اللجنة سواء عند المناقشة أو إبداء التوصيات (نويجي، 2017؛ حسن، 2018).

وفي كافة الأحوال، يتعين إحداث نوع من التوازن بين العائد من زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة والمتمثل في توفير القوى العاملة وتعدد وتنوع المعارف والخبرات داخل اللجنة، وبين التكلفة المترتبة على زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة والمتمثلة أحياناً في سوء التواصل وعدم التناغم والتوافق ومن ثم استنفاد المزيد من الوقت في الاتفاق فيما بينهم (Bédard et al., 2004).

وفي سياق ما تم طرحه بشأن خصائص لجنة المراجعة، يوفر الجدول التالي رقم (3) لمحة عن المتطلبات التنظيمية بشأن خصائص لجنة المراجعة على مستوى بعض الدول.

جدول رقم (3): لمحة عن المتطلبات التنظيمية لبعض الدول بشأن خصائص لجنة المراجعة

الدولة / الخاصية	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	مصر	السعودية
الاستقلالية	كافة الأعضاء	كافة الأعضاء	أغلبية الأعضاء	عضو واحد على الأقل
الخبرة المالية	جميع الأعضاء على دراية مالية، وعضو واحد على الأقل من ذوي الخبرة المالية	عضو واحد على الأقل من ذوي الخبرة المالية	عضو واحد على الأقل من ذوي الخبرة المالية	عضو واحد على الأقل مختص بالشئون المالية
الاجتماعات	أربعة اجتماعات سنوياً على الأقل	ثلاثة اجتماعات سنوياً على الأقل	أربعة اجتماعات سنوياً على الأقل	أربعة اجتماعات سنوياً على الأقل
الحجم	ثلاثة أعضاء على الأقل	ثلاثة أعضاء على الأقل	ثلاثة أعضاء على الأقل	ثلاثة أعضاء على الأقل، وخمسة أعضاء على الأكثر

(المصدر: الباحثون استقاءً من الإصدارات التنظيمية ذات الصلة)

وعقب التأصيل النظري لجودة المراجعة، ولجنة المراجعة، يتسنى للباحثين تناول الإطار الفلسفي للعلاقات بين متغيرات البحث، والأسانيد الإمبريقية مع اشتقاق الفروض. وذلك كما يلي.

3- فلسفة العلاقات المحتملة بين متغيرات البحث والأسانيد الإمبريقية واشتقاق الفروض

يطرح الباحثون في هذا الجزء البعد الفلسفي الذي – رُبَّما – يمثل المنطق الذي قد تقوم عليه العلاقات بين المتغيرات محل البحث [خصائص لجنة المراجعة (متغير مستقل)، ملكية كبار حملة الأسهم (متغير مُنظِّم)، أزمة جائحة كوفيد-19 (متغير مُنظِّم)، جودة المراجعة (متغير تابع)]، وذلك مع الاستدلال بنتائج الدراسات السابقة ذات الصلة، والتي تُعد – إنْ جاز التعبير – بمثابة سند إمبريقي للشق الفلسفي، ثم لِينتهي ذلك باشتقاق فروض البحث. كما يلي.

فلسفة وجود أثر لكلٍّ من: ملكية كبار حملة الأسهم، وأزمة جائحة كوفيد-19، على العلاقات المباشرة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بواسطة إدارة الأرباح. والأدلة الإمبريقية، ثم اشتقاق الفروض:

يطرح الباحثون المبررات التي ارتكزوا عليها في ترشيح كلٍّ من: متغير ملكية كبار حملة الأسهم، ومتغير أزمة جائحة كوفيد-19، لتنظيم العلاقات بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً عبر إدارة الأرباح. والتي تتلخص فيما يلي:

1/3 التباين الفلسفي والإمبريقي حول طبيعة العلاقات بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً عبر إدارة الأرباح:

لعلَّ التباين الفلسفي القائم بشأن طبيعة العلاقات بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة يتمخض عن تباين (أو تنافس) مضامين بعض نظريات الأدب الأكاديمي المفسرة لحوكمة الشركات، أمثلة: (نظرية الوكالة) *مقابل* (النظرية المؤسسية، ونظرية الهيمنة الإدارية). ولما كانت لجنة المراجعة تُصنَّف في إطار نظرية الوكالة كآلية رقابية على الإدارة (Kalbers and Fogarty, 1998; Beasley et al., 2009)، في حين تُصنَّف في إطار النظرية المؤسسية ونظرية الهيمنة الإدارية على أنها رمز (شكل) مُصمم ومُنفذ لغرض إرضاء الأطراف الخارجية المهتمة بالرقابة المؤسسية وذلك في سبيل اكتساب الشرعية التنظيمية (Cohen et al., 2008)؛ فإن خصائص لجنة المراجعة قد تتباين مردوداتها على صعيد جودة المراجعة في ضوء تلك النظريات. وهو ما يُطرَح تِباعاً على صعيد كل خاصية.

1/1/3 استقلالية لجنة المراجعة:

في سياق مضامين نظرية الوكالة، يُعد الأعضاء المستقلين مراقبين فعالين على الإدارة (Cohen et al., 2008)، لذا فقد يترتب على استقلالية أعضاء لجنة المراجعة زيادة في الطلب على جودة المراجعة (DeFond and Zhang, 2014). وهو ما رُبَّما ينعكس عبر:

- *اختيار مراجع خارجي كفء لمهمة المراجعة*: حيث يُنظر إلي الأعضاء المستقلين على أنهم أصحاب سمعة طيبة في بيئة الأعمال وأنهم يتخذون من عضوياتهم وسيلة لتعزيز سمعتهم كخبراء في صناعة القرار، غير أن عضوياتهم بلجان المراجعة قد تُعرِّضهم للمساءلة القانونية وتهدد سمعتهم حال فشل المراجعة، مما قد يدفعهم نحو زيادة الطلب على جودة المراجعة وهو ما رُبَّما يترتب عليه اختيار مراجع خارجي كفء (Abbott and Parker, 2000).
- *حماية استقلالية المراجع الخارجي*: إن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة بما تعنيه من انتفاء المصالح مع إدارة الشركة والسعي نحو إثراء سمعتهم في سوق العمل الإداري عبر الانتفاع من شغلهم لمثل هذه المناصب، رُبَّما تدفعهم نحو الوقوف دون ما تصبو إليه الإدارة من التدخل في أمور مثل تعيين أو إقالة المراجع الخارجي أو التفاوض على أتعاب المراجعة. وكذلك من شأنها أن تجعلهم أكثر دعماً للمراجع عند حسم النزاعات والخلافات بينه وبين الإدارة.
- *التأثير على نطاق المراجعة*: إن أعضاء لجنة المراجعة المستقلين قد يطالبون بتوسيع نطاق المراجعة (Abbott et al., 2003; Kikhia, 2014)، إذ أنهم يعتبرون عضويتهم في اللجنة

وسيلة لدعم سمعتهم كخبراء في صناعة القرار مما يعني أنهم قد يصرون على جودة مراجعة أعلى (Larasati et al., 2019). وكذلك قد يؤيدون طلب المراجع لإجراءات مراجعة تتعدى الخطة الأولية، وذلك للمجالات التي تكشف عن مخاطر أكبر (Abbott et al., 2003).

وعلى صعيد الأدلة الإمبريقية، رُبَّما يُسانِد تلك الفلسفة – المنبثقة عن نظرية الوكالة – عدد من الأدبيات المحاسبية، التي توصلت إلى وجود علاقة معنوية سالبة [موجبة] بين استقلالية لجنة المراجعة وإدارة الأرباح [وجودة المراجعة]. والتي تتلخص عبر الجدول التالي رقم (4).

جدول رقم (4): دراسات توصلت إلى وجود علاقة معنوية سالبة [موجبة] بين استقلالية لجنة المراجعة وإدارة الأرباح [وجودة المراجعة].

الدراسة	الخاصية	العينة والفترة الزمنية	المتغير التابع	النتائج
Klein (2002)	استقلالية لجنة المراجعة	692 مشاهدة من الشركات الأمريكية خلال الفترة الزمنية (1992 – 1993)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	علاقة معنوية سالبة
Bradbury et al. (2006)		139 شركة ببورصة سنغافورة، و113 شركة ببورصة ماليزيا، للعام 2000	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Saleh et al. (2007)		548 شركة ماليزية للعام 2001	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Chang and Sun (2008)		1036 مشاهدة من الشركات الأمريكية خلال الفترة الزمنية (2002 – 2003)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Qi and Tian (2012)		8148 مشاهدة من الشركات الصينية خلال الفترة الزمنية (2004 – 2010)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Ben-Amar (2014)		279 مشاهدة من الشركات الفرنسية خلال الفترة الزمنية (2002 – 2005)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Sultana et al. (2019)		13155 مشاهدة من الشركات الأسترالية خلال الفترة الزمنية (2001 – 2012)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Hashed and Almaqtari (2021)		604 مشاهدة من الشركات السعودية خلال الفترة الزمنية (2014 – 2019)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	

وعلى الجانب الآخر، في سياق مضامين النظرية المؤسسية، ونظرية الهيمنة الإدارية، وانطلاقاً من أساسٍ مشتركٍ بينهما. حيث المساعي صوب إدارة انطباعات الأطراف الخارجية، وتعزيز الشرعية (شرعية الإدارة والتقارير المالية)، وذلك عبر استيفاء المتطلبات التنظيمية، فإن

استقلالية لجنة المراجعة قد لا تكون بدافع تفعيل ممارسة اللجنة لمسئولياتها بقدر ما تُعتبر من قبيل إظهار الامتثال للمتطلبات ذات الصلة بالحوكمة، لا سِيَّما إذا كانت استقلالية أعضاء لجنة المراجعة ظاهرية، إذ قد توجد ثَمَّة روابط خفية بين هؤلاء الأعضاء والإدارة، مما قد يجعل هؤلاء الأعضاء مُوالين للإدارة (Cohen et al., 2008). وفي ذلك الإطار، فإن استقلالية لجنة المراجعة قد لا ينجم عنها مردود إيجابي على ممارسات اللجنة، ومن ثَمَّ على جودة المراجعة.

وعلى مستوى الأدلة الإمبريقية، رُبَّما يُسانِد تلك الفلسفة – النابعة من النظرية المؤسسية ونظرية الهيمنة الإدارية – عدد من الأدبيات المحاسبية، التي انتهت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية لجنة المراجعة وإدارة الأرباح [كمؤشر عكسي لجودة المراجعة]. والتي تتلخص عبر الجدول التالي رقم (5).

جدول رقم (5): دراسات توصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية لجنة المراجعة وإدارة الأرباح [كمؤشر عكسي لجودة المراجعة].

الدراسة	الخاصية	العينة والفترة الزمنية	المتغير التابع	النتائج
Xie et al. (2003)	استقلالية لجنة المراجعة	282 مشاهدة من الشركات الأمريكية على مدار الأعوام (1992،1994،1996)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	لا توجد علاقة معنوية
Choi et al. (2004)		116 مشاهدة من الشركات الكورية خلال الفترة الزمنية (2000 – 2001)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Shankaraiah and Amiri (2017)		1330 مشاهدة من الشركات الهندية خلال الفترة الزمنية (2002 – 2011)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Juhmani (2017)		95 مشاهدة من الشركات البحرينية خلال الفترة الزمنية (2012 – 2014)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Cheung (2019)		1714 مشاهدة من الشركات ببورصة هونغ كونغ خلال الفترة (2010 – 2015)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Mardjono and chen (2020)		186 مشاهدة من الشركات الإندونيسية خلال الفترة الزمنية (2013 – 2018)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	

2/1/3 الخبرة المالية للجنة المراجعة:

في سياق مضامين نظرية الوكالة، قد يترتب على الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة زيادة الطلب على جودة المراجعة (Cohen et al., 2014; DeFond and Zhang, 2014). وهو ما لعلَّه يتبلور عبر:

- *اختيار مراجع خارجي كفء لمهمة المراجعة*: يُنظر إلى الأعضاء ذوي الخبرة المالية على أنهم أصحاب سمعة جيدة في مجتمع الأعمال وأنهم يتخذون من عضوياتهم بلجان المراجعة وسيلة لتعزيز سمعتهم كخبراء ماليين، غير أن عضوياتهم تكون مقترنة بمخاطر تهدد سمعتهم وتعرضهم للمساءلة حال تدهور جودة المراجعة، خاصةً وأنهم أصحاب الخبرة المالية، مما قد يدفعهم إلى زيادة الطلب على جودة المراجعة، وهو ما رُبَّما ينتج عنه اختيار مراجع خارجي كفء. وفي هذا الصدد، توصل Hoitash and Hoitash (2009) إلى وجود علاقة موجبة بين الخبرة المحاسبية للجنة المراجعة واختيار مراجع من الـ Big4.
- *حماية استقلالية المراجع الخارجي*: قد يحظى المراجع الخارجي بدعم أعضاء لجنة المراجعة ذوي الخبرة المالية في المنازعات الناشئة بينه وبين الإدارة (Cohen et al., 2002; Bédard et al., 2004). كما أن المراجع الخارجي الذي يرى أن لجنة المراجعة تفتقر إلى الخبرة المالية رُبَّما يُحجِم عن الاحتكام إليها في اختلافاته مع الإدارة بشأن الممارسات المحاسبية (DeZoort and Salterio, 2001). لذا فإن الخبرة المالية للجنة المراجعة قد تُهيئ المناخ لاستقلالية المراجع الخارجي.
- *التأثير على نطاق المراجعة*: إن أعضاء لجنة المراجعة من ذوي الخبرة القلقين إزاء سمعتهم (مناصبهم الحالية والمستقبلية)، قد ينشدون مستويات رقابية أعلى من قبل المراجع الخارجي وهو ما يتأتى لهم نظراً لانخراطهم في تحديد نطاق المراجعة (Sultana et al., 2019). وبالتالي فإنهم قد يطالبون المراجع بالتوسع في نطاق المراجعة في إطار سعيهم نحو الارتقاء بجودة المراجعة. كما أنهم قد يبذلون دعم إضافي للمراجع عند المناقشة أو التفاوض بشأن نطاق المراجعة مع الإدارة (Abbott et al., 2003).

وبالنظر إلى الأدلة الإمبريقية، قد يُسانِد تلك الفلسفة – المنبثقة عن نظرية الوكالة – عدد من الأدبيات المحاسبية، التي توصلت إلى وجود علاقة معنوية سالبة [موجبة] بين الخبرة المالية للجنة المراجعة وإدارة الأرباح [وجودة المراجعة]. **والتي تتلخص عبر الجدول التالي رقم (6).**

جدول رقم (6): دراسات توصلت إلى وجود علاقة معنوية سالبة [موجبة] بين الخبرة المالية للجنة المراجعة وإدارة الأرباح [وجودة المراجعة].

الدراسة	الخاصية	العينة والفترة الزمنية	المتغير التابع	النتائج
Choi et al. (2004)	الخبرة المالية للجنة المراجعة	116 مشاهدة من الشركات الكورية خلال الفترة الزمنية (2000 – 2001)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	علاقة معنوية سالبة
Saleh et al. (2007)		548 شركة ماليزية للعام 2001	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Chang and Sun (2008)		1036 مشاهدة من الشركات الأمريكية خلال الفترة الزمنية (2002 – 2003)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Qi and Tian (2012)		8148 مشاهدة من الشركات الصينية خلال الفترة الزمنية (2004 – 2010)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Juhmani (2017)		95 مشاهدة من الشركات البحرينية خلال الفترة الزمنية (2012 – 2014)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Cheung (2019)		1714 مشاهدة من الشركات ببورصة هونغ كونغ خلال الفترة (2010 – 2015)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Sultana et al. (2019)		13155 مشاهدة من الشركات الأسترالية خلال الفترة الزمنية (2001 – 2012)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Mardjono and chen (2020)		186 مشاهدة من الشركات الإندونيسية خلال الفترة الزمنية (2013 – 2018)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	

وعلى الجانب الآخر، في سياق مضامين: النظرية المؤسسية، ونظرية الهيمنة الإدارية، ومن المُنطلق المشترك بينهما. فإنه في إطار السعي الحثيث لِنيل الشرعية التنظيمية، تتجلى الحاجة إلى إظهار الالتزام بتوافر الخبرة المالية في لجنة المراجعة، وبالتالي تتم عملية الترشيح لعضوية اللجنة بناءً على مدخلات – قد تنحو إلى المظهرية – مثل: الشهادات، مسئوليات الوظيفة السابقة، وليس بالضرورة على أساس المقدرة الفعلية على بذل رقابة فعالة على ممارسات الإدارة، هذا مع عدم استبعاد فرضية وجود روابط بين هؤلاء الأعضاء والإدارة مما يستميلهم إلى جانبها (Cohen et al., 2008). وعلى هذا، فإن الخبرة المالية للجنة المراجعة قد لا تحظى بالوزن الرقابي الذي يؤهل لإحداث فارق إيجابي على ممارسات اللجنة، وبالتالي على جودة المراجعة.

وبالنظر إلى الأدلة الإمبريقية، رُبَّما يُسانِد تلك الفلسفة – المنبثقة عن النظرية المؤسسية ونظرية الهيمنة الإدارية – بعض الأدبيات المحاسبية، التي خلصت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين

الخبرة المالية للجنة المراجعة وإدارة الأرباح [كمؤشر عكسي لجودة المراجعة]. **والتي تتلخص عبر الجدول التالي رقم (7).**

جدول رقم (7): دراسات توصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الخبرة المالية للجنة المراجعة وإدارة الأرباح [كمؤشر عكسي لجودة المراجعة].

الدراسة	الخاصية	العينة والفترة الزمنية	المتغير التابع	النتائج
Shankaraiah and Amiri (2017)	الخبرة المالية للجنة المراجعة	1330 مشاهدة من الشركات الهندية خلال الفترة الزمنية (2002 – 2011)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	لا توجد علاقة معنوية
النعيم والبراك (2021)		84 مشاهدة من الشركات السعودية فى الفترة الزمنية (2017 – 2018)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	

3/1/3 اجتماعات لجنة المراجعة:

في سياق مضامين نظرية الوكالة، يمثل تواتر اجتماعات لجنة المراجعة خلال الفترة المالية أحد مؤشرات وفاء اللجنة بالتزاماتها ومسئولياتها وممارسة دورها بشكل إيجابي (عبدالحليم، 2013). حيث يتسنى للجنة المراجعة التعرف على المشاكل والعقبات التي تعترض المراجع الخارجي بخصوص إجراءات المراجعة والأخطاء التي تم اكتشافها ومدى علاقتها بالإدارة (حسن، 2018)، فضلاً عن مناقشة المراجع الخارجي حول مدى ملاءمة الأساليب المحاسبية المنتهجة، ومناقشة نطاق واستراتيجية وخطة عمل المراجعة (عبدالحليم، 2012)، فلجنة المراجعة التي تجتمع بشكل متكرر يمكن أن تؤثر بصورة استباقية وإيجابية على النطاق الذي تغطيه عملية المراجعة (Abbott et al., 2003).

وباستقراء الأدلة الإمبريقية، قد يُسانِد تلك الفلسفة – المنبثقة عن نظرية الوكالة – بعض الأدبيات المحاسبية، التي أفضت إلى وجود علاقة معنوية سالبة [موجبة] بين اجتماعات لجنة المراجعة وإدارة الأرباح [وجودة المراجعة]. **والتي تتلخص عبر الجدول التالي رقم (8).**

جدول رقم (8): دراسات توصلت إلى وجود علاقة معنوية سالبة [موجبة] بين اجتماعات لجنة المراجعة وإدارة الأرباح [وجودة المراجعة].

الدراسة	الخاصية	العينة والفترة الزمنية	المتغير التابع	النتائج
Xie et al. (2003)	اجتماعات لجنة المراجعة	282 مشاهدة من الشركات الأمريكية على مدار الأعوام (1992،1994،1996)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	علاقة معنوية سالبة
Qi and Tian (2012)		8148 مشاهدة من الشركات الصينية خلال الفترة الزمنية (2004 – 2010)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Shankaraiah and Amiri (2017)		1330 مشاهدة من الشركات الهندية خلال الفترة الزمنية (2002 – 2011)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Sultana et al. (2019)		13155 مشاهدة من الشركات الأسترالية خلال الفترة الزمنية (2001 – 2012)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Hashed and Almaqtari (2021)		604 مشاهدة من الشركات السعودية خلال الفترة الزمنية (2014 – 2019)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
النعيم والبراك (2021)		84 مشاهدة من الشركات السعودية فى الفترة الزمنية (2017 – 2018)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	

وعلى الجانب الآخر، في سياق مضامين: النظرية المؤسسية ونظرية الهيمنة الإدارية، ومن الأساس المشترك بينهما. فإن اجتماعات لجنة المراجعة المفصح عنها، قد تلعب دوراً رمزياً (شكلياً)، حيث تبعث للأطراف الخارجية مزيداً من الطمأنينة بشأن إمكانية الاعتماد على التقارير المالية للشركة، لِما تُوحي به تلك الاجتماعات المنتظمة من تهيئة المناخ المُواتي للمراجع الخارجي لأداء عملية المراجعة بشكل مستقل عن أية ضغوط من قبل الإدارة (Spira, 1999)، مما يشير إلى أن اجتماعات لجنة المراجعة قد تنطوي على أغراض شكلية أكثر منها جوهرية (Cohen et al., 2008). وعليه، فليس بالضرورة تثري تلك الاجتماعات جودة المراجعة.

وباستقراء الأدلة الإمبريقية، قد يُسانِد تلك الفلسفة – المنبثقة عن النظرية المؤسسية ونظرية الهيمنة الإدارية – عدد من الأدبيات المحاسبية، التي أفضت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين اجتماعات لجنة المراجعة وإدارة الأرباح [كمؤشر عكسي لجودة المراجعة]. **والتي تتلخص عبر الجدول التالي رقم (9).**

جدول رقم (9): دراسات توصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين اجتماعات لجنة المراجعة وإدارة الأرباح [كمؤشر عكسي لجودة المراجعة].

الدراسة	الخاصية	العينة والفترة الزمنية	المتغير التابع	النتائج
Bédard et al. (2004)	اجتماعات لجنة المراجعة	عينة مكونة من 300 شركة أمريكية للعام 1996	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	لا توجد علاقة معنوية
Choi et al. (2004)		116 مشاهدة من الشركات الكورية خلال الفترة الزمنية (2000 – 2001)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Saleh et al. (2007)		548 شركة ماليزية للعام 2001	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Sharma and Kuang (2014)		194 مشاهدة من الشركات النيوزيلندية خلال الفترة الزمنية (2004 – 2005)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Juhmani (2017)		95 مشاهدة من الشركات البحرينية خلال الفترة الزمنية (2012 – 2014)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Cheung (2019)		1714 مشاهدة من الشركات ببورصة هونغ كونغ خلال الفترة (2010 – 2015)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Mardjono and chen (2020)		186 مشاهدة من الشركات الإندونيسية خلال الفترة الزمنية (2013 – 2018)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	

4/1/3 حجم لجنة المراجعة:

في سياق مضامين نظرية الوكالة، قد يُمثل توافر العدد الكافي والمناسب من أعضاء لجنة المراجعة أحد مقومات نجاح اللجنة في أداء دورها بفعالية إذ أنه يستقدم خبرات ومهارات باللجنة ويتيح الفرصة لإحداث نوع من تبادل الخبرات داخل اللجنة، مما قد يُسهم في تحقيق فعالية أداء لجنة المراجعة (عبدالحليم، 2019). وعلى هذا النحو، فمن المرجح أن يعزز كبر حجم لجنة المراجعة من قوتها داخل الشركة (Kalbers and Fogarty, 1993)، ويؤدي إلى انخراطها في ممارسات إشرافية ورقابية الإدارة (Baxter and Cotter, 2009)، على النحو الذي قد يجعلها تنشد الحصول على مستوى مرتفع لجودة المراجعة (Hoitash and Hoitash, 2009).

وعلى صعيد الأدلة الإمبريقية، قد يُسانِد تلك الفلسفة – المنبثقة عن نظرية الوكالة – بعض الأدبيات المحاسبية، التي توصلت إلى وجود علاقة معنوية سالبة [موجبة] بين حجم لجنة المراجعة وإدارة الأرباح [جودة المراجعة]. **والتي تتلخص عبر الجدول التالي رقم (10).**

جدول رقم (10): دراسات توصلت إلى وجود علاقة معنوية سالبة [موجبة] بين حجم لجنة المراجعة وإدارة الأرباح [وجودة المراجعة].

الدراسة	الخاصية	العينة والفترة الزمنية	المتغير التابع	النتائج
Choi et al. (2004)	حجم لجنة المراجعة	116 مشاهدة من الشركات الكورية خلال الفترة الزمنية (2001 – 2000)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	علاقة معنوية سالبة
Qi and Tian (2012)		8148 مشاهدة من الشركات الصينية خلال الفترة الزمنية (2010 – 2004)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Ben-Amar (2014)		279 مشاهدة من الشركات الفرنسية خلال الفترة الزمنية (2005 – 2002)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Shankaraiah and Amiri (2017)		1330 مشاهدة من الشركات الهندية خلال الفترة الزمنية (2011 – 2002)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Juhmani (2017)		95 مشاهدة من الشركات البحرينية خلال الفترة الزمنية (2014 – 2012)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Cheung (2019)		1714 مشاهدة من الشركات ببورصة هونغ كونغ خلال الفترة (2015 – 2010)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Sultana et al. (2019)		13155 مشاهدة من الشركات الأسترالية خلال الفترة الزمنية (2012 – 2001)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Hashed and Almaqtari (2021)		604 مشاهدة من الشركات السعودية خلال الفترة الزمنية (2019 – 2014)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	

وعلى الجانب الآخر، في سياق مضامين: النظرية المؤسسية، ونظرية الهيمنة الإدارية، وانطلاقاً من الأساس المشترك بينهما، حيث السعي إلى خلق انطباعات خارجية إيجابية عن الشركة، واكتساب الشرعية التنظيمية، فإن كبر حجم لجنة المراجعة، قد لا يتجاوز كونه رمزاً (شكلاً) تنظيمياً باعثاً على الإطمئنان لدى الأطراف الخارجية المهتمة بأشكال الرقابة المؤسسية، لما قد يُوحيه إليهم عن مقدار القوة الرقابية المُسخَّرة للجنة المراجعة. وفي هذا الإطار، فإن كبر حجم لجنة المراجعة قد ينطوي على أغراض مظهرية، أكثر منها جوهرية، فلا ينبثق عنه مردود إيجابي على صعيد ممارسات اللجنة، ومن ثَمَّ على صعيد جودة المراجعة.

وعلى صعيد الأدلة الإمبريقية، قد يُسانِد تلك الفلسفة – المنبثقة عن النظرية المؤسسية ونظرية الهيمنة الإدارية – بعض الأدبيات المحاسبية، التي انتهت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم لجنة المراجعة وإدارة الأرباح [كمؤشر عكسي لجودة المراجعة]. **والتي تتلخص عبر الجدول التالي رقم (11).**

جدول رقم (11): دراسات توصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم لجنة المراجعة وإدارة الأرباح [كمؤشر عكسي لجودة المراجعة].

الدراسة	الخاصية	العينة والفترة الزمنية	المتغير التابع	النتائج
Xie et al. (2003)	حجم لجنة المراجعة	282 مشاهدة من الشركات الأمريكية على مدار الأعوام (1996،1994،1992)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	لا توجد علاقة معنوية
Bédard et al. (2004)		عينة مكونة من 300 شركة أمريكية للعام 1996	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
Saleh et al. (2007)		548 شركة ماليزية للعام 2001	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	
النعيم والبراك (2021)		84 مشاهدة من الشركات السعودية فى الفترة الزمنية (2018 – 2017)	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	

وفي ضوء ما قد سبق، رُبَّما يتعذر الوقوف على حقيقة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة سالفة الذكر وجودة المراجعة، لما يكتنف هذه العلاقة من تباين فلسفي وإمبريقي، قد يُلمِح إلى وجود متغيرات موقفية من شأنها تنظيم تلك العلاقة.

2/3 العلاقة بين ملكية كبار حملة الأسهم وجودة المراجعة:

قد يساعد تركز الملكية على معالجة المشكلة الناجمة عن انفصال الملكية عن الإدارة بالشركات المساهمة، والمُشار إليها بـ"مشكلة الوكالة من النوع الأول"، إذ رُبَّما يتمخض عن كبار حملة الأسهم – على إثر الحافز والصلاحيات نتيجة كبر حصة الملكية – مزيد من الرقابة على الإدارة، فَتَتحجَّم بذلك فجوة المعلومات (Barroso et al., 2016)، غير أنه مع اتساع رقعة ملكية كبار حملة الأسهم، رُبَّما تتهيأ لهم المقدرة على بلوغ مآربهم التي لا قد تتماشى مع مصالح صغار حملة الأسهم، في إطار ما يُسمى بممارسات المصادرة أو التجريد (Expropriation)، مما ينتج عنه "مشكلة الوكالة من النوع الثاني" (Villalonga and Amit, 2006).

ولما كانت المراجعة الخارجية منوطة بتخفيف مشاكل الوكالة من خلال ضمان جودة التقارير المالية، مما يحد من عدم تماثل المعلومات ويكفل معاملة جميع المساهمين على قدم المساواة (Francis and Wang, 2008; Desender et al., 2013)، فإن طبيعة علاقة ملكية كبار حملة الأسهم بالطلب على جودة المراجعة الخارجية قد تعكس نوع مشكلة الوكالة ومدى ضعف أو قوة حماية المستثمرين في بيئة الأعمال.

بما يعنيه ذلك من أنه في بيئات الأعمال ذوات الحماية القوية نسبياً للمستثمرين، وفي ظل ما يُعرف بـ*"مرحلة الرقابة Monitoring Phase"*، حيث ملكية كبار حملة الأسهم منخفضة، ومشكلة الوكالة من النوع الأول سارية، يكون هنالك في الأساس مطلب عام في بيئة الأعمال بدرجة مرتفعة من التأكيد لتخفيض عدم تماثل المعلومات، ومع تنامي ملكية كبار حملة الأسهم وإرسائهم لرقابة مباشرة على الإدارة لحماية استثماراتهم المتزايدة، فإن ذلك قد يُخفِّف من فجوة المعلومات، وبالتالي رُبَّما يتناقص الطلب على الجودة المرتفعة للمراجعة، أما في ظل ما يُعرف بـ*"مرحلة المصادرة Expropriation Phase"*، حيث اتساع قاعدة ملكية كبار حملة الأسهم، وبلوغهم مستوى مرتفع للسيطرة، ومن ثَمَّ بزوغ مشكلة الوكالة من النوع الثاني، فإنه في سبيل تلافيهم خطر المقاضاة من قِبل مساهمي الأقلية، رُبَّما ينشأ عنهم طلب مرتفع على جودة المراجعة؛ بينما على الجانب الآخر، في بيئات الأعمال ذوات الحماية الضعيفة نسبياً للمستثمرين، فإنه في ظل *"مرحلة الرقابة Monitoring Phase"*، حيث ملكية كبار حملة الأسهم منخفضة، ومشكلة الوكالة من النوع الأول سارية، فإن الإدارة يكون لديها أكبر قدر من السيطرة، وليس ثمة مطلب عام في بيئة الأعمال على درجة مرتفعة من التأكيد، لكن مع تنامي ملكية كبار حملة الأسهم، قد يلتمسون – لحماية استثماراتهم – معلومات مالية أكثر شفافية، عبر طلب مراجعة خارجية ذات جودة، أما في ظل ما يُعرف بـ*"مرحلة الترسيخ Entrenchment Phase"* حيث اتساع رقعة ملكية كبار حملة الأسهم، وبلوغ السيطرة التي تخولهم من إحكام الرقابة على الإدارة، فإن حاجتهم إلى جودة المراجعة الخارجية – بالدرجة المرتفعة – تنخفض، إذ تصبح تكلفة غير محبذة، فضلاً عن كَوْنها قد تعرقل مقدرتهم على استخلاص منافع على حساب مساهمي الأقلية حيث مشكلة الوكالة من النوع الثاني (Barroso et al., 2016).

وعلى هذا الأساس، لعلَّه يتسنى القول بأن ملامح العلاقة بين ملكية كبار حملة الأسهم وجودة المراجعة غير مستقرة على نحوٍ محدد، وهو ما يمكن استشرافه عبر استقراء بعض الأسانيد الإمبريقية ذات الصلة، والتي اتخذت أكثر من منحى.

فقد أفضت دراسة Francis et al. (2009) على البيئة الفرنسية إلى: وجود علاقة معنوية سالبة بين ما إذا كان هنالك مساهم واحد يمتلك 25% فأكثر من أسهم الشركة وبين اختيار مراجع خارجي (Big4) [كمؤشر لجودة مدخلات المراجعة]، وكذلك وجود علاقة معنوية موجبة بين وجود مراجع خارجي (Big4) [كمؤشر لجودة مدخلات المراجعة] وجودة الأرباح [كمؤشر لجودة مخرجات المراجعة]. كما خلصت دراسة Arowolo and Che-Ahmad (2017) على عينة من الشركات النيجيرية إلى وجود ثمة علاقة معنوية سالبة بين نسبة ملكية كبار حملة الأسهم (أفراد/مؤسسات) واختيار مراجع خارجي (Big4) [كمؤشر لجودة مدخلات المراجعة].

وعلى الجانب الآخر، كشفت دراسة Nnadi et al. (2017) على البيئة المغربية عن وجود علاقة معنوية موجبة بين ما إذا كان المساهم الرئيسي يمتلك ما يزيد عن 50% من أسهم الشركة وبين اختيار مراجع خارجي (Big4) [كمؤشر لجودة مدخلات المراجعة]. كما تبين في ضوء دراسة Ayedi et al. (2019) في البيئة التونسية أن ثَمَّة علاقة معنوية موجبة بين نسبة ملكية كبار حملة الأسهم الثلاثة الرئيسيين واختيار مراجع خارجي (Big4) [كمؤشر لجودة مدخلات المراجعة].

وفي ذات السياق، ومن بعدٍ ثانٍ؛ توصلت دراسة O'sullivan (2000) إلى أنه ليس ثمة علاقة معنوية تربط ملكية كبار حملة الأسهم (مؤسسات مالية أو ما دونها) بأتعاب المراجعة [كمؤشر لجودة مدخلات المراجعة] في المملكة المتحدة. هذا، في حين وَثَّقت دراسة كلٍّ من Hay et al. (2008); Mali and Lim (2023) في البيئة النيوزيلندية والكورية على الترتيب، ظهور علاقة معنوية موجبة بين ملكية كبار حملة الأسهم وأتعاب المراجعة [كمؤشر لجودة مدخلات المراجعة]. غير أنه على النقيض، أظهرت دراسة Mitra et al. (2007) في البيئة الأمريكية علاقة معنوية سالبة بين ملكية كبار حملة الأسهم المُؤسَّسِيين وأتعاب المراجعة [كمؤشر لجودة مدخلات المراجعة]. كما من واقع عينة من الشركات الأسبانية والفرنسية، أسفرت دراسة Desender et al. (2013) عن علاقة معنوية سالبة بين ملكية كبار حملة الأسهم (أفراد ومؤسسات) وأتعاب المراجعة [كمؤشر لجودة مدخلات المراجعة].

وفي سياق متصل، ومن بعدٍ ثالثٍ؛ فقد أسفرت دراسة Zhong et al. (2007) في البيئة الأمريكية عن علاقة معنوية موجبة بين ملكية كبار حملة الأسهم وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات (AEM) [كمؤشر عكسي لجودة مخرجات المراجعة]. كما برزت في البيئة الماليزية علاقة معنوية موجبة بين ملكية كبار حملة الأسهم وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات (AEM)

[كمؤشر عكسي لجودة مخرجات المراجعة] في إطار ما وَثّقته دراسة (Al-Rassas and Kamardin (2016 من نتائج. كذلك، وعلى صعيد 24 دولة نامية، أُجريت دراسة Bao and Lewellyn (2017) التي انتهت إلى ثَمَّة علاقة معنوية موجبة بين ملكية المساهم صاحب الحصة الأكبر وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات (AEM) [كمؤشر عكسي لجودة مخرجات المراجعة]، وهذه العلاقة تضعف في ظل تزايد حماية مساهمي الأقلية. وأيضاً في البيئة المصرية، أفضت دراسة El Moslemany and Nathan (2019) إلى علاقة معنوية موجبة بين ملكية كبار حملة الأسهم وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات (AEM) [كمؤشر عكسي لجودة مخرجات المراجعة].

بينما على النقيض، خلصت دراسة Trinh et al. (2023) على مستوى 33 دولة متفاوتة ما بين اقتصاديات متقدمة ونامية، إلى معنوية العلاقة السالبة بين كلٍّ من: ما إذا كان أحد كبار حملة الأسهم مؤسسة مالية، ما إذا كان أكثر من مؤسسة مالية ضمن كبار حملة الأسهم، ما إذا كان المساهم صاحب الحصة الأكبر مؤسسة مالية، وبين إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات (AEM) [كمؤشر عكسي لجودة مخرجات المراجعة].

هذا، وقد عكفت دراسة Habbash (2013) على استكشاف الدور المنظم لملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة ما بين فعالية لجنة المراجعة وإدارة الأرباح بالاستحقاقات (AEM)، وذلك بالتطبيق على عينة قوامها 578 مشاهدة من الشركات بالمملكة المتحدة خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2005م إلى عام 2007م، وقد خلصت الدراسة إلى أن دور لجنة المراجعة الفعالة في تقييد إدارة الأرباح بالاستحقاقات يضعف في ظل وجود كبار حملة الأسهم، مؤيدةً بذلك فرضية الترسيخ "Entrenchment Hypothesis" التي تدور حول أن كبار حملة الأسهم قد يصادرون على غيرهم من المستثمرين مصالحهم، عبر ممارسة سلطتهم للتأثير على الإدارة في اتجاه مآربهم الخاصة. وهو ما يعني أن ارتفاع جودة المراجعة (كآلية رقابية) ومن ثَمَّ جودة التقارير المالية، لهو أمر رُبَّما يراه كبار حملة الأسهم – في ظل تلك الفرضية – في غير صالحهم.

وفي ضوء العرض السابق للأسانيد الإمبريقية ذات الصلة؛ فإن التباين الإمبريقي الذي اكتنف طبيعة العلاقة بين ملكية كبار حملة الأسهم وجودة المراجعة **(على امتداد مقاييسها)** رُبَّما يتسنى عَزْوُه إلى: *فرضية التوافق "Alignment Hypothesis"*، *وفرضية الترسيخ "Entrenchment Hypothesis"*. أما الأولى؛ فتذهب إلى أن كبار حملة الأسهم – مقارنة

بالأقليات من حملة الأسهم – لديهم الحافز والمقدرة على تكريس رقابة على ممارسات الإدارة (Zhong et al., 2007)، من أجل حماية وتعزيز ثرواتهم، وهو ما قد يحدو بهم نحو الطلب على جودة المراجعة بغرض تأمين مستوى مرتفع من التأكيد بشأن مصداقية القوائم المالية. بينما الثانية؛ تقوم على أن مصالح كبار حملة الأسهم قد لا تتوافق مع مصالح غيرهم من مساهمي الأقلية، وهو ما قد يحدو بكبار حملة الأسهم نحو مصادرة مصالح من هم دونهم، عبر استغلال سلطتهم للتأثير على الإدارة في اتجاه مآربهم (Ben Ali and Lesage, 2011)، وهو ما يعني أن ارتفاع جودة المراجعة (كآلية رقابية) ومن ثَمَّ جودة التقارير المالية، هو أمر رُبَّما يراه كبار حملة الأسهم مناهضاً لممارسات المصادرة خاصتهم.

ومن ثَمَّ، قد يرى الباحثون أن العلاقة التفاعلية المحتملة ما بين ملكية كبار حملة الأسهم وخصائص لجنة المراجعة (الاستقلالية، الخبرة المالية، الاجتماعات، الحجم) إما أن تُسهم في تعزيز طلب لجنة المراجعة على جودة المراجعة، بالشكل الذي قد يُسفر عن تعزيز انخفاض إدارة الأرباح، أو أنها على العكس، قد تُثبِّط طلب اللجنة على جودة المراجعة، بالشكل الذي قد يُناهض انخفاض إدارة الأرباح.

لذا، وفي ضوء الطرح السابق، يتسنى صياغة الفرض الرئيسي الأول للبحث كما يلي:

ف1: " يوجد أثر لملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة المباشرة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية".

هذا، وينبثق عن الفرض الرئيسي الأول للبحث الفروض الفرعية التالية:

ف1/1: "يوجد أثر لملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة المباشرة بين استقلالية لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية".

ف2/1: "يوجد أثر لملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة المباشرة بين الخبرة المالية للجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية".

ف3/1: "يوجد أثر لملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة المباشرة بين اجتماعات لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية".

ف4/1: "يوجد أثر لملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة المباشرة بين حجم لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية".

3/3 العلاقة بين فترة الأزمة المعبر عنها بجائحة كوفيد-19 وجودة المراجعة:

لما كانت المراجعة الخارجية تعمل على إضفاء المصداقية على القوائم المالية، على النحو الذي يبعث الثقة لدى المستثمرين بشأن إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم (Shahzad et al.,

2018)، فإنه إيَّان الأزمات الاقتصادية، حيث العديد من الشركات على شَفَا الإفلاس (Albitar et al., 2020)، بالشكل الذي ينحو بإداراتها صوب إعادة هيكلة سياساتها الإنتاجية والتجارية، وانتقاء ممارسات محاسبية بديلة، من أجل التأثير على مخرجات النظام المحاسبي بما يعزز صور الأوضاع المالية لتلك الشركات (Iatridis and Dimitras, 2013)، تتفاقم مخاوف المستثمرين بشأن جودة القوائم المالية (Gong et al., 2022)، وبالتالي تتعاظم الحاجة للاعتماد على مخرجات عملية المراجعة الخارجية باعتبارها آلية فعالة لضمان سلامة ونزاهة القوائم المالية (علي، 2021 أ). هذا فيما يتعلق بجانب الطلب على جودة المراجعة.

أما على صعيد جانب العرض لجودة المراجعة، وفي ضوء مُعْطَيات فترات الأزمات الاقتصادية، من حالة الشك وعدم التأكد بشأن مقدرة الشركات على الاستمرار، وزيادة مستوى الحكم الشخصي من قبل معدي القوائم المالية، وزيادة الاعتماد على التقديرات المحاسبية (علي، 2021 أ)، فإن ذلك – لا شك – يؤثر على عمل المراجع الخارجي فيما يتعلق بتخطيط المراجعة، وتقييم المخاطر، وتقييم التقديرات والسياسات المحاسبية، مما ينطوي على تحدي غير مسبوق للمراجع يؤثر سلباً على جودة أدائه لخدمة المراجعة (Hategan et al., 2022).

بَيْدَ أنه في خِضَمّ الأزمات الاقتصادية، يتولد قدر كبير من الرقابة التنظيمية، وتتعاظم مخاطر فشل المراجعة، ومن ثَمَّ مخاطر التقاضي والإضرار بالسمعة؛ وعليه قد يصبح زيادة جهد المراجعة (Audit Effort) أحد الاستراتيجيات الفعالة المتاحة أمام المراجع لمجابهة مثل هذه المخاطر، و رُبَّما يأخذ جهد المراجعة الإضافي أكثر من شكل مثل: التقييم المتحفظ لمخاطر العميل، توسيع نطاق المراجعة، زيادة حجم أدلة المراجعة، زيادة الاعتماد على مشورة الخبراء، الاستعانة بذوي الخبرة داخل فريق المراجعة، والانخراط المتزايد لشركاء المراجعة في عملية المراجعة (Xu et al., 2013)، وهو ما قد يناهض بدوره التأثير السلبي للأزمة على جودة المراجعة (Hategan et al., 2022). ولَعلَّ انتهاج المراجع لتلك الاستراتيجية من عدمه، يتوقف بشكل كبير على حجم طلب لجنة المراجعة على جودة المراجعة.

وبقياس ما سبق على أزمة جائحة كوفيد-19، يتبين أن تلك الجائحة تُمثِّل حدث غير نمطي يتمخض عنه تداعيات على عدة نواحي محاسبية، أهمها: مستويات قياس القيمة العادلة ومدى مصداقيتها (نظراً لعدم تعبير المستوى الأول لقياس القيمة العادلة، عن الأسعار الحقيقية للأصول نظراً لارتفاع تلك الأسعار خلال فترة الجائحة، فضلاً عن زيادة استخدام الحكم الشخصي عند

الاعتماد على المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة خاصة في فترة الجائحة)، احتمالية عدم ملاءمة طرق تقييم المخزون (التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، والتي تتطلب افتراضات لاحتسابها تجعلها عرضة للحكم الشخصي خلال الجائحة)، مشاكل القياس اللاحق للأصول غير الملموسة وتدهور قيم تلك الأصول (نظراً لتداعيات الجائحة)، احتمالية عدم ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية (نتيجة زيادة درجة عدم التأكد في ظل الجائحة)، مشاكل الاعتراف بالخسائر الطارئة نتيجة توقف الأنشطة؛ ولعلَّ كافة ذلك يُفرد مساحة للحكم الشخصي من قبل معدي القوائم المالية، مما يثير مخاوف المستثمرين بشأن مصداقية القوائم المالية، وهو الأمر الذي تزداد معه حاجتهم إلى جودة المراجعة (علي، 2021 أ). هذا، فيما يخص جانب الطلب على جودة المراجعة.

أما فيما يتعلق بجانب العرض لجودة المراجعة، يواجه المراجع الخارجي إبَّان جائحة كوفيد-19 العديد من التحديات التي قد تعرقل جودة أدائه لخدمة المراجعة، لعلَّ أهمها: وجود قيود على حركة ونطاق عمل المراجع مما قد يحد من مقدرته على جمع وتقييم الأدلة، تأخر وصول الأدلة الخارجية كالمصادقات، وصعوبة إشراف المراجع على عملية الجرد الفعلي للمخزون، زيادة مساحة الحكم الشخصي لمعدي القوائم المالية بما تنطوي عليه من زيادة كم الافتراضات والتقديرات المحاسبية وبما تعكسه من زيادة خطر التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية، ولعلَّ مواجهة تلك التحديات تستدعي زيادة الجهد المبذول من المراجع الخارجي (علي، 2021 ب).

وبالنظر إلى أن لجنة المراجعة يُفترض فيها الحساسية تجاه المخاطر (Krishnan and Visvanathan, 2009)؛ فإن لجنة المراجعة الفعالة – خلال فترة الجائحة – من المرجح أن تنشط في الطلب على جودة المراجعة الخارجية؛ دفعاً لمخاوف المستثمرين بشأن جودة التقارير المالية، وتجنباً لخطر المساءلة القانونية، كما على الأرجح أن تدعم اللجنة مطالب المراجع الخارجي في فترة الأزمة نظراً لتعاظم خطر المراجعة (Beck and Mauldin, 2014).

و رُبَّما ما سبق، قد يدعو للاعتقاد بتباين استجابة جودة المراجعة لخصائص لجنة المراجعة باعتبارها مُحركات لفعالية اللجنة، ما بين فترة الاستقرار وفترة جائحة كوفيد-19

وباستطلاع الأسانيد الإمبريقية ذات الصلة؛ اتضح في ضوء ما أسفرت عنه دراسة Trombetta and Imperatore (2014) أنه في ظل تفاقم الأزمة المالية العالمية زادت إدارة الأرباح بالاستحقاقات [كمؤشر عكسي لجودة مخرجات المراجعة]، وذلك بالتطبيق على عينة قوامها 5964 شركة أمريكية خلال الفترة الزمنية من عام 1996م حتى عام 2011م. وفي ذات السياق،

وبالتطبيق على (137091) مشاهدة على مستوى (18) دولة، وَثّقت دراسة Persakis and Iatridis (2016) انخفاض جودة مدخلات المراجعة (انخفاض احتمالية تعيين مراجع خارجي Big4، وانخفاض أتعاب المراجعة)، ومن ثم زيادة إدارة الأرباح بالاستحقاقات [كمؤشر عكسي لجودة مخرجات المراجعة] خلال فترة الأزمة المالية العالمية.

وفي سياق متصل، أفصحت دراسة Mollik et al. (2020) في البيئة الأسترالية، عن أن شركات العينة أظهرت مستويات مرتفعة لإدارة الأرباح بالاستحقاقات [كمؤشر عكسي لجودة مخرجات المراجعة] خلال فترة الأزمة المالية العالمية، كما أشارت ذات الدراسة إلى أنه من الأهمية اختبار مردود خصائص لجنة المراجعة أثناء صدمات الاقتصاد الكلي، حيث أظهرت وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية لجنة المراجعة وإدارة الأرباح بالاستحقاقات [كمؤشر عكسي لجودة مخرجات المراجعة] على صعيد فترتي الاستقرار والأزمة، مع تفاوت في قوة العلاقة بين الفترتين. ولعلَّ في ذلك تأييد لإفراد البحث الحالي مساحة لذلك.

وفي نفس السياق، انتهت دراسة Xiao and Xi (2021) في الصين بالتطبيق على عينة قوامها 2029 شركة خلال فترة جائحة (COVID-19)، إلى زيادة في ممارسات إدارة الأرباح بالاستحقاقات [كمؤشر عكسي لجودة مخرجات المراجعة]، كما تبين في إطار نفس الدراسة وجود علاقة معنوية سالبة بين نسبة ملكية كبار حملة الأسهم وإدارة الأرباح بالاستحقاقات خلال فترة الجائحة، مما لعله يُلمِح إلى أهمية تقصي مردود ملكية كبار حملة الأسهم على الطلب على جودة المراجعة بين فترتي الاستقرار والأزمة.

وفي إطار ما سبق، يرى الباحثون أن أزمة كوفيد-19 تخلق تحديات أمام المراجع الخارجي، على نحو يستلزم منه زيادة جهد المراجعة، وهو ما قد لا تبرره الأتعاب التي يتقاضاها، لا سيَّما وأن الأوضاع المالية للشركات أثناء الأزمات قد لا تسمح بأية زيادة في الأتعاب، كما أن البنية القانونية لبيئة الأعمال التي يعمل بها قد لا تشكل رادع له عن أن يوازن بين جهد المراجعة وأتعابه بالشكل الذي يكفل له ربح من عملية المراجعة. لذا في ظل تلك الظروف، قد يُعد انخفاض جودة أداء المراجع لخدمة المراجعة أمراً مطروحاً، ما لم يُجابه الطلب على جودة المراجعة ذلك. والذي قد تمثل خصائص لجنة المراجعة أحد مصادره، لذا، يعتقد الباحثون أن هناك ثَمَّة تباين محتمل في استجابة جودة المراجعة لخصائص لجنة المراجعة بين فترة الاستقرار وفترة أزمة كوفيد-19، وأن ذلك قد يقود إلى تباين في أثر المتغير المُنظِّم ملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة بين فترة الاستقرار وفترة أزمة كوفيد-19.

لذا، وفي ضوء الطرح السابق، يمكن صياغة الفرضين الرئيسيين: الثاني والثالث للبحث والفروض الفرعية المنبثقة عنهما على الترتيب كما يلي:

ف2: "يوجد أثر لأزمة كوفيد-19 على العلاقة المباشرة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية".

هذا، وينبثق عن الفرض الرئيسي الثاني للبحث الفروض الفرعية التالية:

ف1/2: "يوجد أثر لأزمة كوفيد-19 على العلاقة المباشرة بين استقلالية لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية".

ف2/2: "يوجد أثر لأزمة كوفيد-19 على العلاقة المباشرة بين الخبرة المالية للجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية".

ف3/2: "يوجد أثر لأزمة كوفيد-19 على العلاقة المباشرة بين اجتماعات لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية".

ف4/2: "يوجد أثر لأزمة كوفيد-19 على العلاقة المباشرة بين حجم لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية".

ف3: "يتباين أثر ملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية في ظل أزمة كوفيد-19 عمَّا في سِواها".

هذا، وينبثق عن الفرض الرئيسي الثالث للبحث الفروض الفرعية التالية:

ف1/3: " يتباين أثر ملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً عبر إدارة الأرباح في البيئة المصرية في ظل أزمة كوفيد-19 عمَّا في سِواها".

ف2/3: " يتباين أثر ملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة بين الخبرة المالية للجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً عبر إدارة الأرباح في البيئة المصرية في ظل أزمة كوفيد-19 عمَّا في سِواها".

ف3/3: " يتباين أثر ملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة بين اجتماعات لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً عبر إدارة الأرباح في البيئة المصرية في ظل أزمة كوفيد-19 عمَّا في سِواها".

ف4/3: " يتباين أثر ملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة بين حجم لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً عبر إدارة الأرباح في البيئة المصرية في ظل أزمة كوفيد-19 عمَّا في سِواها".

سادساً: تصميم الدراسة الإمبريقية

يناقش الباحثون تصميم الدراسة الإمبريقية تمهيداً لاختبار فروض البحث الرئيسية وفروضهم الفرعية، واستقاء الدليل العملي حول تساؤلات مشكلة البحث وتحقيق أهدافه، وذلك عبر النقاط التالية:

1- نموذج البحث

يعتمد البحث الحالي على التحليل الشرطي (Moderation Analysis)، وتحديداً نموذج (Moderated Moderation Model)، المعني – في سياق البحث الحالي – بتقصي المتغيرات الموقفية [المُنظِّمة] (ملكية كبار حملة الأسهم، أزمة كوفيد-19) التي رُبَّما يكون من شأنها تنظيم العلاقات المباشرة بين خصائص لجنة المراجعة (الاستقلالية، الخبرة المالية، الاجتماعات، الحجم) كمتغيرات مستقلة، وجودة المراجعة المقيسة عكسياً عبر إدارة الأرباح بالاستحقاقات كمتغير تابع، فضلاً عن بحث ما إذا كان أثر ملكية كبار حملة الأسهم على العلاقات المباشرة سالفة الذكر يتباين في ظل فترة أزمة كوفيد-19 عمَّا في غيرها من فترة الاستقرار. لذا يمكن تجسيد النموذج الإحصائي للبحث، استقاءً من Hayes (2022) في ضوء الشكل التالي رقم (2) ما يلي:

الشكل رقم (2): النموذج الإحصائي للبحث

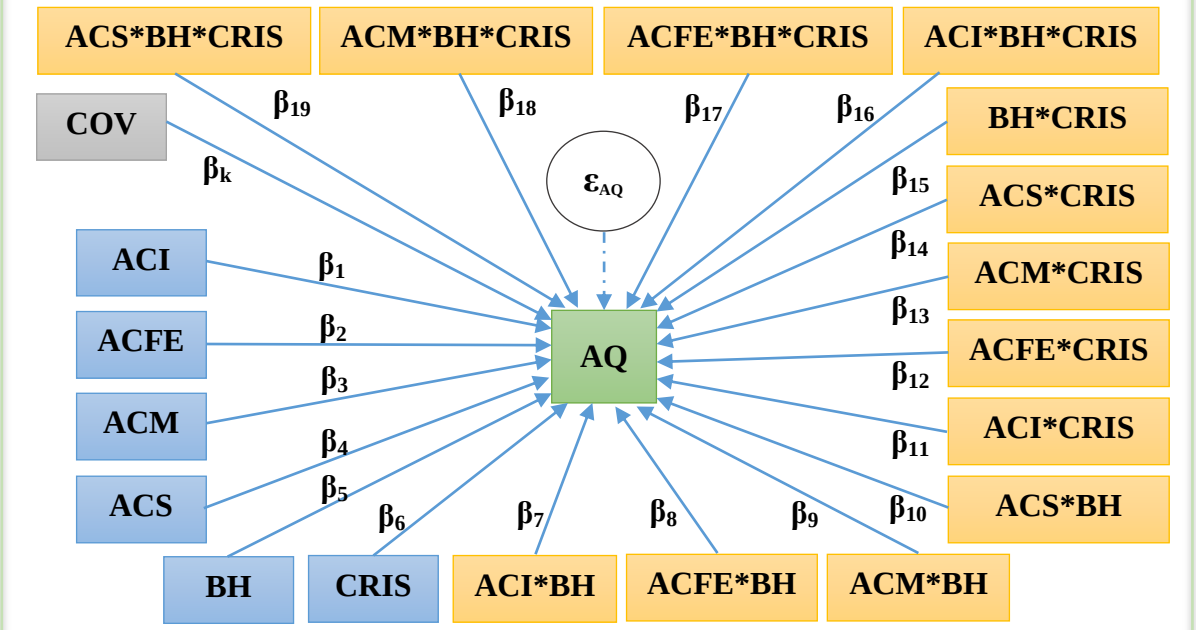

وهو ما يمكن صياغته رياضياً بالمعادلة التالية:

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 ACI_{it} + \beta_2 ACFE_{it} + \beta_3 ACM_{it} + \beta_4 ACS_{it} + \beta_5 BH_{it} + \beta_6 CRIS_{it} + \beta_7 ACI*BH_{it} + \beta_8 ACFE*BH_{it} + \beta_9 ACM*BH_{it} + \beta_{10} ACS*BH_{it} + \beta_{11} ACI*CRIS_{it} + \beta_{12} ACFE*CRIS_{it} + \beta_{13} ACM*CRIS_{it} + \beta_{14} ACS*CRIS_{it} + \beta_{15} BH*CRIS_{it} + \beta_{16} ACI*BH*CRIS_{it} + \beta_{17} ACFE*BH*CRIS_{it} + \beta_{18} ACM*BH*CRIS_{it} + \beta_{19} ACS*BH*CRIS_{it} + \Sigma\beta_K COV_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

AQ_{it}: جودة المراجعة الخارجية للقوائم المالية للشركة (i) عن الفترة المالية (t).
ACI_{it} : استقلالية لجنة المراجعة للشركة (i) في الفترة المالية (t).
$ACFE_{it}$: الخبرة المالية للجنة المراجعة للشركة (i) في الفترة المالية (t).
ACM_{it}: اجتماعات لجنة المراجعة للشركة (i) في الفترة المالية (t).
ACS_{it}: حجم لجنة المراجعة للشركة (i) في الفترة المالية (t).
BH_{it}: ملكية كبار حملة الأسهم للشركة (i) في الفترة المالية (t).
$CRIS_{it}$: متغير وهمي يأخذ (1) إذا وقعت الفترة المالية (t) للشركة (i) في نطاق فترة أزمة كوفيد-19، بينما يأخذ (0) بخلاف ذلك.
COV_{it}: المتغيرات الضابطة (الرقابية).
β_0: ثابت الانحدار.
$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8, \beta_9, \beta_{10}, \beta_{11}, \beta_{12}, \beta_{13}, \beta_{14}, \beta_{15}, \beta_{16}, \beta_{17}, \beta_{18}, \beta_{19}, \Sigma\beta_K$: معاملات الانحدار.
ε_{it}: الخطأ العشوائي.

مع العلم بأنه وفقاً لـ Hayes (2022) في شأن تحليل الشرطية (Moderation Analysis):

$(\beta_1 + \beta_7\ BH + \beta_{11}\ CRIS + \beta_{16}\ BH*CRIS)\ ACI$

ما بين القوسين يمثل أثر استقلالية لجنة المراجعة (ACI) على جودة المراجعة (AQ) [$\theta_{ACI \to AQ}$]، والذي هو بمشروطية: i) ملكية كبار حملة الأسهم (BH) بصرف النظر عن طبيعة الفترة الزمنية (CRIS) [أزمة أم استقرار]؛ ii) طبيعة الفترة الزمنية (CRIS) ما إذا كانت تمثل فترة أزمة أم فترة استقرار بصرف النظر عن ملكية كبار حملة الأسهم؛ iii) العلاقة التفاعلية بين ملكية كبار حملة الأسهم وطبيعة الفترة الزمنية (BH*CRIS).

$(\beta_2 + \beta_8\ BH + \beta_{12}\ CRIS + \beta_{17}\ BH*CRIS)\ ACFE$

ما بين القوسين يمثل أثر الخبرة المالية للجنة المراجعة (ACFE) على جودة المراجعة (AQ) [$\theta_{ACFE \to AQ}$]، والذي هو بمشروطية: i) ملكية كبار حملة الأسهم (BH) بصرف النظر عن طبيعة الفترة الزمنية (CRIS) [أزمة أم استقرار]؛ ii) طبيعة الفترة الزمنية (CRIS) ما إذا كانت تمثل فترة أزمة أم فترة استقرار بصرف النظر عن ملكية كبار حملة الأسهم؛ iii) العلاقة التفاعلية بين ملكية كبار حملة الأسهم وطبيعة الفترة الزمنية (BH*CRIS).

$(\beta_3 + \beta_9\ BH + \beta_{13}\ CRIS + \beta_{18}\ BH*CRIS)\ ACM$

ما بين القوسين يمثل أثر اجتماعات لجنة المراجعة (ACI) على جودة المراجعة (AQ) [$\theta_{ACM \to AQ}$]، والذي هو بمشروطية: i) ملكية كبار حملة الأسهم (BH) بصرف النظر عن طبيعة الفترة الزمنية (CRIS) [أزمة أم استقرار]؛ ii) طبيعة الفترة الزمنية (CRIS) ما إذا كانت تمثل فترة أزمة أم فترة استقرار بصرف النظر عن ملكية كبار حملة الأسهم؛ iii) العلاقة التفاعلية بين ملكية كبار حملة الأسهم وطبيعة الفترة الزمنية (BH*CRIS).

$(\beta_4 + \beta_{10}\ BH + \beta_{14}\ CRIS + \beta_{19}\ BH*CRIS)\ ACS$

ما بين القوسين يمثل أثر حجم لجنة المراجعة (ACI) على جودة المراجعة (AQ) [$\theta_{ACS \to AQ}$]، والذي هو بمشروطية: i) ملكية كبار حملة الأسهم (BH) بصرف النظر عن طبيعة الفترة الزمنية (CRIS) [أزمة أم استقرار]؛ ii) طبيعة الفترة الزمنية (CRIS) ما إذا كانت تمثل فترة أزمة أم فترة استقرار بصرف النظر عن ملكية كبار حملة الأسهم؛ iii) العلاقة التفاعلية بين ملكية كبار حملة الأسهم وطبيعة الفترة الزمنية (BH*CRIS).

(المصدر: الباحثون)

2- متغيرات البحث وقياسها إجرائياً

في ضوء مشكلة البحث، يتسنى تحديد متغيرات البحث والقياس الإجرائي لها، اتساقاً مع الأدبيات المحاسبية ذات الصلة على النحو التالي:

1/2 المتغير التابع: جودة المراجعة: "Audit Quality "AQ

تماشياً مع الأدب الأكاديمي في المراجعة (e.g., Carey and Simnett, 2006; Hoitash et al., 2007; Jackson et al., 2008; Choi et al., 2010; Asthana and Boone, 2012; Lim et al., 2013)، تم قياس جودة المراجعة عكسياً عبر إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، من خلال القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية المُقدَّرة بنموذج جونز المعدل بالأداء Kothari et al. (2005) كما يلي:

$$TACC_{i,t}/TA_{i,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1(1/TA_{i,t-1}) + \alpha_2(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t})/TA_{i,t-1} + \alpha_3(PPE_{i,t}/TA_{i,t-1}) + \alpha_4 ROA_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

$TACC_{i,t}$ = إجمالى الإستحقاقات للشركة (i) فى نهاية الفترة المالية (t)، ويتم حسابها بالفرق بين صافى الدخل قبل البنود غير العادية والعمليات المتوقفة وصافى التدفق النقدى التشغيلي للشركة (i) فى نهاية الفترة المالية (t).

$TA_{i,t-1}$ = إجمالى الأصول للشركة (i) فى نهاية الفترة المالية (t-1).

$\Delta REV_{i,t}$ = التغير فى إيرادات الشركة (i) بين الفترة المالية (t-1) والفترة المالية (t).

$\Delta REC_{i,t}$ = التغير في العملاء وأوراق القبض للشركة (i) بين الفترة المالية (t-1) والفترة المالية (t).

$PPE_{i,t}$ = إجمالى الآلات والمعدات والتجهيزات للشركة (i) فى نهاية الفترة المالية (t).

$ROA_{i,t-1}$ = العائد على الأصول للشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t-1).

$\varepsilon_{i,t}$ = بند الخطأ للشركة (i) فى نهاية الفترة المالية (t)، والذي يعبر عن القيمة المطلقة للإستحقاقات الإختيارية والتي تعكس مستوى إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات وتنوب كمقياس عكسي عن جودة المراجعة المؤداه عن الفترة المالية (t).

2/2 المتغيرات المستقلة: خصائص لجنة المراجعة: Audit Committee Characteristics

تتمثل خصائص لجنة المراجعة محل البحث في أربع خصائص رئيسية، تماشياً مع الأدبيات المحاسبية ذات الصلة، والإصدارات التنظيمية ذات الصلة بالحوكمة. وهي:

1/2/2 استقلالية لجنة المراجعة: "Audit Committee Independence "ACI

درجت عدة أدبيات محاسبية ذات صلة (e.g., Xie et al., 2003; Choi et al., 2004; Juhmani, 2017; Cheung, 2019) على قياس استقلالية لجنة المراجعة كما يلي:

$$\text{استقلالية لجنة المراجعة} = \frac{\text{عدد أعضاء لجنة المراجعة المستقلين}}{\text{إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة}}$$

2/2/2 الخبرة المالية للجنة المراجعة: Audit Committee Financial Expertise "ACFE"

درجت عدة أدبيات محاسبية ذات صلة (e.g., Xie et al., 2003; Saleh et al., (2007; Juhmani, 2017; Cheung, 2019 على قياس الخبرة المالية للجنة المراجعة كما يلي:

$$\text{الخبرة المالية للجنة المراجعة} = \frac{\text{عدد أعضاء لجنة المراجعة من ذوي الخبرة المالية}}{\text{إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة}}$$

3/2/2 اجتماعات لجنة المراجعة: Audit Committee Meetings "ACM"

دأبت عدة أدبيات محاسبية ذات صلة (e.g., Xie et al., 2003; Saleh et al., 2007; Juhmani, 2017; Cheung, 2019) على قياس اجتماعات لجنة المراجعة كما يلي:

اجتماعات لجنة المراجعة = عدد الاجتماعات التي تعقدها اللجنة على مدار الفترة المالية

4/2/2 حجم لجنة المراجعة: Audit Committee Size "ACS"

دأبت عدة أدبيات محاسبية ذات صلة (e.g., Xie et al., 2003; Saleh et al., 2007; Ben-Amar, 2014; Juhmani, 2017; Cheung, 2019) على قياس حجم لجنة المراجعة كما يلي: حجم لجنة المراجعة = عدد أعضاء لجنة المراجعة

3/2 المتغيرات المُنظَّمة: ملكية كبار حملة الأسهم؛ أزمة كوفيد-19

1/3/2 ملكية كبار حملة الأسهم: Block Holders' Ownership "BH"

اقتداءً ببعض الأدبيات المحاسبية (e.g., Francis et al., 2009; Desender et al., 2013; Mali and Lim, 2023)، تم قياس ملكية كبار حملة الأسهم كما يلي:

ملكية كبار حملة الأسهم = نسبة الأسهم العادية للشركة، المملوكة للمساهم الأكبر، والذي يُعرَّف بأنه يمتلك على الأقل 5% من الأسهم العادية للشركة.

2/3/2 أزمة كوفيد-19: "Covid-19 Crisis "CRIS

تم قياس أزمة كوفيد-19 من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا ما كانت الفترة المالية تقع في نطاق فترة ذروة أزمة جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصادية في البيئة المصرية (عامي 2020، 2021) بينما يأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك.

4/2 المتغيرات الضابطة (الرقابية): "Control Variables "COV

استقاءً من الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة بجودة المراجعة، وفي ظل ما تتسم به البيئة المصرية من خصائص، تم تحديد بعض المتغيرات الضابطة (الرقابية) لتحييد أثرها المحتمل على جودة المراجعة (المتغير التابع)، وهو ما يمكن تلخيصه عبر الجدول التالي رقم (12).

جدول رقم (12): المتغيرات الضابطة (الرقابية) الخاصة بجودة المراجعة

المتغيرات الضابطة	الرمز	القياس الإجرائي	المبررات
حجم مكتب المراجعة	AFS	متغير وهمي يأخذ (1) إذا كان المكتب القائم بمراجعة القوائم المالية للشركة (i) عن الفترة المالية (t) ينتمي لكبار مكاتب المراجعة العالمية الأربعة BIG4، بينما يأخذ (0) بخلاف ذلك.	تحظى كبار مكاتب المراجعة العالمية بالعديد من المقومات (مثل: الخطط المنتظمة لضمان كفاءة واستقلالية المراجعين، المزايا التكنولوجية، ونظم الرقابة على الجودة). هذا فضلاً عن حرص هذه المكاتب على سمعتها وتخوفها من خطر التقاضي. مما قد يؤهلها ويستحثها – دون غيرها – على تقديم خدمات مراجعة ذات جودة مرتفعة نسبياً.
السنة الأولى لتعاقد مكتب المراجعة مع الشركة	FYE	متغير وهمي يأخذ (1) إذا كانت الفترة المالية (t) هي السنة الأولى التي يراجع فيها مكتب المراجعة القوائم المالية الشركة (i)، بينما يأخذ (0) دون ذلك.	رُبَّما يُفضِي نقص معرفة ودراية المراجع بشأن عمليات عميل المراجعة في المرة الأولى للمراجعة إلى علاقة سالبة بجودة المراجعة. أو أنه على النقيض، ليس بالضرورة ثَمَّة علاقة سالبة بين السنة الأولى للتعاقد وجودة المراجعة، إذ أن المراجع قد يعوض ذلك عبر توسيع نطاق المراجعة في المرة الأولى للمراجعة مما قد يحسن من جودة المراجعة أو يحول دون تدهورها.
المراجعة المشتركة	JA	متغير وهمي يأخذ (1) في حالة أداء عملية المراجعة للقوائم المالية للشركة (i) عن الفترة المالية (t) بواسطة أكثر من مكتب من مكاتب المراجعة الخاصة، بينما يأخذ (0) بخلاف ذلك.	في مصر، طبقاً لقانون شركات الأموال، يمكن للشركات أن تقوم اختيارياً بتعيين أكثر من مكتب مراجعة لمراجعة قوائمها المالية. وفي هذا الشأن، تشير الحكمة التقليدية إلى أن عمليات المراجعة المشتركة من شأنها تحسين جودة المراجعة من خلال تعزيز دقة أدلة المراجعة (Deng et al., 2014). إلا أن صعوبة التنسيق والتواصل في ظل وجود مكتبين أو أكثر ق تؤدي إلى عرقلة جودة المراجعة، فضلاً عن احتمالية بزوغ مشكلة الراكب

			المجـــاني إذا كـــان أحـــد المكتبـــين BIG4 والآخـــر NonBIG4 مما قد يؤثر بالسلب على جودة المراجعة (Haak et al., 2018).
دخول الجهاز المركزي للمحاسبات في المراجعة	ASA	متغير وهمي يأخذ (1) حال دخـول الجهـاز المركـزي للمحاسـبات فـي مراجعـة القـوائم الماليـة للشـركة (i) عن الفترة المالية (t)، بينما يأخذ (0) بخلاف ذلك.	في مصر، يدخل الجهاز المركزي للمحاسبات إلزامياً في مراجعـة القـوائم الماليـة للشـركات التـي لا تعتبـر مـن شركات القطاع العام ويساهم فيها رأس المال العام بنسبة لا تقـل عـن 25% طبقـاً لقـانون الجهـاز المركـزي للمحاسبات. ولما كان الجهاز المركزي للمحاسبات هيئة رقابيـة مستقلة تهدف أساساً إلى تحقيق الرقابـة الفعالـة، فمن المتوقع أن دخوله في عملية المراجعة قد يثري من جودة المراجعة.
حجم الشركة	SIZE	اللوغـــاريتم الطبيعـــي لإجمـالي الأصـول للشـركة (i) نهاية الفترة المالية (t).	ظهر على بساط البحث وجهتيْ نظر فيما يتعلق بعلاقة حجم الشركة محل المراجعة بجودة المراجعة؛ فتذهب الأولى إلى افتراض وجود علاقة سالبة بين حجم عميل المراجعة وجودة المراجعة، مبررةً ذلك باتساع نطاق العمل وكثرة التفاصيل والمجالات التي يجب أن تغطيها عملية المراجعة، بينما تذهب الثانية، إلى افتراض وجود علاقة موجبة بين حجم عميل المراجعة وجودة المراجعة، معللةً ذلك بأن المراجع يُولي عميل المراجعة ذو الحجم الكبير اهتماماً خاصاً من حيث التخطيط والتنفيذ وإعداد التقرير (محمد وآخرون، 2018).
أخطار العمل للشركة	BR	الرافعـــــة الماليـــــة Leverage، وتقاس بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي أصـول الشـركة (i) فـي نهاية الفترة المالية (t).	تُمثل أخطار العمل (Business Risk) الأخطار الناتجة عن حـالات وأحـداث وظـروف والقيـام بأفعـال يمكـن أن تؤثر سلباً على مقدرة الشركة محل المراجعة على تحقيق أهدافها وتنفيذ استراتيجياتها أو تمثل الأخطار الناتجة عن وضـع أهـداف واسـتراتيجيات غيـر ملائمـة، ورُبَّمـا تُعـد أخطـار العمـل مؤشراً هاماً عما إذا كانت القوائم المالية يمكن الاعتماد عليها، فالشركات التي تتعرض لأخطار عمـل مرتفعـة تواجـه ضـغطاً لطمـس الأداء المتراجـع (الديسطي، 2013).
الأصول عالية المخاطر للشركة	HRA	نسـبة العمـلاء وأوراق القـبض والمخـزون إلـى إجمـالي أصـول الشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t).	تُمثل الأصول عالية المخاطر تلك الأصول التي تنطوي على خطر ملازم (أصيل) مرتفع High Inherent Risk (Cheung, 2019). وهو ما قد يؤدي إلى زيادة مخاطر التحريف الجوهري.
تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة	YE	متغير وهمي يأخذ (1) إذا كانـت الفتـرة الماليـة (t) للشـركة (i) تنتهـي فـي 31 ديسـمبر، بينمـا يأخـذ (0) بخلاف ذلك.	قد يشكل تزامن انتهاء الفترة المالية لعميل المراجعة مع فترة ذروة عمل المراجع الخارجي ضغط ذا علاقة سالبة بمستوى الجودة المقدمة به خدمة المراجعة.

3- مجتمع وفترة وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2017م حتى عام 2022م، ويعتمد الباحثون على سحب عينة ميسرة من الشركات المساهمة خلال تلك الفترة، مع مراعاة القيود التالية:

- استبعاد الشركات المساهمة المُنتمية إلى قطاعي البنوك والخدمات المالية غير المصرفية، لما تنفرد به هذه الشركات من خصائص تشغيلية، فضلاً عن خضوعها لقوانين وقواعد خاصة.
- استبعاد الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام حيث يتم مراجعتها من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات دون مكاتب المراجعة الخاصة.
- استبعاد القطاعات التي تتضمن أقل من (5) شركات، وذلك لاستيفاء متطلبات تشغيل نموذج قياس إدارة الأرباح والمستخدمة كمقياس عكسي لجودة مخرجات عملية المراجعة.
- توافر القوائم المالية والتقارير السنوية للشركات المساهمة خلال فترة البحث.

وفي ضوء القيود السابقة؛ قد بلغت العينة النهائية للبحث (75) شركة موزعة على (8) قطاعات اقتصادية مختلفة، وذلك بواقع (450) مشاهدة خلال الفترة الزمنية للبحث، ويوضح الجدول التالي رقم (13) التوزيع القطاعي لعينة البحث كما يلي:

جدول رقم (13): التوزيع القطاعي لعينة البحث

القطاع	عدد الشركات	النسبة
أغذية ومشروبات وتبغ	16	%21.33
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	5	%6.67
عقارات	20	%26.67
مواد البناء	8	%10.66
موارد أساسية	10	%13.33
منسوجات وسلع معمرة	5	%6.67
سياحة وترفيه	6	%8
رعاية صحية وأدوية	5	%6.67
الإجمالي	**75**	**%100**

4- مصادر الحصول على البيانات

اعتمد الباحثون على بعض المصادر للحصول على البيانات الأرشيفية اللازمة لاختبار فروض البحث بالتطبيق على عينة البحث التي تم اختيارها، ومن أهم تلك المصادر:

- موقع البورصة المصرية الإلكتروني (https://www.egx.com.eg)، وموقع مباشر مصر (https://www.mubasher.info/countries/eg)، والمواقع الإلكترونية لشركات العينة، للحصول على القوائم المالية وتقارير هيكل الملكية ومجلس الإدارة والحوكمة للعينة.
- قاعدة بيانات الأشخاص والمؤسسات العربية "من هم" (https://manhom.com)، موقع منصة "Decypha" (https://www.decypha.com/en/home)، موقع "Market Screener" (https://www.marketscreener.com)، وغيرهم، وذلك لتقفي السير الذاتية والخلفية المالية لأعضاء لجان المراجعة.

سابعاً: اختبار الفروض ومناقشة النتائج

يستهدف الباحثون استعراض ما توصلوا إليه من نتائج عقب تشغيل نموذج (Moderated Moderation Model) كأحد صور التحليل الشرطي (Moderation Analysis) الأكثر ملاءمة لاختبار فروض البحث، باستخدام البرنامج الإحصائي (SmartPLS V.4)، تحديداً الأداة الإحصائية (PROCESS) لنمذجة المعادلات الشرطية، وذلك من خلال النقاط التالية:

1- **الإحصاءات الوصفية**:

يعرض الجدول التالي رقم (14) أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث، للتعرف على الخصائص المميزة لها على صعيد شركات عينة البحث، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (14): الإحصاءات الوصفية

المتغيرات	الرمز	المشاهدات	مقاييس الإحصاء الوصفي			
			المتوسط	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
المتغير التابع:	جودة المراجعة (AQ)					
إدارة الأرباح بالاستحقاقات	AEM_Kothari	450	0.08347	0.09526	0	.76
المتغيرات المنظمة:	Moderated Variables					
ملكية كبار حملة الأسهم	BH	450	0.3771	0.2059	0.0584	0.9323
أزمة كوفيد-19	CRIS	450	0.3333	0.4719	0	1
المتغيرات المستقلة:	خصائص لجنة المراجعة					
استقلالية لجنة المراجعة	ACI	450	0.41837	0.33975	0	1
الخبرة المالية للجنة المراجعة	ACFE	450	0.66781	0.31173	0	1
اجتماعات لجنة المراجعة	ACM	450	4.7511	2.4459	0	16
حجم لجنة المراجعة	ACS	450	3.36	0.84379	2	7
المتغيرات الضابطة:	Control Variables					
حجم مكتب المراجعة	AFS	450	0.30222	0.45973	0	1
السنة الأولى لتعاقد مكتب المراجعة مع الشركة	FYE	450	0.14667	0.35417	0	1
المراجعة المشتركة	JA	450	0.13333	0.34031	0	1

دخول الجهاز المركزي للمحاسبات في المراجعة	ASA	450	0.15778	0.36494	0	1
حجم الشركة	SIZE	450	20.716	1.6367	17.196	25.032
أخطار العمل للشركة	BR	450	0.4169	0.2447	0.0031	0.9946
الأصول عالية المخاطر للشركة	HRA	450	0.3058	0.2447	0.0004	0.9892
تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة	YE	450	0.89333	0.30903	0	1

في ضوء الجدول السابق، وبإمعان النظر في مقاييس الإحصاء الوصفي، يتبين ما يلي:

- في المتوسط، شهدت جودة المراجعة (AQ) تحسناً على صعيد شركات العينة خلال فترة البحث؛ إذ بلغ متوسط جودة المراجعة معبراً عنها عكسياً بإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات (AQ: AEM_Kothari) ما قيمته (0.08347)، بانحراف معياري قدره (0.09526)، ومدى يترواح فيما بين: (0، 0.76).
- سجلت ملكية كبار حملة الأسهم (BH) معبراً عنها بملكية المساهم الأكبر متوسطاً مرتفعاً قيمته (0.3771)، بانحراف معياري قدره (0.2059)، ومدى يتراوح ما بين (0.0584، 0.9323).
- يمتد النطاق الزمني لأزمة كوفيد-19 (CRIS) ليشمل سنتين من الفترة الزمنية التي يغطيها البحث، والبالغة ست سنوات.
- بصفةٍ عامةٍ، حظيت لجان مراجعة شركات العينة خلال فترة البحث بمستوى مقبول للاستقلالية (ACI)؛ إذ بلغ متوسطها ما قيمته (0.41837)، مشيراً إلى أن خُمسي أعضاء لجنة المراجعة في المتوسط مستقلين، وذلك بانحراف معياري قدره (0.33975).
- بشكلٍ عامٍ، أحرزت لجان مراجعة شركات العينة خلال فترة البحث مستوىً مرتفع للخبرة المالية (ACFE)؛ إذ بلغ متوسطها ما قيمته (0.66781)، مشيراً إلى أن ثُلثي أعضاء لجنة المراجعة في المتوسط من أُولي الخبرة المالية، وذلك بانحراف معياري قيمته (0.31173).
- في المتوسط، عقدت لجان مراجعة شركات العينة خلال فترة البحث تقريباً (5) اجتماعات خلال الفترة المالية، وذلك بانحراف معياري قدره (2.4459).
- في المتوسط، بلغ حجم لجان مراجعة شركات العينة خلال فترة البحث تقريباً ثلاثة أعضاء، وذلك بانحراف معياري قيمته (0.84379).

2- مصفوفة الارتباطات:

تُستخدم مصفوفة ارتباط بيرسون لتحليل الارتباطات الثنائية بين متغيرات البحث، وذلك للكشف عن قوة واتجاه العلاقات بين المتغيرات، وكذلك التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بينها، ويوضح الجدول التالي رقم (15) مصفوفة الارتباطات الثنائية بين المتغيرات:

جدول رقم (15): مصفوفة الارتباطات الثنائية

	1	2	3	4	5	6	7	8	9
ACI	1								
ACFE	(0.519)***	1							
ACM	-(0.126)***	(0.029)	1						
ACS	-(0.015)	(0.062)	(0.413)***	1					
BH	(0.236)***	(0.188)***	-(0.061)	(0.06)	1				
CRIS	(0.019)	(0.022)	(0.005)	(0.017)	-(0.011)	1			
AEM_Kothari	(0.0004)	-(0.032)	(0.042)	-(0.019)	(0.133)***	(0.008)	1		
AFS	(0.291)***	(0.461)***	-(0.024)	-(0.069)	(0.114)**	-(0.106)**	-(0.088)*	1	
FYE	-(0.069)	-(0.049)	(0.019)	-(0.013)	-(0.064)	(0.093)**	(0.075)	-(0.245)***	1
JA	(0.169)***	(0.058)	-(0.131)***	-(0.16)***	(0.05)	-(0.028)	(0.03)	(0.326)***	-(0.07)
ASA	-(0.288)***	-(0.099)**	(0.396)***	(0.314)***	-(0.087)*	-(0.009)	-(0.017)	-(0.126)***	(0.045)
SIZE	(0.127)***	(0.399)***	(0.113)**	(0.067)	(0.179)***	(0.002)	-(0.088)*	(0.457)***	-(0.162)***
BR	-(0.021)	-(0.021)	-(0.156)***	-(0.2)***	(0.235)***	(0.003)	(0.227)***	(0.1)**	-(0.049)
HRA	(0.047)	-(0.119)	-(0.075)	-(0.04)	(0.088)*	(0.003)	-(0.012)	-(0.112)**	(0.002)
YE	(0.175)***	(0.056)	-(0.127)***	-(0.109)	(0.11)**	-(0.0)	(0.051)	(0.149)***	-(0.06)

	10	11	12	13	14	15	
JA	1						- *،**،***: تشير إلى مستوى المعنوية عند 1%، 5%، 10% على الترتيب.
ASA	-(0.17)***	1					- الأرقام داخل الأقواس تشير إلى قيم معاملات الارتباط الثنائية بين كل زوج من المتغيرات.
SIZE	(0.227)***	(0.082)*	1				
BR	(0.023)	-(0.007)	(0.3)***	1			
HRA	-(0.031)	-(0.173)***	-(0.202)***	(0.219)***	1		
YE	(0.114)**	-(0.443)***	-(0.016)	(0.005)	(0.192)***	1	

حيث أن: **(ACI)**: استقلالية لجنة المراجعة معبراً عنها بنسبة الأعضاء المستقلين، **(ACFE)**: الخبرة المالية للجنة المراجعة معبراً عنها بنسبة الأعضاء من ذوي الخبرة المالية، **(ACM):** اجتماعات لجنة المراجعة معبراً عنها بعدد اجتماعات اللجنة على مدار العام المالي، **(ACS)**: حجم لجنة المراجعة معبراً عنه بعدد أعضاء اللجنة، **(BH)**: ملكية كبار حملة الأسهم معبراً عنها بنسبة ملكية المساهم الأكبر من الأسهم العادية للشركة، **(CRIS):** أزمة كوفيد-19 معبراً عنها بـ (1) إذا وقعت الفترة المالية في فترة أزمة كوفيد-19، بينما (0) بخلاف ذلك. **(AEM_Kothari)**: القيمة المطلقة لإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات والمقاسة بواسطة نموذج Kothari et al. (2005)، وتنوب عكسياً عن جودة المراجعة (AQ)، **(AFS)**: حجم مكتب المراجعة معبراً عنه بانتماء المكتب للأربعة الكبار لمكاتب المراجعة (Big4) من عدمه، **(FYE)**: السنة الأولى لتعاقد مكتب المراجعة مع الشركة، **(JA)**: المراجعة المشتركة، **(ASA)**: دخول الجهاز المركزي للمحاسبات في المراجعة، **(SIZE)**: حجم الشركة معبراً عنه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، **(BR)**: أخطار العمل للشركة معبراً عنها بالرافعة المالية، **(HRA)**: الأصول عالية المخاطر للشركة معبراً عنها بنسبة المدينين وأوراق القبض والمخزون إلى إجمالي الأصول، **(YE)**: تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة.

في ضوء مصفوفة الارتباطات السابقة:

بالنظر إلى معاملات الارتباط بين المقياس العكسي للمتغير التابع جودة المراجعة (AQ: AEM_Kothari) **وبين كلٍّ من**: خصائص لجنة المراجعة (ACI, ACFE, ACM, ACS) وملكية كبار حملة الأسهم (BH) وأزمة كوفيد-19 (CRIS) [كمُتغيرات مستقلة] يتبين أن:

- خاصيتي: الخبرة المالية ACFE، والحجم ASC، للجنة المراجعة ذواتا معاملات ارتباط سالبة بإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات (AEM_Kothari) كمقياس عكسي لجودة المراجعة، لكنها غير معنوية، وذلك على عكس خاصيتي: الاستقلالية ACI، والاجتماعات ACM، اللذين أظهرتا ارتباط موجب غير معنوي بإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات(AEM_Kothari) كمقياس عكسي لجودة المراجعة.
- ملكية كبار حملة الأسهم (BH) ذات معامل ارتباط موجب معنوي (عند مستوى معنوية 1%) بإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات (AEM_Kothari) كمقياس عكسي لجودة المراجعة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.133).
- أظهرت أزمة كوفيد-19(CRIS) ارتباط موجب غير معنوي بإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات (AEM_Kothari) كمقياس عكسي لجودة المراجعة.

أما بالنسبة لمعاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، فإن المعنوي منها كان ضعيف القوى يقل عن (0.8)، وهو أمر قد يستبعد ظهور مشكلة الازدواج الخطي.

3- تحليل ومناقشة نتائج اختبارات فروض البحث:

يتسنى للباحثين استعراض ما خلص إليه من نتائج عقب تشغيل النموذج الإحصائي الشرطي (Moderated Moderation Model)، باستخدام الحزمة الإحصائية (PROCESS) ضمن برنامج (SmartPLS V.4). وهنا، تجدر الإشارة إلى أنه في سبيل القول بأن نتائج نموذج البحث تحظى بشيء من الاستقرار والثبات (Robust)، فإن الباحثين قد عمدوا إلى اتباع مدخل المعاينة المتكررة مع الإرجاع (Bootstrap Approach)، إذ تم تكرار المعاينة وصولاً إلى (5000) عينة سحب متكرر، كلٌّ منها يضاهي في حجمه العينة الأصلية (450) مشاهدة، وهو ما أفضى إلى ذات النتائج. ومن ثَمَّ، يتسنى مناقشة نتائج اختبارات فروض البحث التي يوضحها الجدول التالي رقم (16). ذلك لاتخاذ القرار بشأن قبول الفروض من عدمه.

جدول رقم (16): نتائج اختبارات فروض البحث

المتغيرات المُفسِّرة	جودة المراجعة AQ AEM_Kothari	
	Orginal Sample	Bootstrap Samples
ACI	0.004 (0.911)	0.006 (0.911)
ACFE	0.099 (0.045)**	0.097 (0.045)**
ACM	0.010 (0.104)	0.009 (0.104)
ACS	0.042 (0.005)***	0.042 (0.005)***
BH	0.590 (0.000)***	0.580 (0.000)***
CRIS	0.204 (0.011)**	0.204 (0.011)**
ACI x BH	0.060 (0.576)	0.054 (0.576)
ACFE x BH	-0.289 (0.041)**	-0.284 (0.041)**
ACM x BH	-0.012 (0.405)	-0.010 (0.405)
ACS x BH	-0.090 (0.001)***	-0.090 (0.001)***
ACI x CRIS	0.097 (0.180)	0.093 (0.180)
ACFE x CRIS	-0.153 (0.038)**	-0.151 (0.038)**
ACM x CRIS	-0.004 (0.719)	-0.003 (0.719)
ACS x CRIS	-0.042 (0.049)**	-0.043 (0.049)**
BH x CRIS	-0.582 (0.007)***	-0.580 (0.007)***
ACI x BH x CRIS	-0.460 (0.058)*	-0.450 (0.058)*
ACFE x BH x CRIS	0.615 (0.007)***	0.608 (0.007)***
ACM x BH x CRIS	0.004 (0.904)	0.000 (0.904)
ACS x BH x CRIS	0.116 (0.016)**	0.120 (0.016)**
AFS	-0.017 (0.128)	-0.016 (0.128)
FYE	0.015 (0.308)	0.016 (0.308)
JA	0.034 (0.031)**	0.034 (0.031)**
ASA	-0.015 (0.262)	-0.015 (0.262)
SIZE	-0.018 (0.000)***	-0.018 (0.000)***
BR	0.120 (0.000)***	0.120 (0.000)***
HRA	-0.057 (0.006)***	-0.057 (0.006)***
YE	0.016 (0.181)	0.016 (0.181)
Obs	450	450
R^2	0.199	0.241
Adjusted R^2	0.114	0.149

- ***،**،*: تشير إلى مستوى المعنوية عند 1%، 5%، 10% على الترتيب.
- الأرقام خارج الأقواس تشير إلى قيم معاملات الانحدار (Regression Coefficients).
- الأرقام داخل الأقواس تشير إلى قيم (P-Value).

1-3 تحليل ومناقشة نتائج اختبارات الفرض الرئيسي الأول وفروضه الفرعية:

يستهدف الفرض الرئيسي الأول **(ف$_1$)** وفروضه الفرعية **(ف$_{1/1}$، ف$_{2/1}$، ف$_{3/1}$، ف$_{4/1}$)**، اختبار الأثر المُنظِّم لملكية كبار حملة الأسهم (BH) على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة [الاستقلالية (ACI)، الخبرة المالية (ACFE)، الاجتماعات (ACM)، الحجم (ACS)] وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات [AQ: AEM_Kothari]، وذلك بغض النظر عن أزمة جائحة كوفيد-19. ليعني ذلك اختبار ما إذا كان أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة المراجعة مشروطاً بملكية كبار حملة الأسهم، فيما يُعرف بـ"الأثر الشرطي" (Conditional Effect) لخصائص لجنة المراجعة، على جودة المراجعة، والذي يُصاغ: $[(\beta_1 + \beta_7 BH)ACI;\ (\beta_2 + \beta_8 BH)ACFE;\ (\beta_3 + \beta_9 BH)ACM;\ (\beta_4 + \beta_{10} BH)ACS]$ وهنا تتعين الإشارة إلى أن اختبار ذلك الأثر ينصرف إلى التحقق من معنوية معاملات التفاعل بين ملكية كبار حملة الأسهم وخصائص لجنة المراجعة ($\beta_7, \beta_8, \beta_9, \beta_{10}$). فإن تحققت المعنوية لمعاملات التفاعل تلك، فلا معنى للحديث عن الأثر المنفصل للمتغير، أما إن لم تتحقق المعنوية فالأمر يتطلب الرجوع إلى الأثر المنفصل للمتغير (سمعان والقزاز، 2023؛ Hayes, 2022) وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى نتائج الجدول السابق رقم (16) يتضح:

- عدم معنوية التفاعل بين استقلالية لجنة المراجعة وملكية كبار حملة الأسهم (β_7 ACI x BH) في أثره على (AEM_Kothari)، مما يعكس انتفاء مشروطية استقلالية لجنة المراجعة في أثرها على جودة المراجعة بملكية كبار حملة الأسهم، لذا يتسنى – كما وسبق أن ذُكر – الرجوع للأثر المنفصل (β_1) للاستقلالية (ACI) على (AEM_Kothari) كمقياس عكسي للجودة، فقد تبين عدم معنوية استقلالية لجنة المراجعة (ACI) في أثرها على مقياس جودة المراجعة. و رُبَّما تعزو تلك النتيجة إلى احتمالية أن يكون ضمن أعضاء لجنة المراجعة المُفصح عنهم كأعضاء مستقلين (Outsiders) أعضاء غير مستقلين، ينطبق عليهم وصف الأعضاء الرماديون الذين لهم روابط خفية مع الإدارة، مما ينال من إستقلاليتهم (Choi et al., 2004). كما يُمكن رد تلك النتيجة إلى المثالب التي تكتنف خاصية الاستقلالية، والتي تتمثل في: نقص معلومات الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة عن الشركة وصناعتها، مما قد يضفي عليهم بعض السطحية ويُفرد للإدارة مساحة للتأثير عليهم (Spira, 1999; Spira, 2007). وقد جاءت تلك النتيجة على غِرار نتائج أدبيات مثل (e.g., Xie et al., 2003; Choi et al., 2004; Cheung, 2019).

لذا، وفي ضوء النتيجة السابقة الكاشفة عن عدم معنوية معامل التفاعل (β_7) بين مُتغيريْ (ACI) و(BH)، في نموذج البحث، **يتسنى رفض الفرض الفرعي الأول للفرض الرئيسي الأول (ف$_{1/1}$)** والقائل بأنه: "يوجد أثر لملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة المباشرة بين استقلالية لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية".

- معنوية التفاعل بين الخبرة المالية للجنة المراجعة وملكية كبار حملة الأسهم (β_8 ACFE x BH) (عند مستوى معنوية 5%) في أثره السلبي على (AEM_Kothari) كمؤشر عكسي لجودة المراجعة، ليعكس ذلك مشروطية الخبرة المالية للجنة المراجعة في أثرها الإيجابي على جودة المراجعة المقيسة عكسياً بـ (AEM_Kothari) بملكية كبار حملة الأسهم، وتجدر الإشارة إلى أن ذلك الأثر الشرطي يُصاغ: [$\theta_{ACFE \rightarrow AEM} = \beta_2 + \beta_8 BH = 0.099 - 0.289BH$] مشيراً إلى تأثر جودة المراجعة – المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح بالاستحقاقات – إيجابياً بالخبرة المالية للجنة المراجعة عند المستويات المرتفعة لملكية كبار حملة الأسهم، إذ أن تكتلات الملكية رُبَّما تضع مشكلة الوكالة من النوع الثاني بين كبار وأقليات حملة الأسهم نصب أعين أعضاء لجنة المراجعة من ذوي الخبرة المالية، بما يُحرِّك لديهم الطلب على جودة المراجعة.

لذا، وفي ضوء النتيجة السابقة الدالة على معنوية معامل التفاعل (β_8) بين مُتغيريْ (ACFE) و(BH) في نموذج البحث، **يمكن قبول الفرض الفرعي الثاني للفرض الرئيسي الأول (ف$_{2/1}$)** والقائل بأنه: "يوجد أثر لملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة المباشرة بين الخبرة المالية للجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية".

- عدم معنوية التفاعل بين اجتماعات لجنة المراجعة وملكية كبار حملة الأسهم (β_9 ACM x BH) في أثره السلبي على (AEM_Kothari)، لينفي ذلك مشروطية اجتماعات لجنة المراجعة في أثرها على جودة المراجعة بملكية كبار حملة الأسهم، مما يستدعي – كما سبق وأن ذُكر – الرجوع للأثر المنفصل (β_3) للاجتماعات (ACM) على (AEM_Kothari) كمقياس عكسي للجودة، حيث ظهر عدم معنوية الأثر السلبي للاجتماعات (ACM) على (AEM_Kothari). مما يعكس عدم تحسن جودة المراجعة على إثر خاصية اجتماعات لجنة المراجعة، ولعلَّ تلك النتيجة تَنُم عن أن وتيرة اجتماعات لجنة المراجعة تمثل انعكاس لتفاعل اللجنة مع ما يطرأ من ظروف ومشاكل العمل، وليست بالضرورة يُستدل بها على نشاط اللجنة، أو أن تلك النتيجة تُلمِح إلى أن اجتماعات اللجنة قد يكتنفها شيء من الشكلية. وقد وافقت تلك النتيجة نتائج عدة أدبيات (e.g., Bédard et al., 2004; Choi et al., 2004; Saleh et al., 2007; Cheung, 2019).

لذا، وفي ضوء النتيجة السابقة التي أظهرت عدم معنوية معامل التفاعل (β_9) بين مُتغيريْ (ACM) و (BH) في نموذج البحث، **يتأتى رفض الفرض الفرعي الثالث للفرض الرئيسي الأول (ف$_{3/1}$)** والقائل بأنه: "يوجد أثر لملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة المباشرة بين اجتماعات لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية".

- معنوية التفاعل بين حجم لجنة المراجعة وملكية كبار حملة الأسهم (β_{10} ACS x BH) (عند مستوى معنوية 1%) في أثره السلبي على (AEM_Kothari) كمؤشر عكسي لجودة المراجعة، ليعكس ذلك مشروطية حجم لجنة المراجعة في أثره الإيجابي على جودة المراجعة بملكية كبار حملة الأسهم، وهو ما تتعين معه الإشارة إلى أن ذلك الأثر الشرطي يُصاغ رياضياً: [$\theta_{ACS \rightarrow AEM}$ = $\beta_4 + \beta_{10}BH$ = 0.042 – 0.090BH] ليعني ذلك أن جودة المراجعة – المقيسة عكسياً عبر إدارة الأرباح بالاستحقاقات – تتحسن على إثر كبر حجم لجنة المراجعة بمشروطية ملكية كبار حملة الأسهم، إذ لرُبَّما يشير كبر حجم لجنة المراجعة عند وجود تكتلات في هيكل الملكية، إلى انطواء تشكيل اللجنة على أعضاء من ممثلي مساهمي الأقلية، وذلك على النحو الذي قد يجعل التعاطي مع مشكلة الوكالة بين كبار وأقليات حملة الأسهم ضمن مساعي اللجنة، وبما قد ينصرف إلى تحريك طلب اللجنة على جودة المراجعة.

لذا، وفي ضوء النتيجة السابقة الدالة على معنوية معامل التفاعل (β_{10}) بين (ACS) و(BH) في نموذج البحث، **يمكن قبول الفرض الفرعي الرابع للفرض الرئيسي الأول (ف$_{4/1}$)** والقائل بأنه: "يوجد أثر لملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة المباشرة بين حجم لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية".

إجمالاً، وفي إطار ما تم طرحه بشأن نتائج اختبارات الفروض الفرعية الأربعة المنبثقة عن الفرض الرئيسي الأول للبحث، **يمكن – بشكل جزئي – قبول الفرض الرئيسي الأول**، والقائل: "يوجد أثر لملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة المباشرة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية".

وعقب ما سبق يتسنى للباحثين الانتقال إلى تحليل ومناقشة النتائج التي أفضت إليها اختبارات الفرض الرئيسي الثاني وفروضه الفرعية، كما يلي.

2-3 تحليل ومناقشة نتائج اختبارات الفرض الرئيسي الثاني وفروضه الفرعية:

يرمي الفرض الرئيسي الثاني **(ف$_2$)**، وفروضه الفرعية **(ف$_{1/2}$، ف$_{2/2}$، ف$_{3/2}$، ف$_{4/2}$)**، إلى اختبار الأثر المُنظِّم لأزمة كوفيد-19 (CRIS) على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة [الاستقلالية (ACI)، الخبرة المالية (ACFE)، الاجتماعات (ACM)، الحجم (ACS)] وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بـ[AQ. AEM_Kothari]، بغض النظرعن ملكية كبار حملة الأسهم. ليعني ذلك اختبار ما إذا كان أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة المراجعة مشروطاً بفترة الأزمة، فيما يُعرف بـ"الأثر الشرطي" لخصائص لجنة المراجعة على الجودة، والذي يُصاغ: [(β1 + β11CRIS)ACI; (β2 + β12CRIS)ACFE; (β3 + β13CRIS)ACM; (β4 + β14CRIS)ACS] وفي هذا الصدد، تتعين الإشارة إلى أن اختبار ذلك الأثر يعني التحقق من معنوية معاملات التفاعل بين أزمة كوفيد-19 وخصائص لجنة المراجعة (β_{11}, β_{12}, β_{13}, β_{14}). لذا، في ضوء نتائج نتائج الجدول رقم (16) يتضح:

- عدم معنوية التفاعل بين استقلالية لجنة المراجعة وأزمة كوفيد-19 (β_{11} ACI x CRIS) في أثره على (AEM_Kothari) كمقياس عكسي لجودة المراجعة، مما يشير إلى أن استقلالية لجنة المراجعة في أثرها على جودة المراجعة غير مشروطة بفترة الأزمة، وهو ما يمكن معه الرجوع – كما ذُكر مسبقاً – للأثر المنفصل (β_1) للاستقلالية (ACI) على إدارة الأرباح (AEM_Kothari) كمقياسي عكسي للجودة، إذ اتضح عدم معنوية استقلالية لجنة المراجعة (ACI) في أثرها على جودة المراجعة، بما يعنيه ذلك من عدم استجابة جودة المراجعة لتباين استقلالية لجنة المراجعة، وذلك لأسباب قد سبق وأن طرحها الباحثون.

بناءً عليه، وفي ضوء النتيجة السابقة التي أظهرت عدم معنوية معامل التفاعل (β_{11}) بين مُتغيريْ (ACI) و(CRIS) بنموذج البحث، **يمكن رفض الفرض الفرعي الأول للفرض الرئيسي الثاني (ف$_{1/2}$)** والقائل: "يوجد أثر لأزمة كوفيد-19 على العلاقة المباشرة بين استقلالية لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية".

- معنوية التفاعل بين الخبرة المالية للجنة المراجعة وأزمة كوفيد-19 (β_{12} ACFE x CRIS) (عند مستوى 5%) في أثره السلبي على (AEM_Kothari) كمقياس عكسي لجودة المراجعة، ليعني ذلك مشروطية الخبرة المالية للجنة المراجعة في أثرها الإيجابي على جودة المراجعة المقيسة عكسياً بـ (AEM_Kothari) بفترة الأزمة، وتجدر الإشارة إلى أن ذلك الأثر الشرطي يُصاغ:

[$\theta_{ACFE \rightarrow AEM} = \beta_2 + \beta_{12}CRIS = 0.099 - 0.153CRIS$]، ليعكس تَحسُن جودة المراجعة بدلالة انخفاض إدارة الأرباح بالاستحقاقات بمقدار (0.054-) على إثر الخبرة المالية للجنة المراجعة إبَّان فترة الأزمة، مُشيراً إلى أن أعضاء لجنة المراجعة من أُولي الخبرة المالية يتحرك طلبهم على جودة المراجعة عند إدراكهم للمخاطر المرتفعة التي تحملها فترة الأزمة في طياتها والتي قد تَتهدَّد على إثرها مصداقية القوائم المالية.

بناءً عليه، وفي إطار النتيجة السابقة التي أفضت إلى معنوية معامل التفاعل (β_{12}) بين (ACFE) و(CRIS) بنموذج البحث، **يتأتى قبول الفرض الفرعي الثاني للفرض الرئيسي الثاني (ف$_{2/2}$)** القائل: "يوجد أثر لأزمة كوفيد-19 على العلاقة المباشرة بين الخبرة المالية للجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية".

- عدم معنوية التفاعل بين اجتماعات لجنة المراجعة وأزمة كوفيد-19 (β_{13} ACM x CRIS) في أثره السلبي على (AEM_Kothari) كمقياس عكسي لجودة المراجعة، مما يعكس أن اجتماعات لجنة المراجعة في أثرها على جودة المراجعة غير مشروطة بفترة الأزمة، لذا، يمكن العودة – كما ذُكر مسبقاً – إلى الأثر المنفصل (β_3) للاجتماعات (ACM) على المقياس العكسي للجودة (AEM_Kothari)، فقد اتضح عدم معنوية الأثر السلبي للاجتماعات (ACM) على (AEM_Kothari). مما يعكس عدم استجابة جودة المراجعة لتباين خاصية اجتماعات لجنة المراجعة، وهو ما قد يُرد لأسباب سبق أن تناولها الباحثون.

بناءً عليه، وفي إطار النتيجة السابقة بشأن عدم معنوية معامل التفاعل (β_{13}) بين مُتغيريْ (ACM) و(CRIS) بنموذج البحث، **يمكن رفض الفرض الفرعي الثالث للفرض الرئيسي الثاني (ف$_{3/2}$)** القائل بأنه**:** "يوجد أثر لأزمة كوفيد-19 على العلاقة المباشرة بين اجتماعات لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية".

- معنوية التفاعل بين حجم لجنة المراجعة وأزمة كوفيد-19 (β_{14} ACS x CRIS)، (عند مستوى معنوية 5%) في أثره السلبي على (AEM_Kothari) كمقياس عكسي لجودة المراجعة، وهنا يكون الأثر الشرطي لحجم اللجنة على المقياس العكسي لجودة المراجعة (AEM_Kothari): [$\theta_{ACS \rightarrow AEM} = \beta_4 + \beta_{14}CRIS = 0.042 - 0.042CRIS$] ليشير إلى أنه في فترة الأزمة يتمخض عن التفاعل بين (ACS) و(CRIS) أثر سالب (0.042-) على (AEM_Kothari) كمؤشر عكسي لجودة المراجعة، هذا الأثر يُناهض – ويُضاهي – الأثر المنفصل الموجب لـ (ACS) (0.042) على

(AEM_Kothari)، ولعلَّ ذلك يُلمِح إلى أنه إبَّان فترة الأزمة، وعلى إثر استشعار مخاطر الأزمة على جودة التقارير المالية وما يستتبع ذلك من مخاطر المساءلة، رُبَّما تتفعل وتتكثف جهود أعضاء لجنة المراجعة كبيرة الحجم، بشأن الحفاظ على مصداقية القوائم المالية، وبما قد ينصرف إليه ذلك من الطلب على جودة المراجعة.

بناءً عليه، وفي ضوء النتيجة السابقة الدالة على معنوية معامل التفاعل (β_{10}) بين (ACS) و(CRIS)بنموذج البحث، **يمكن قبول الفرض الفرعي الرابع للفرض الرئيسي الثاني (ف$_{4/2}$)** والقائل بأنه: "يوجد أثر لأزمة كوفيد-19 على العلاقة المباشرة بين حجم لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية".

إجمالاً، وفي سياق ما تم طرحه بشأن نتائج اختبارات الفروض الفرعية الأربعة للفرض الرئيسي الثاني للبحث، **يتسنى – بشكل جزئي – قبول الفرض الرئيسي الثاني**، والقائل: "يوجد أثر لأزمة كوفيد-19 على العلاقة المباشرة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية".

يلي ما سبق، تحليل ومناقشة نتائج اختبارات الفرض الرئيسي الثالث وفروضه الفرعية.

3-3 تحليل ومناقشة نتائج اختبارات الفرض الرئيسي الثالث وفروضه الفرعية:

يذهب الفرض الرئيسي الثالث **(ف$_3$)** وفروضه الفرعية **(ف$_{1/3}$، ف$_{2/3}$، ف$_{3/3}$، ف$_{4/3}$)**، إلى اختبار ما إذا كان أثر ملكية كبار حملة الأسهم (BH) على العلاقات بين خصائص لجنة المراجعة [الاستقلالية (ACI)، الخبرة المالية (ACFE)، الاجتماعات (ACM)، الحجم (ACS)] وجودة المراجعة المقيسة عكسياً عبر إدارة الأرباح [AQ. AEM_Kothari]، يتباين في ظل فترة أزمة كوفيد-19 (CRIS) عمَّا في سواها، فيما يُعرف وفقاً لـ Hayes (2022) بـ (Moderated Moderation)، والذي يعني التحقق من معنوية معاملات التفاعلات الثلاثية (Three-Way Interactions) بين: كل خاصية من خصائص لجنة المراجعة وملكية كبار حملة الأسهم وأزمة كوفيد-19 (أزمة/استقرار) [β_{16}, β_{17}, β_{18}, β_{19}]، فإذا تحققت معنوية معاملات التفاعلات تلك، سوف يُصاغ الأثر الشرطي لخصائص لجنة المراجعة على المقياس العكسي لجودة المراجعة:

$(\beta_1 + \beta_7 BH + \beta_{11} CRIS + \beta_{16} BHxCRIS)ACI$; $(\beta_2 + \beta_8 BH + \beta_{12} CRIS + \beta_{17} BHxCRIS)ACFE$; $(\beta_3 + \beta_9 BH + \beta_{13} CRIS + \beta_{18} BHxCRIS)ACM$; $(\beta_4 + \beta_{10} BH + \beta_{14} CRIS + \beta_{19} BHxCRIS)ACS$ وإلا يتم الرجوع للأثر المنفصل للخاصية. وفي هذا الشأن، وبالنظر إلى الجدول رقم (16) يتضح:

- معنوية التفاعل الثلاثي بين الاستقلالية وملكية كبار حملة الأسهم وأزمة كوفيد-19 (β_{16}ACIxBHxCRIS) (عند مستوى 10%) في أثره السلبي على (AEM_Kothari) كمقياس عكسي لجودة المراجعة، مما قد يُستدل به على أن ثَمَّة أثر مُنظِّم – هامشي – لملكية كبار حملة الأسهم (BH) على العلاقة بين الاستقلالية (ACI) والمقياس العكسي للجودة (AEM_Kothari)، فقط في ظل فترة الأزمة. ليعني ذلك أن الأثر الشرطي للاستقلالية: [$\theta_{ACI \rightarrow AEM} = \beta_1+\beta_7BH+\beta_{11}CRIS+\beta_{16}BHxCRIS=0.004+0.06BH+0.097CRIS-0.46BHxCRIS$] إذ في فترة الأزمة، وعند متوسط ملكية كبار حملة الأسهم يبلغ ذلك الأثر الشرطي (0.05-). مما يوحي بأنه في ظل الأزمة وما تنطوي عليه من مخاطر تمس ثروة الملاك، ومع تكتلات الملكية بما تعكسه من سعي كبار الملاك لحماية ثرواتهم إبَّان الأزمة، قد يُدرك أعضاء لجنة المراجعة المستقلين – المُفترض تجردهم من أية ضغوط – حجم المخاطر التي قد تطالهم بحكم مسئولياتهم الرقابية في مثل تلك الظروف، لذا، درءاً للمخاطر قد يتحرك اهتمامهم بجودة مخرجات النظام المحاسبي، بما قد يُبرِّر الطلب على جودة المراجعة.

وفي ضوء النتيجة السابقة بشأن معنوية معامل التفاعل الثلاثي (β_{16}) بين (ACI) و(BH) و(CRIS) **يمكن قبول الفرض الفرعي الأول للفرض الرئيسي الثالث (ف$_{1/3}$)** القائل: "يتباين أثر ملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً عبر إدارة الأرباح في البيئة المصرية في ظل أزمة كوفيد-19 عمَّا في سواها".

- معنوية التفاعل الثلاثي بين الخبرة المالية وملكية كبار حملة الأسهم وأزمة كوفيد-19 (β_{17}ACIxBHxCRIS) (عند مستوى 1%) في أثره الإيجابي على (AEM_Kothari) كمقياس عكسي لجودة المراجعة، ليعكس ذلك أن الأثر المُنظِّم لملكية كبار حملة الأسهم (BH) على العلاقة بين الخبرة المالية (ACFE) والمقياس العكسي للجودة (AEM_Kothari) يتباين بين فترتي الاستقرار والأزمة، وهو ما يمكن توضيحه عبر الأثر الشرطي للخبرة المالية: [$\theta_{ACFE \rightarrow AEM}=\beta_2+\beta_8BH+\beta_{12}CRIS+\beta_{17}BHxCRIS=0.099-0.289BH-0.153CRIS+0.615BHxCRIS$] إذ في وقت الأزمة، وعند متوسط ملكية كبار حملة الأسهم، يكون الأثر الشرطي [0.069]، بينما وقت الاستقرار، وعند متوسط ملكية كبار حملة الأسهم يبلغ الأثر الشرطي [0.01-]. ولعلَّ تلك النتيجة تُظهِر ما ينبثق عن اتحاد فترة الأزمة بما يكتنفها من مخاطر على ثروة الملاك، مع تكتلات الملكية بما تُوحيه من سعي كبار الملاك للحفاظ على قيمة ثرواتهم خلال الأزمة، من ضغوط تُثبِّط أداء الخبراء الماليين – باعتبارهم الطرف الفعَّال رقابياً – فيما يتصل بالتقارير المالية والمراجعة.

في ضوء النتيجة السابقة، ولمعنوية معامل التفاعل الثلاثي (β_{17}) بين (ACFE) و(BH) و(CRIS)، **يتأتى قبول الفرض الفرعي الثاني للفرض الرئيسي الثالث (ف$_{2/3}$)** القائل: "يتباين أثر ملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة بين الخبرة المالية للجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً عبر إدارة الأرباح في البيئة المصرية في ظل أزمة كوفيد-19 عمَّا في سواها".

- عدم معنوية التفاعل الثلاثي بين الاجتماعات وملكية كبار حملة الأسهم وأزمة كوفيد-19 (β_{18}ACMxBHxCRIS) في أثره على (AEM_Kothari) كمقياس عكسي للجودة، ليعني ذلك أن الأثر المنظم لملكية كبار حملة الأسهم (BH) على العلاقة بين اجتماعات لجنة المراجعة (ACM) وجودة المراجعة لم يكن لِيتباين بين الأزمة والاستقرار. لذا يمكن – كما ذُكر مسبقاً – الرجوع للأثر المنفصل (β_3) للاجتماعات (ACM) على (AEM_Kothari) كمقياس عكسي للجودة، والذي اتضح عدم معنويته، وهو ما قد يُسْنَد لأسباب طرحها الباحثون مسبقاً.

في ضوء النتيجة السابقة، ولعدم معنوية التفاعل الثلاثي (β_{18}) بين (ACM) و(BH) و(CRIS)، **يتسنى رفض الفرض الفرعي الثالث للفرض الرئيسي الثالث (ف$_{3/3}$)** القائل: "يتباين أثر ملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة بين اجتماعات لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً عبر إدارة الأرباح في البيئة المصرية في ظل أزمة كوفيد-19 عمَّا في سواها".

- معنوية التفاعل الثلاثي بين حجم لجنة المراجعة وملكية كبار حملة الأسهم وأزمة كوفيد-19 (β_{19}ACSxBHxCRIS) (عند مستوى 5%) في أثره الإيجابي على (AEM_Kothari) كمقياس عكسي لجودة المراجعة، ليعني ذلك أن الأثر المُنظِّم لملكية كبار حملة الأسهم (BH) على العلاقة بين حجم لجنة المراجعة (ACS) والمقياس العكسي للجودة (AEM_Kothari) يتفاوت بين الاستقرار والأزمة، وهو ما يمكن طرحه عبر الأثر الشرطي لحجم لجنة المراجعة: [$\theta_{ACS\rightarrow AEM}=\beta_4+\beta_{10}BH+\beta_{14}CRIS+\beta_{19}BHxCRIS=0.042-0.090BH-0.042CRIS+0.116BHxCRIS$] إذ في فترة الأزمة، وعند الربيع الثالث (0.501) لملكية كبار حملة الأسهم، يبلغ الأثر الشرطي [0.013]، بينما في فترة الاستقرار، وعند ذات القيمة السابقة لملكية كبار حملة الأسهم، يكون الأثر الشرطي -]. 0.003[مشيراً إلى أن اتحاد فترة الأزمة بما يكتنفها من مخاطر على ثروة الملاك مع تكتلات الملكية بما تعكسه من حرص كبارالملاك على قيمة ثرواتهم دون التدهور خلال الأزمة، يُولِّد ضغوط على أعضاء لجنة المراجعة لا سيما إن كانت لجنة المراجعة كبيرة الحجم يُتوخى من نشاطها الرقابي في آونة الخطر، مما قد يُثبِّط المردود الرقابي للجنة المراجعة كبيرة الحجم فيما يخص التقارير المالية وعملية المراجعة.

وفي ضوء النتيجة السابقة الدالة على معنوية معامل التفاعل الثلاثي (β_{18}) بين (ACS) و(BH) و(CRIS)، **يمكن قبول الفرض الفرعي الرابع للفرض الرئيسي الثالث (ف$_{4/3}$)** والقائل: "يتباين أثر ملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة بين حجم لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً عبر إدارة الأرباح في البيئة المصرية في ظل أزمة كوفيد-19 عمَّا في سواها".

إجمالاً، وبصدد ما تم تناوله بشأن نتائج اختبارات الفروض الفرعية الأربعة للفرض الرئيسي الثالث للبحث، **يمكن – بشكل جزئي – قبول الفرض الرئيسي الثالث،** القائل: "يتباين أثر ملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة المقيسة عكسياً بإدارة الأرباح في البيئة المصرية في ظل أزمة كوفيد-19 عمَّا في سواها".

إذا، وفي إطار ما قد سبق، **يتسنى – بشكل جزئي – قبول الفروض الثلاثة الرئيسية للبحث.**

وفي ختام تحليل ومناقشة نتائج اختبارات فروض البحث، يُنَوِّه الباحثون بأن استجابة جودة المراجعة لخصائص لجنة المراجعة محل البحث، رُبَّما يُسهم في تنظيمها متغيرات أخرى، مما لعلَّه يُفسِّر انخفاض القدرة التفسيرية للمتغيرات المُنظِّمة بالبحث. وهو ما يمكن استنتاجه عبر النتائج التي أفضى إليها البحث بشأن وجود أثر مُنظِّم موجب لكلٍّ من على حدة: ملكية كبار حملة الأسهم، والأزمة بدلالة جائحة كوفيد-19، على العلاقة بين كلٍّ من: الخبرة المالية، والحجم للجنة المراجعة، وبين جودة المراجعة، ثم لم يَلبَث ذلك الأثر المُنظِّم الموجب – المذكور آنفاً – لملكية كبار حملة الأسهم أن تحول إلى أثر سالب في فترة الأزمة معبراً عنها بجائحة كوفيد-19، هذا، فضلاً عن ظهور أثر مُنظِّم موجب لملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وجودة المراجعة في فترة الأزمة المعبر عنها بجائحة كوفيد-19، وهو ما لم يظهر في فترة الاستقرار.

ثامناً: الخلاصة والتوصيات وحدود النتائج

يستهدف هذا القسم تسليط الضوء على أهم النتائج التي توصل إليها الباحثون عند اختبار فروض البحث، والقيود المرتبطة بها، وذلك تمهيداً للتوجيه نحو إجراء مزيد من البحوث المستقبلية. لذلك، سوف يتم تناول تلك النقاط على نحو ما يلي:

1- الخلاصة

اعتمد الباحثون، في سبيل تحقيق أهداف البحث، على النموذج الشرطي (Moderated Moderation Model). **هذا، وفي ضوء نتائج البحث خلص الباحثون إلى:**

- توفير دليل عملي بشأن الدور الذي تلعبه ملكية كبار حملة الأسهم بدلالة ملكية المساهم الأكبر، في تغيير ملامح العلاقة بين: الخبرة المالية والحجم للجنة المراجعة، وبين جودة المراجعة بدلالة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، إذ أنه مع اتساع رقعة ملكية كبار حملة الأسهم يتحول أثر كلٍّ من: الخبرة المالية والحجم للجنة المراجعة، على جودة المراجعة بدلالة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات من أثر سلبي إلى أثر إيجابي. ولعلَّ تلك النتيجة في مجملها تشير إلى أن خاصيتي الخبرة المالية وكبر الحجم يتفعل مردودهم على الأداء الإشرافي والرقابي للجنة المراجعة فيما يتصل بعملية المراجعة ومن ثَمَّ جودة التقارير المالية، في ظل الأجواء المشحونة بصراعات الوكالة بين كبار وصغار المساهمين. مما قد يَنْقُض في النهاية عن لجنة المراجعة – ولو جزئياً – سمة الشكلية.
- توفير دليل عملي حول تأثير فترة الأزمة بدلالة جائحة كوفيد-19 على ملامح العلاقة بين: الخبرة المالية والحجم للجنة المراجعة، وبين جودة المراجعة بدلالة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، ففي خِضَمّ الأزمة ينعكس أثر الخبرة المالية للجنة المراجعة على جودة المراجعة بدلالة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات من أثر سلبي إلى أثر إيجابي، كما و ينتفي الأثر السلبي لحجم لجنة المراجعة على جودة المراجعة بدلالة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات. و رُبَّما تعكس تلك النتيجة في مضمونها أن خاصيتي الخبرة المالية وكِبر الحجم يظهر مردودهم على الأداء الإشرافي والرقابي للجنة المراجعة فيما يتعلق بعملية المراجعة ومن ثَمَّ جودة التقارير المالية في ظل الأزمات بما تحمله في طياتها من تحديات وتداعيات تهدد مصداقية التقارير المالية. مما قد يزيل في النهاية – بشكل جزئي – عن لجنة المراجعة صفة الرمزية.
- توفير دليل عملي بشأن تفاعل ملكية كبار حملة الأسهم مع الأزمة بدلالة جائحة كوفيد-19، على النحو الذي يُحدث تغيير في ملامح العلاقات بين خصائص: الاستقلالية والخبرة المالية والحجم للجنة المراجعة، وبين جودة المراجعة بدلالة إدارة الأرباح بالاستحقاقات، إذ أنه في ظل الأزمة وعند اتساع قاعدة ملكية كبار حملة الأسهم، ينبثق أثر إيجابي لاستقلالية لجنة المراجعة على جودة المراجعة بدلالة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، بينما ينعكس الأثر الإيجابي لكلٍّ من الخبرة المالية والحجم على جودة المراجعة بدلالة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، إلى أثر سلبي. وقد تُلمِح تلك النتيجة في مجملها إلى أنه تفاعل فترة الأزمة بما ينبثق عنها من مخاطر على ثروة الملاك، مع ملكية كبار حملة الأسهم بما تنطوي عليه من سعيهم الحثيث للحفاظ على قيمة ثروتهم، تتخلق على إثره ضغوط على أعضاء لجنة المراجعة – خاصة وفيهم ممثلين لكبار الملاك – لإفراد

مساحة لممارسات الإدارة للتعامل مع الأزمة، مما يثبط الأدوار الرقابية فيما يتصل بالمراجعة والتقارير المالية، غير أن الأعضاء المستقلين يتجردوا من تلك الضغوط.

- توفير دليل عملي حول دور النموذج الشرطي (Moderated Moderation Model) في تفسير تباين الأثر المُنظِّم لملكية كبار حملة الأسهم على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة بين فترة الاستقرار والأزمة.

2- التوصيات

في ضوء النتائج التي تم استخلاصها من اختبارات فروض البحث، يوصي الباحثون بـ:

- تعزيز وعي المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح، بأن الشركات ذوات لجان المراجعة المُتصفة بالخبرة المالية وكبر الحجم، في ظل تكتلات الملكية إبَّان فترة الاستقرار، قد تشهد تحسن في جودة المراجعة بما ينصرف إليه ذلك من تحسن جودة التقارير المالية.
- تعزيز وعي المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح، بأن الشركات ذوات لجان المراجعة المُتصفة بالخبرة المالية وكبر الحجم، في ظل فترة الأزمة بدلالة جائحة كوفيد-19، قد تشهد تحسن في جودة المراجعة بما يستتبعه ذلك من تحسن جودة التقارير المالية.
- تعزيز وعي المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح، بأن الشركات ذوات لجان المراجعة المُتصفة بالاستقلالية، في ظل تكتلات الملكية إبَّان فترة الأزمة المعبر عنها بجائحة كوفيد-19، قد تشهد تحسن طفيف في جودة المراجعة بما ينصرف إليه ذلك من تحسن جودة التقارير المالية.
- لفت انتباه صانعي قرار الاستثمار والهيئات التنظيمية والرقابية، إلى أنه وإنْ كان هناك مردود إيجابي لبعض خصائص لجنة المراجعة على جودة المراجعة، ومن ثَمَّ جودة التقارير المالية، في ظل ظروف بعيْنِها، ففي أحوال أخرى، قد يتبدل ذلك المردود الإيجابي إلى مردود سلبي كما في حالة خاصيتي الخبرة المالية والحجم، و رُبَّما يفقد دلالته كما في حالة خاصيتي الاستقلالية، والاجتماعات.

3- حدود النتائج

يرى الباحثون أن النتائج التي أفضت إليها اختبارات فروض البحث موقوفة على ما يلي:

- عينة الشركات المساهمة المسحوبة من مجتمع البحث، وذلك لإجراء اختبارات الفروض عليها.
- الفترة الزمنية للبحث، والتي أُجريت اختبارات الفروض على مدارها.

- المقاييس الإجرائية لمتغيرات البحث، تحديداً: أ) خصائص لجنة المراجعة، وهنا تتعين الإشارة إلى أن الخبرة المالية لأعضاء لجان المراجعة، تم رصدها عن طريق تقفي الألقاب المهنية، المناصب الوظيفية السابقة، والمؤهلات العلمية، لأعضاء اللجان عبر مسح: تقارير مجالس الإدارة السنوية، تقارير الحوكمة، والمواقع والمنصات الإلكترونية المتضمنة للسير الذاتية. ب) جودة المراجعة.، جـ) ملكية كبار حملة الأسهم.
- الأسلوب الإحصائي المستخدم، والخاص بتحليل الشرطية (Moderation Analysis)، وتحديداً النموذج الشرطي (Moderated Moderation Analysis).
- لم يأخذ الباحثون في الاعتبار احتمالية وجود متغيرات – تستند إلى أُسس نظرية – تتوسط العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة.
- لم يأخذ الباحثون في اعتبارهم احتمالية تأثر العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة، بمتغيرات مُنظِّمة أخرى تستند إلى أُسس نظرية.

تاسعاً: البحوث المستقبلية

في ضوء قيود ومحددات نتائج البحث، يرى الباحثون أن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل نواة لبحوث ودراسات مستقبلية، يتمثل أهمها فيما يلي:

- تكرار نفس البحث الحالي، ولكن باستخدام مقياس مجمع (Composite Proxy) لخصائص لجنة المراجعة يعكس مدى فعالية اللجنة.
- تكرار نفس البحث الحالي، ولكن مع استخدام مقياس عكسي مجمع لجودة مخرجات عملية المراجعة يعكس أكثر من وجه لإدارة الأرباح (Total Earnings Management).
- تكرار نفس البحث الحالي، مع التمييز بين الأفراد والمؤسسات، بالنسبة لكبار حملة الأسهم.
- اقتراح متغيرات مثل: أتعاب المراجعة، حجم مكتب المراجعة، والتخصص القطاعي للمراجع، كقنوات، تنقل أثر خصائص لجنة المراجعة إلى جودة مخرجات عملية المراجعة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، أحمد كمال مطاوع. (2019). تفسير دلالة الأتعاب غير العادية في ضوء علاقتها بجودة عملية المراجعة ودوافع الإدارة تجاه إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية. *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول : 534 - 584.

إسماعيل، طارق حسنين، وأحمد سباعي قطب. (2003). دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جودة الرقابة الخارجية على الحسابات. *مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين*، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 42(60): 355-406.

الأباصيري، بسمة حسن محمد. (2017). العلاقة بين جودتي المراجعة والتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1(1): 447 - 480.

الإبياري، هشام فاروق مصطفى. (2012). مدى فعالية لجان المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية. *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع: 53 - 122.

الديسطي، محمد محمد عبدالقادر. (2013). إطار مقترح للتفاعل بين أخطار العمل و عناصر الحوكمة و أتعاب المراجع ومحتوى تقريره: بالتطبيق على البيئة المصرية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 37(1): 151 - 190.

العتيبي، سالم بن عبدالله. (2009). جودة المراجعة كأحد دعائم آليات الحوكمة. *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 13(2): 109 - 151.

النعيم، فهد عبدالرحمن، وثامر سعد البراك. (2021). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المساهمة. *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل - العلوم الإنسانية والإدارية*، جامعة الملك فيصل، (22)2: 259 - 267.

الهيئة العامة للرقابة المالية. (2023). *قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية*. متاح على: https://www.egx.com.eg/ar/listing_rules.aspx

الهيئة العامة للرقابة المالية، مركز المديرين المصري. (2016). *الدليل المصري لحوكمة الشركات*، الإصدار الثالث. متاح على: https://fra.gov.eg/wp-content/uploads/2021/01/UG17034UG17035.pdf

باسودان، يوسف عبدالله، وخالد حسن المالكي. (2016). دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من عمليات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية. *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع: 2 - 50.

حسن، سيد عبدالفتاح صالح. (1998). مؤشرات الاستدلال على جودة المراجعة: مدخل مقترح. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث: 203 - 266.

حسن، يوسف صلاح عبدالله. (2018). دور لجان المراجعة في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة في إدارة الأرباح بهدف تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على قطاع البنوك بمملكة البحرين. *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 22(2): 1158 - 1221.

سمعان، أحمد محمد شاكر، و السيد جمال القزاز. (2023). تحليل سمات جودة التقارير المالية في أوقات الاستقرار والصدمات: هل هناك تأثير للثقة الإدارية الزائدة في ظل مستوى المنافسة في سوق المنتجات كمتغير منظم؟. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 7(1): 542 – 625.

عاشور، إيهاب محمد كامل. (2019). تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والتناوب الإلزامي للمراجع وأثرها على جودة المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 23(3): 1 - 43.

عبدالحليم، أحمد حامد محمود. (2012). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية مقارنة. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة بنها، عدد خاص: 205-308.

عبدالحليم، أحمد حامد محمود. (2013). دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية: دراسة نظرية ميدانية. *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 17(2): 526 - 611.

عبدالحليم، أحمد حامد محمود. (2019). أثر خصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري: دليل من البيئة السعودية. *مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول: 87 - 144.

عرفه، نصر طه، ومجدى مليجي عبدالحكيم مليجي. (2014). مدخل إجرائي لتطوير آلية عمل لجان المراجعة فى بيئة الأعمال المصرية: دراسة ميدانية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1: 1-44.

علي، عبدالوهاب نصر. (2021 أ). أثر جائحة كورونا على تقرير مراقب الحسابات. *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول: 157 – 172.

علي، نهى محمد زكي محمد. (2021 ب). هل تتأثر أتعاب مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية بجائحة كورونا؟. *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول: 538 – 556.

عيسى، سمير كامل محمد. (2008). أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح – مع دراسة تطبيقية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني: 1 - 47.

عيطة، متولي السيد متولي. (2020). أثر نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة السعودية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 4(1): 1 - 53.

فودة، السيد أحمد محمود، و أحمد شاكر حسن سمعان. (2021). *دراسات متقدمة في المراجعة*. المؤلفين، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

فوده، شوقي السيد، هدير عاطف السيد عبد ربه، وأيمن محمد صبري نخال. (2018). أثر التخصص القطاعي لمراقب الحسابات على طول فترة ارتباط مراقب الحسابات وحجم مكتب المراجعة لتحسين جودة عملية المراجعة: دراسة ميدانية. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، العدد الرابع: 307 - 378.

محمد، فهيم أبو العزم. (2000). مفهوم جودة المراجعة. *مجلة المحاسبة*، الجمعية السعودية للمحاسبة، 6(25): 24 - 27.

محمد، محمد نشأت فؤاد، هدى ممدوح الرشيدي، وخالد إسماعيل عقيلي. (2018). دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على جودة المراجعة. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة سوهاج، 32(4):435 - 472.

مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم، وعلاء محمد عبدالله ملو العين. (2014). أثر خصائص لجان المراجعة على نوع الرأي بتقرير مراقب الحاسابات: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول: 645 - 711.

نويجي، حازم محفوظ محمد. (2017). أثر خصائص لجنة المراجعة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة. *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع: 134 - 172.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abbott, L. J., and Parker, S. (2000). Auditor Selection and Audit Committee Characteristics. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 19(2): 47-66.

Abbott, L. J., Parker, S., Peters, G. F., and Raghunandan, K. (2003). The Association between Audit Committee Characteristics and Audit Fees. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 22(2): 17-32.

Albitar, K., Gerged, A. M., Kikhia, H., and Hussainey, K. (2020). Auditing in Times of Social Distancing: The Effect of COVID-19 on Auditing Quality. *International Journal of Accounting & Information Management*, *29*(1): 169-178.

Al-Rassas, A. H., and Kamardin, H. (2016). Earnings Quality and Audit Attributes in High Concentrated Ownership Market. *Corporate Governance, 16*(2): 377-399.

Arowolo, R. O., Che -Ahmad, A. (2017). Quality-differentiated Auditors, Block-holders and Monitoring Mechanisms. *Indian-Pacific Journal of Accounting and Finance, 1*(1): 64-79.

Asthana, S. C., and Boone, J. P. (2012). Abnormal Audit Fee and Audit Quality. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 31(3): 1-22.

Ayedi, S., Lajmi, A., and Boumedien, E. (2019). The Effects of Agency Conflicts on Audit Quality Demand: Evidence from Tunisia. *Economics Bulletin*, *39*(3): 2175-2183.

Bao, S. R., and Lewellyn, K. B. (2017). Ownership Structure and Earnings Management in Emerging Markets: An Institutionalized Agency Perspective. *International Business Review, 26*(5): 828-838.

Barroso, R., Ben Ali, C., and Lesage, C. (2018). Blockholders' Ownership and Audit fees: The Impact of the Corporate Governance Model. *European Accounting Review*, 27(1): 149-172.

Baxter, P., and Cotter, J. (2009). Audit Committees and Earnings Quality. *Accounting and Finance*, 49(2): 267-290.

Beasley, M. S., Carcello, J. V., Hermanson, D. R., and Neal, T. L. (2009). The Audit Committee Oversight Process. *Contemporary Accounting Research*, 26(1): 65-122.

Beck, M. J., and Mauldin, E. G. (2014). Who's Really in Charge? Audit Committee versus CFO Power and Audit Fees. *The Accounting Review*, *89*(6): 2057-2085.

Becker, C., DeFond, M., Jiambalvo, J., and Subramanyam, K. (1998). The Effect of Audit Quality on Earnings Management. *Contemporary Accounting Research*, 15(1): 1-24.

Bédard, J., Chtourou, S. M., and Courteau, L. (2004). The Effect of Audit Committee Expertise, Independence, and Activity on Aggressive Earnings Management. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 23(2): 13-35.

Ben Ali, Chiraz and Lesage, Cédric. (2011). *Ownership Concentration and Audit Fees: Do Auditors Matter Most When Investors Are Protected Least?*. 31eme Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité.

Ben-Amar, A. (2014). The Effect of Independence Audit Committee on Earnings Management: The Case in French. *International Journal of Academic in Accounting, Finance and Management Sciences*, 4(1): 96-102.

Bing, J., Huang, C. X., Li, A., and Zhu, X. (2014). Audit Quality Research Report. *Australian National Centre for Audit and Assurance Research, Canberra*, 1(1): 1-37.

Bradbury, M., Mak, Y. T., and Tan, S. M. (2006). Board Characteristics, Audit Committee Characteristics and Abnormal Accruals. *Pacific Accounting Review*, 18(2): 48-68.

Carey, P., and Simnett, R. (2006). Audit Partner Tenure and Audit Quality. *The Accounting Review*, 81(3): 653-676.

Chang, J. C., and Sun, H. L. (2008). *The Relation between Earning Informativeness, Earnings Management and Corporate Governance in the Pre-and Post-SOX Periods*. In 2008 AAA Mid-Atlantic Region Meeting.

Chen, H., Chen, J. Z., Lobo, G. J., and Wang, Y. (2011). Effects of Audit Quality on Earnings Management and Cost of Equity Capital: Evidence from China. *Contemporary Accounting Research*, 28(3): 892-925.

Cheung, K. Y. (2019). *Audit Committee Characteristics, Trust and Audit Quality: Evidence from Hong Kong*. Doctoral Dissertation, University of the West of England.

Choi, J. H., Jeon, K. A., and Park, J. I. (2004). The Role of Audit Committees in Decreasing Earnings Management: Korean Evidence. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 1(1): 37-60.

Choi, J. H., Kim, C., Kim, J. B., and Zang, Y. (2010). Audit office size, Audit Quality, and Audit Pricing. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 29(1): 73-97.

Cohen, J. R., Hoitash, U., Krishnamoorthy, G., and Wright, A. M. (2014). The Effect of Audit Committee Industry Expertise on Monitoring the Financial Reporting Process. *The Accounting Review*, 89(1): 243-273.

Cohen, J. R., Krishnamoorthy, G., and Wright, A. M. (2002). Corporate Governance and the Audit Process. *Contemporary Accounting Research*, 19(4): 573-594.

Cohen, J. R., Krishnamoorthy, G., and Wright, A. M. (2008). Form versus Substance: The Implications for Auditing Practice and Research of Alternative Perspectives on Corporate Governance. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 27(2): 181-198.

Dang, L. (2004). *Assessing Actual Audit Quality*. Doctoral Dissertation, Drexel University, Philadelphia.

DeAngelo, L. E. (1981). Auditor size and Audit quality. *Journal of Accounting and Economics*, 3(3): 183-199.

DeFond, M., and Zhang, J. (2014). A Review of Archival Auditing Research. *Journal of Accounting and Economics*, 58(2-3): 275-326.

Deng, M., Lu, T., Simunic, D. A., and Ye, M. (2014). Do Joint Audits Improve or Impair Audit Quality?. *Journal of Accounting Research*, 52(5): 1029-1060.

Desender, A., Aguilera, V., Crespi, R., and GarcÍa-cestona, M. (2013). When does Ownership Matter? Board Characteristics and Behavior. *Strategic Management Journal*, *34*(7): 823-842.

DeZoort, F. T., and Salterio, S. E. (2001). The Effects of Corporate Governance Experience and Financial-Reporting and Audit Knowledge on Audit committee Members' Judgments. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 20(2):31-47.

El Moslemany, R., and Nathan, D. (2019). Ownership Structure and Earnings Management: Evidence from Egypt. *International Journal of Business and Economic Development (IJBED)*, *7*(1): 18-32.

Francis, J. R. (2004). What Do We Know about Audit Quality?. *The British Accounting Review*, 36(4): 345-368.

Francis, J. R., and Wang, D. (2008). The Joint Effect of Investor Protection and Big 4 Audits on Earnings Quality around the World. *Contemporary accounting research*, 25(1): 157-191.

Francis, J. R., and Yu, M. D. (2009). Big 4 Office Size and Audit Quality. *The Accounting Review*, 84(5): 1521-1552.

Francis, J. R., Michas, P. N., and Seavey, S. E. (2011). Does Audit Market Concentration Harm the Quality of Audited Earnings? Evidence from Audit Markets in 42 Countries.*Contemporary Accounting Research*, 30(1): 325-355.

Francis, J. R., Richard, C., and Vanstraelen, A. (2009). Assessing France's Joint Audit Requirement: Are two Heads Better than One?. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, *28*(2): 35-63.

FRC. (2018). *UK corporate governance code*. Available at: https://www.frc.org.uk/getattachment/88bd8c45-50ea-4841-95b0-d2f4f48069a2/2018-UK-Corporate-Governance-Code-FINAL.pdf

Gong, S., Ho, N., Jin, J. Y., and Kanagaretnam, K. (2022). Audit quality and COVID-19 Restrictions. *Managerial Auditing Journal*, 37(8): 1017-1037.

Haak, M., Muraz, M., and Zieseniß, R. (2018). Joint Audits: Does the Allocation of Audit Work Affect Audit Quality and Audit fees?. *Accounting in Europe*, 15(1): 55-80.

Habbash, M. (2013). Earnings Management, Audit Committee Effectiveness and the Role of Blockholders Ownership: Evidence from UK Large Firms. *International Journal of Business Governance and Ethics*, *8*(2), 155-180.

Hashed, A., and Almaqtari, F. (2021). The Impact of Corporate Governance Mechanisms and IFRS on Earning Management in Saudi Arabia. *Accounting*, 7(1): 207-224.

Hategan, C. D., Pitorac, R. I., and Crucean, A. C. (2022). Impact of COVID-19 Pandemic on Auditors' Responsibility: Evidence from European Listed Companies on Key Audit Matters. *Managerial Auditing Journal*, *37*(7): 886-907.

Hay, D., Knechel, W. R., and Ling, H. (2008). Evidence on the Impact of Internal Control and Corporate Governance on Audit Fees. *International Journal of Auditing*, *12*(1): 9-24.

Hayes, A. F. (2022). Introduction to Mediation, Moderation, and Conditional Process Analysis: A Regression-based Approach, Third Edition. Guilford publications.

Hoitash, R., and Hoitash, U. (2009). The Role of Audit Committees in Managing Relationships with External Auditors after SOX: Evidence from the USA. *Managerial Auditing Journal*, 24(4): 368-397.

Hoitash, R., Markelevich, A., and Barragato, C. A. (2007). Auditor Fees and Audit Quality. *Managerial Auditing Journal*, 22(8): 761-786.

Iatridis, G., and Dimitras, A. I. (2013). Financial Crisis and Accounting Quality: Evidence from Five European Countries. *Advances in Accounting*, 29(1): 154-160.

Jackson, A. B., Moldrich, M., and Roebuck, P. (2008). Mandatory Audit Firm Rotation and Audit. Quality *Managerial Auditing Journal*, 23(5): 420-437.

Juhmani, O. (2017). Audit Committee Characteristics and Earnings Management: The Case of Bahrain. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 7(1): 11-31.

Kalbers, L. P., and Fogarty, T. J. (1993). Audit Committee Effectiveness: An Empirical Investigation of the Contribution of Power. *Auditing*, 12(1): 24.

Kalbers, L. P., and Fogarty, T. J. (1998). Organizational and Economic Explanations of Audit Committee Oversight. *Journal of Managerial Issues*, 129-150.

Kikhia, H. Y. (2014). Board Characteristics, Audit Committee Characteristics, and Audit Fees: Evidence from Jordan. *International Business Research*, 7(12): 98-110.

Kim, H., Kwak, B., Lim, Y., and Yu, J. (2015). Audit Committee Accounting Expertise, CEO Power, and Audit Pricing. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, 24(3-4): 421-439.

Klein, A. (2002). Audit Committee, Board of Director Characteristics, and Earnings Management. *Journal of Accounting and Economics*, 33(3): 375-400.

Kothari, S. P., Leone, A. J., and Wasley, C. E. (2005). Performance Matched Discretionary Accrual Measures. *Journal of Accounting and Economics*, 39(1): 163-197.

Krishnan, G. V. (2003). Audit Quality and the Pricing of Discretionary Accruals. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 22(1): 109-126.

Krishnan, G., and Visvanathan, G. (2009). Do Auditors Price Audit Committee's expertise? The Case of Accounting versus Non-Accounting Financial Experts. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, *24*(1): 115-144.

Lam, S. S., and Chang, S. L. (1994). Auditor Service Quality and Auditor Size: Evidence from Initial Public Offerings in Singapore. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 3(1): 103-114.

Larasati, D. A., Ratri, M. C., Nasih, M., and Harymawan, I. (2019). Independent Audit Committee, Risk Management Committee, and Audit Fees. *Cogent Business & Management*, 6(1): 1-15.

Lim, C.Y., Ding, D.K. and Charoenwong, C. (2013). Non-Audit Fees, Institutional Monitoring, and Audit Quality. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 41: 343-384.

Mali, D., and Lim, H. (2023). An Analysis of Audit Effort/Hour Demand Based on Shareholder Ownership Power. *Asian Review of Accounting*, 31(4): 583-611.

Mardjono, E. S., and Chen, Y. S. (2020). Earning Management and the Effect Characteristics of Audit Committee, Independent Commissioners: Evidence from Indonesia. *International Journal of Business and Society*, 21(2): 569-587.

Mitra, S., Hossain, M., and Deis, D. R. (2007). The Empirical Relationship between Ownership Characteristics and Audit fees. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, *28*: 257-285.

Mollik, A. T., Mir, M., McIver, R., and Bepari, M. K. (2020). Effects of Audit Quality and Audit Committee Characteristics on Earnings Management during the Global Financial Crisis–Evidence from Australia. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, *14*(4): 85-115.

Nnadi, M., Efobi, U., and Oledinma, A. (2017). Audit Quality, Family Business and Corporate Governance Mechanisms: the Case of Morocco. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, *7*(4): 507-527.

O'sullivan, N. (2000). The Impact of Board Composition and Ownership on Audit Quality: Evidence from large UK companies. *The British Accounting Review*, *32*(4): 397-414.

Persakis, A., and Iatridis, G. E. (2015). Earnings Quality under Financial Crisis: A Global Empirical Investigation. *Journal of Multinational Financial Management*, 30: 1-35.

Qi, B., and Tian, G. (2012). The Impact of Audit Committees Personal Characteristics on Earnings Management: Evidence from China. *Journal of Applied Business Research (JABR)*, 28(6): 1331-1344.

Saleh, N. M., Iskandar, T. M., and Rahmat, M. M. (2007). Audit Committee Characteristics and Earnings Management: Evidence from Malaysia. *Asian Review of Accounting*, 15(2): 147-163.

Shahzad, K., Pouw, T., Rubbaniy, G., and El-Temtamy, O. (2018). Audit Quality during the Global Financial Crisis: The Investors' Perspective. *Research in International Business and Finance*, *45*: 94-105.

Shankaraiah, K., and Amiri, S. M. S. (2017). Audit Committee Quality and Financial Reporting Quality: A Study of Selected Indian

Companies. *Journal of Accounting and Business Dynamics*, 4(1): 1-18.

Sharma, V. D., and Kuang, C. (2014). Voluntary Audit Committee Characteristics, Incentives, and Aggressive Earnings Management: Evidence from NewZealand. *International Journal of Auditing*, 18(1): 76-89.

SOX. (2002). *Public Company Accounting Reform and Investor Protection Act*. Available at: https://www.govinfo.gov/link/plaw/107/public/204?link-type=pdf&.pdf

Spira, L. F. (1999). Ceremonies of Governance: Perspectives on the Role of the Audit Committee. *Journal of Management and Governance*, 3(3): 231-260.

Spira, L. F. (2007). *The Audit Committee: Performing Corporate Governance*. Springer Science & Business Media.

Sultana, N., Singh, H., and Rahman, A. (2019). Experience of Audit Committee Members and Audit Quality. *European Accounting Review*, 28(5): 947-975.

Trinh, Q. D., Haddad, C., and Salameh, E. (2023). Financial Institutional Blockholders and Earnings Quality: Do Blockholders Contestability and Countries' Institutions Matter?. *International Review of Financial Analysis*, *87*: 1-16.

Trombetta, M., and Imperatore, C. (2014). The Dynamic of Financial Crises and its Non-Monotonic Effects on Earnings Quality. *Journal of Accounting and Public Policy*, *33*(3): 205-232.

Villalonga, B., and Amit, R. (2006). How do Family Ownership, Control and Management Affect Firm Value? *Journal of Financial Economics*, 80(2): 385–417.

Waweru, N., Kamau R., and Uliana, E. (2008). *Audit Committees and Corporate Governance in A Developing Country*. Working Paper Series, Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1147893

Xiao, H., and Xi, J. (2021). The COVID-19 and Earnings Management: Chinas Evidence. *Journal of Accounting and Taxation*,*13*(2): 59-77.

Xie, B., Davidson III, W. N., and DaDalt, P. J. (2003). Earnings Management and Corporate Governance: the Role of the Board and the Audit Committee. *Journal of Corporate Finance*, 9(3): 295-316.

Xu, Y., Carson, E., Fargher, N., and Jiang, L. (2013). Responses by Australian Auditors to the Global Financial Crisis. *Accounting & Finance*, 53(1): 301-338.

Zhong, K., Gribbin, D. W., and Zheng, X. (2007). The Effect of Monitoring by Outside Blockholders on Earnings Management. *Quarterly Journal of Business and Economics*, 37-60.

The Effect of Blockholders' Ownership on the Relation between Audit Committee Characteristics and Audit Quality in light of COVID-19 pandemic "An Empirical Study on Egyptian Listed Companies"

Abstract

In the context of attention to audit quality and its implications on financial reporting quality, and in light of theoretical and empirical disparity that have surrounded the effect of audit committee characteristics (independence, financial expertise, meetings, size) on audit quality; Academic literature has devoted space to address the factors regulating audit quality response to these characteristics. Therefore, this research aims to investigate the moderating effect of both: blockholders' ownership, and COVID-19 Crisis, on the relation between audit committee characteristics and audit quality, and to be followed by testing whether the moderating effect of blockholders' ownership differs under COVID-19 crisis period than in other periods of stability. To achieve this objective, the researchers relied on "Moderated Moderation Model", applying to a sample of 75 companies listed on Egyptian Stock Exchange during the period (2017-2022), with a total of 450 observations. The results indicated that there is a significant positive effect of blockholders' ownership on the relation between each of: financial expertise, size, of audit committee, and audit quality, which means that audit committee characterized by one or both of them may be actively in demand for audit quality, in the context of agency conflicts between block and minority shareholders; It also turned out that there is a significant positive effect of COVID-19 crisis on the relation between each of: financial expertise, size, of audit committee, and audit quality, showing that audit committee characterized by one or both of them may have a demand for audit quality during crisis and risks arising from it that threaten credibility of financial statements; In COVID-19 crisis period but not in stability period, it was found that there is a significant positive effect of blockholders'ownership on the relation between audit committee independence and audit quality, while there is a significant negative effect of blockholders' ownership on the relation between each of: financial expertise and size of audit committee, and audit quality, suggesting that merging crisis risks regarding deterioration of wealth value, with blockholders'concerns for that, may put pressure on audit committee members' monitoring activity, except for independents.

Keywords: Audit Committee Characteristics, Audit Quality, Earnings Management, Blockholders' Ownership, COVID-19 pandemic.